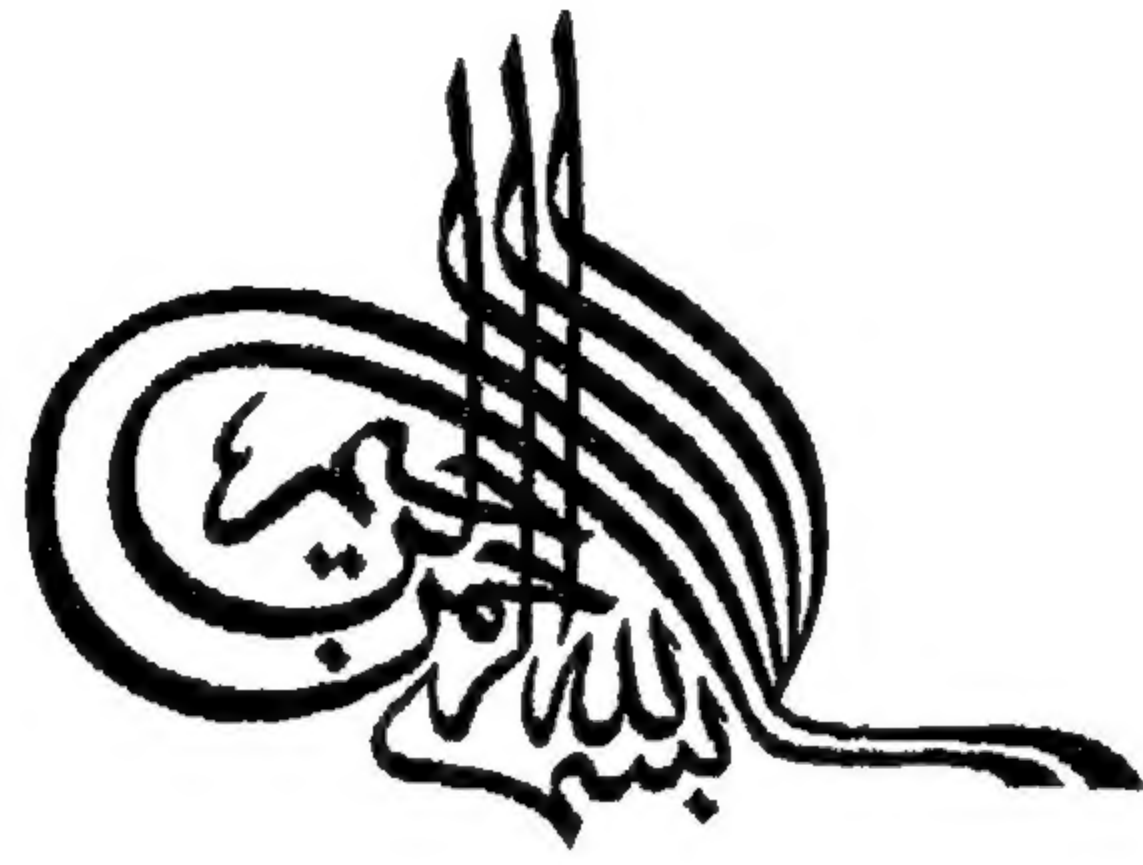


العولمة

والمنهج الاقتصادي الاسلامي

الدكتور
جلال جميل سلمان الأزهرى





العولمة

والمنهج الاقتصادي الإسلامي

العولمة

والمنهج الاقتصادي الإسلامي

الدكتور

جلال جميل سلمان الأزهري



رقم التصنيف : 277.52

المؤلف ومن هسو في حكمه : جلال جميل الأزهرى.

عنوان الكتاب : العولة والمنهج الاقتصادي الإسلامي.

رقم الإيداع : 2013/6/1930

الواصفــــــــــــــــات : العولة//الاقتصاد//الإسلام/

بيانات الناشر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-32-790-3 (ردمك)

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مانتة بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 1435-2014هـ



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْوَقْدُ

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: +962 6 5231081 فاكس: +962 6 5235594

ص.ب. (366) الرمز البريدي: 11941 عمان - الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

الإهداء

الى والديّ . . طيب الله ثراهم
الى عائلتي . . جزاهم الله خيرا على صبرهم ودعمهم
والى جميع الفقراء والكادحين والمظلومين (ضحايا العولمة) . .
صبرا، فالتاريخ يدون بحروف من ذهب
والى ابناء العروبة والاسلام كافة . . جاهدوا بكل الوسائل
المتاحه والمستقبل لكم بمشيئته تعالى
والى الجمع المؤمن . . قوتكم بوحدتكم

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	الاهداء
11	المقدمة
17	نبذة تاريخية
19	الباب الأول
19	العولمة، وتتألف من الفصول الآتية:
21	البطون الأول
21	تعريف العولمة - النشأة وبداياتها
23	تعريف العولمة
31	النشأة
35	بدايات العولمة
40	أوجه العولمة
41	البطون الثاني
41	آراء الكتاب والمحللين وأشكالية العولمة
45	آراء الباحثين
51	البطون الثالث
51	النظام الرأسمالي والعولمة
58	الليبرالية والعولمة
60	أهم فلاسفة الليبرالية
69	البطون الرابع
69	عناصر العولمة - أهدافها وآثارها
71	عناصر العولمة
78	أهداف العولمة وآثارها
78	أولاً: الأهداف والآثار الاقتصادية
80	آثار العولمة الاقتصادية
81	الأهداف والآثار السياسية
82	الأهداف والآثار الثقافية
84	الأهداف والآثار الدينية
85	الأهداف والآثار الاجتماعية والخلقية
86	الأهداف والآثار التقنية والأمنية

الصفحة	الموضوع
97	البَطْنُ الْبَاطِنُ
99	وسائل العولمة - أهم النتائج - والحلول الممكنة لمواجهة خطرها
100	وسائل العولمة
101	نتائج العولمة
101	الحلول الممكنة لمواجهة خطر العولمة
107	الْبَتَاتُ الثَّانِي
107	المنهج الاقتصادي الإسلامي، ويتألف من الفصول الآتية:
113	البَطْنُ الْآدَنُ
113	التعاريف - مفاهيم في المنهج المالي الإسلامي - المادة والتسخير والاستخلاف في المذهب الإسلامي
115	تعريف الاقتصاد الإسلامي
122	مفاهيم مهمة في المنهج المالي الإسلامي
125	أثر بناء الفرد والمجتمع في تحديد الحريات الاقتصادية
134	مراحل التوزيع في الاقتصاد الإسلامي
143	البَطْنُ الثَّانِي
143	الصيرفة في بلاد العرب تاريخياً
147	مشروعية عمليات الاقتراض
152	تحريم الربا
157	البَطْنُ الثَّلَاثُ
157	نبذة تاريخية - عالمية الإسلام - الإسلام دين المحبة والإسلام
164	الإسلام دين المحبة والسلام
167	البَطْنُ الرَّابِعُ
167	العولمة والعالمية - المفهوم العولمي والإسلامي القيمي
169	عالمية الإسلام والعولمة
177	المفهوم العولمي والإسلامي القيمي
180	فكرة الوسطية في الإسلام
183	البَطْنُ الْخَامِسُ
183	المنهج الاقتصادي الإسلامي بديلاً للعولمة
196	فضل العرب والمسلمين على الغرب
203	الخاتمة
207	المصادر والمراجع
215	الملاحق

تقديم

رأي على رأي

بقلم : أ.د. عبد الرحمن حسين علي العزاوي/ الجامعة العراقية

«... فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً»
والصلاة والسلام على خير البشر لخير البشر محمد صلى الله عليه وآله
وصحبه أجمعين.

فعند استعراضني واستقرائي لبحث الدكتور جلال جميل سلمان الأزهرى
الذي حمل عنوان (العولمة والمنهج الإقتصادي الإسلامي) الذي نرى فيه موضوعاً
ومضموناً ذا أهمية وحيوية لمن يريد الاستزادة والاستتارة بما يدعم المنهج
الاقتصادي العربي الاسلامي الملتزم بما هو صحيح وسليم، تجاه الأنظمة
الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والأشتركية).. التي وقفت بوجه هذا المنهج الذي
حقق ويحقق النجاحات المتوالية والمتتالية كونه منهاجاً عقلياً ينسجم وروح العقيدة
السمحاء ويحق الحق والعدل والإنصاف والأمن والسلام منذ عصر دولة الرسول
الكريم ﷺ الأولى مروراً بخلفاء الراشدين المهديين (رضي الله عنهم أجمعين)
والعصور اللاحقة. وما يدل على ذلك الصدفية بالرجوع الى مؤشر (سعر صرف
النقود) والذي كان (الدينار الذهبي يساوي عشرة دراهم) ثم أخذ بعدها بالتراجع
حتى وصل الى ثمانية عشرة دراهم.

وعند النظر بين الفترة الأولى وجد الوفورات في بيت المال، والاستثمار،
ورصيد العملة من الدنانير الذهبية (العين) والدراهم الفضية (الورق) فضلاً الى سلة
من العملات الأجنبية المختلفة (انذاك) التي تعود من السوق بفضل التبادل السلعي
بعد انتهاء المقايضة، وشيوع الأمن والأمان، والنشاط السياسي والاقتصادي
والمالي... بينما بتدهور سعر صرف النقود لوحظ التراجع التدريجي في الحزمة
أنفة الذكر. كما اثبت البحث او الدراسة ان الاختلاف والمخالفة الكبيرة بين انسانية
الإسلام، والعولمة المحلية بجلباب تقانية المعلومات وسرعتها فشتان ما بين هذا
وذاك. وتكشف ذلك من خلال الأزمات المستقطلة للعولمة بأذرعها المختلفة(البنك

والصندوق الدوليين، والشركات المتعددة الجنسيات...) والأهم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تهاوت عملتها بعد بيع مخزونها الذهبي وأعتمدت التوريد، والصفقات الوهمية. في حين نجد نجاح الإقتصاد الإسلامي (المنهج أو الطريق الثالث) كونه قام على مخزون من الذهب والفضة وسلة عملات أجنبية مقومة، مضافا الى الصفقات الحقيقية وليس الوهمية في التعاملات. ولذلك لم يفاجئ ذوي الاختصاص بتعرض الإقتصاد (الرأسمالي والإشتراكي) وهما وجهان لعملة واحدة مع تباين التسميات الى المزيد من الإنتكاسات بالرغم من دعم بعض الدول المنتجة للنفط - كما اوضح البحث - ان أزمت 1930-1933م كانت مجرد كساد. بينما أزمة 2008م أزمة مركبة ومعقدة أثرت على دول العالم قريبا وبعدا. فنرى أن الباحث كان موفقاً في عرض المادة العلمية من خلال تقسيم الدراسة الى بابين رئيسيين: الباب الأول العولمة، وقسم ذلك الى خمسة فصول متوازنة ومتراصة، وفي بابه الثاني المنهج الاقتصادي الإسلامي، والذي احتوى على خمسة فصول مهمة، هي كافية لعمل مقارنة بينهما لإرشاد القارئ والمطلع الكريم الى التبصير بالحقيقة الماثلة. كما أعتمد الباحث على خير الكلام (القرآن الكريم) والسنة النبوية المطهرة، فضلاً لأراء أساتذة وباحثين فضلاء أدلوا بدلوهم لفك الإشتباك والتقليل بالحق من حجم المنافسة المدعومة بحملة اعلامية شديدة تنتكر للمنهج الثالث، وجندت أقلاما خاسرة للتشويش والتشويه، في حين هوجمت العولمة من عقر دارها ومن القريبين منها بعد كشف المستور او الغاطس فيها. وختاماً:

أتمنى للأخ الكريم والزميل الدكتور جلال جميل سلمان الأزهرى الموفقية في مسعاه العلمي، وعطائه الاكاديمي، كما ارجوا ان يشغل هذا الكتاب حيزاً في المكتبة العلمية ليكون بين يدي الأساتذة الفضلاء والباحثين والدارسين النجباء، ومن لبنة الى لبنة يشمخ صرح العلم، ومن إضافة رأي الى رأي تسمو الرؤى وتعلو الهمم في البناء والعطاء والوفاء .. وكما قيل: (قيمة كل امرئ ما يحسن). وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ...

والمنهج الاقتصادي الإسلامي

كثير الضجيج عن العولمة كمفهوم غامض قديم - حديث ولد من رحم النظام الليبرالي، او مايسمى بالنظام الدولي الجديد- الذي جاء في اعقاب سقوط جدار برلين، وظهور البروسترويك بقيادة غورباتشوف في تسعينيات القرن الماضي، ومن ثم اخلاء الساحة لينفرد القطب الواحد عالميا- بتأريخ غير مشرف على حد زعم المتابعين للشأن الامريكي من قتلهم للسكان الاصليين، الى الاعتداء الصارخ على سيادة الدول، وتعريض حقوق الانسان للخطر، وفرضت القرارات الاممية الجائرة من خلال الهيمنة وتحت مسميات ماأنزل الله بها من سلطان -، ولذلك يرى الكثير ان اطلاق تسميتها بالامركة جاء متزامنا مع غطسة القطب الواحد الذي يهدف لجعل القرن الواحد والعشرين قرنا أمريكيا بأية طريقة تكون للسيطرة على العالم وخاصة في العقدين الاخيرين، وكان سر انطلاقها في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات خاصة، ثم اخذت في التغلغل لتشمل جوانب حياتية وقطاعات مهمة (ثقافية، سياسية، تجارية، خلقية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، تراثية، لغوية، عقائدية...) وانشغلت فيها وسائل الاعلام كثيرا، وتصدرت عناوين كتب مثيرة لكتاب عرب ومسلمين، وأجانب، من بينهم أمريكيين مقربين -كوزير الاقتصاد السابق، رئيس صندوق النقد الدولي المستقيل جوزيف ست غبليتز (صاحب كتاب ضحايا العولمة)، والعولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، لرونالد روبرتسون، وماذا يريد العم سام؟ نعوم تشومسكي..، وفخ العولمة.. لهانس بيتر مارتين- وهارا لد شومان... فضلا للعديد من النشريات، وطروحات ويلسي من المحافظين الجدد/مدير المخابرات، الذي يقول: أمل أن لاتستمر الحرب أكثر من (40 عاما في العراق)، فهم ينظرون للحروب الطويلة. كمفتاح لتنفيذ

سياساتهم المرسومة من خلال الحروب الاستباقية، وابتزاز الشعوب. لكن الواقع العملي مريراً.

ومن المؤتمرات: كالعرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، وقادة الغرب يقولون: دمروا الاسلام أبيدوا أهله، ص39، لجلال العالم، وأخيراً وليس آخراً، قال أحد قادة العولمة والمكلف بالنيابة عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في أعقاب غزوه للعراق عام 2003: أن الحرب في العراق حرباً صليبية، ومن قبله قال بندكس السادس عشر القس الالمانى/ رئيس الفاتيكان- روما: ان المسلمين لا يتحلون بالعلم والحكمة! مبرراً حماقته بالإشارة الى الحروب الصليبية... التي انتصر فيها الحق على الباطل بكل أشكاله، والنصر لامة القرآن، فليجاهد كل مسلم من موقعه، مع زيادة اللحمة التي تربط المسلمين.. ولرب سائل يسأل هل أن هذه التصريحات المترامنة وليدة الصدفة؟ وهل هي عفوية؟ أم مقصودة؟ وهل أن طلب التهدة من العرب والمسلمين بعد كل اساءة مقصودة من المتطرفين الانجيليين(مسيحيين متصهينيين مع اليهود الصهاينة -اللموم) يمثل مسك الختام لطى صفحة وفتح صفحة جديدة؟ أم هي مناورات وتصرفات ممنهجة يقصد منها جس النبض ثم بدأ هجمة أخرى؟ هذه اسئلة وغيرها قرأتها من بين سطور كتب عديدة تناولت هذه الظاهرة الغريبة، التي انتقدها الموالين قبل المخالفين لها.

وعلى الطرف الثاني (المتهم)، الامة العربية والاسلامية، التي واجهت تحديات صليبية سافرة، وأطماع فارسية قدر الله عزوجل لها النصر الحاسم، لأنها كانت على حق، لكن أحقاد تلك الامبراطوريتين المنهزمتين لم تقدر على نسيان الماضي، وبقيت تتربص الدوائر الى يومنا هذا، منطلقة من الشعار الغير مقدس (عدو عدوي صديقي)، فضلاً الى اشاعة مفاهيم ومصطلحات وافدة من الشرق والغرب، كالشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والليبرالية والعلمانية والوجودية والماسونية والحدائثة... وسقطت في النهاية أغلبها، والعولمة (الامركة) آخر محطة

مرتبطة بزوال القطبية، والتي أصبحت قاب قوسين أو أدنى، وأحدى دلالاتها الازمة الاقتصادية الامريكية عام 2008م، والتي انعكست بضلالها على العالم بسبب الهيمنة وارتباط اقتصاديات العالم بها بالترغيب والترهيب، وكان على الغرب وغيرهم أن يتصدوا لها؟ أفضل من التماذي الذي نجم عنه اشاعة الخراب في العالم، واتضح أنه بناء هشاً، وعندئذ لاينفع ابراز العظلات من خلال التخويف والبطش، واستخدام الحروب العنيفة الاستباقية ضد العالم العربي والاسلامي خاصة، بقصد فرض مشروع الشرق الاوسط الكبير، والذي لم ير النور، ولن يكتب له الحياة لانه ولد ميتاً، لزج ربيبتها الكيان الصهيوني في موقع متقدم للتخريب، والارهاب، والابتزاز، والضحية نحن ودافعي الضرائب- ويصح القول اذا تخاصم اثنان في الهمليا فقل ان اليهود المنافقين قد فتنوهما(*)- لذلك نجد اليمين المتطرف في امريكا والغرب يتشبثان بالكيان المسخ للابتزاز والانتقام من العرب والمسلمين، وهما يعانيان التدهور الاقتصادي والنقدي، والاهم من كل ذلك الوضعين القيمي والاخلاقي. واعترف صاحب نظرية نهاية التاريخ فرنسيس فوكوياما، عندما أعلن في كتابه ((فشل المشروع الغربي في العالم الاسلامي))، فاستثنى المسلمين من دائرة الخضوع للعولمة. وأن مآثراته عن العولمة لكتاب مختلفين كان غالبيتهم يؤكدون على الحيلة والحذر، وجلهم من مسؤولين غربيين وأمريكيين موالين ومن غيرهم قد انقلبوا على منطري هذه السياسة القسرية تحت ما يسمى ب (العولمة) لالهاء المجتمعات عن حقيقة مايجري من جرائم يندى لها جبين الانسانية.. والتي يصفها أحد الفلاسفة بقوله: ان كل ما ليس له تاريخ لايمكن تعريفه مفيداً، والعولمة مما ينطبق عليها ذلك الى حد بعيد. سنقوم بتغطية كل مايتعلق

(*) ولنعود الى كتاب الاخوه الزائفة للسناتور الامريكي جاك تيني عن ولاية لوس انجلوس، ترجمه احمد اليازوري، مؤسسه الرساله، ط1، 1399هـ/1979م دمشق، والذي خرب اذ يذكر قصصاً موثقة عن الوفيات واتباع الصهاينة لاساليب الترغيب والترهيب لتنفيذ خططهم الاجرامية والبوليسيه على حساب الفقراء.

بالعولمة، ثم نعمل تغطية للمنهج الاقتصادي الاسلامي (باعتباره من أقدم الاقتصاديات) التي أثبتت صلاحيتها وصدقيتها، كونها بنيت على قيم أخلاقية تعتبر الانسان هو الغاية والوسيلة في آن واحد.. فضلا الى عمل مقارنة نهائية بينهما، بمنهج تاريخي استقرائي تحليلي ومقارن للوقوف على حقيقة ما يجري دون تزويق أو لف ودوران، أو نعيق البعض المتأمر كأكثريين الامريكيين، بعدما أضل وأضاع نفسه.

كما يجب أن لانكون متفائلين من ان سقوط المعسكر الاشتراكي هو نهاية التاريخ، ولا اختراع نظام السوق يمثل العبقرية بعد الاخفاقات الكبيرة وما رافقه من الظلم، وان الانسان الذي اخترع وأسس الانظمة هو قادر على رفض الطالح منها والتحول للتمسك بالصالح لتحسين الاحوال.. وأن العولمة ليست مشروعاً حضارياً، ولاحتماً كما يصورها لنا الصحفي توماس فريدمان، الذي ينطبق عليه المثل العربي (من أنه يغرد لوحده في الظلام وخارج القفص) متخططاً. وختاماً نريد أن نوجز بأن أمريكا تمارس التسلط لتمرير سياساتها من أجل مصالحها الخاصة فقط. أما مع أوروبا فلنا مصالح مشتركة، وخاصة مع قسمها الجنوبي، هذا فضلاً الى أننا نريد أن نكون جزءاً من المنظومة العالمية كون الاسلام يحمل رسالة عالمية (داخلية وخارجية) بناءً من خلال المعاملة بالمثل من دون انتقاص، علاقات ومصالح متوازنة، مع احترام حقوق الامة العربية والاسلامية بما يليق بمكانتها. اذ تحمل رسالة سماوية، انطلقت من داخل الارض العربية (أرض الانبياء والرسل والاولياء والصالحين) نحو العالم على اختلاف أديانهم، وثقافتهم، واللوانهم، فبدلاً من مكافأتها، نجد محاسبتها...

وأخيراً وليس آخراً، يفيد أن نقول أن مفهوم العولمة قد خالط وأختلط وبنى أوهاماً وأنشأ جدلاً حتى صارت العولمة من المفاهيم المضللة، والمنتكرة، والمثيرة للجدل، لا بل المستترة، في وقت تفرض نفسها على الحياة العصرية بأساليب مغلفة، سياسياً، واقتصادياً، وفكرياً، وعلمياً، وتربوياً، وأعلامياً، وأجتماعياً، وثقافياً....

وهي بذلك تحتاج الى قدر كبير من الفهم لعمقها وجوهرها، والادراك لبعدها وغايتها، للوقوف على ما تتطوي عليه تلك السياسات، التي تتحكم فيها وتقودها، وتتحمس لها وتدعوا اليها، وتمهد للتمكين لها، بشتى الطرق وبمختلف الوسائل، وأجمعت الدراسات الحديثة التي تناولتها كظاهرة عالمية، يكمن خطرها في محو الهويات الثقافية للشعوب، وطمس الخصوصيات الحضارية للامم، بل انقلب السحر على الساحر كما يقول المثل، اذ يعاني الداخل الامريكي والغربي من عصابات ومافيات وقراصنة البريد الالكتروني، نجم عنه مشكلات واختراقات أمنية، وأضرار اقتصادية سيتضمنها بحثنا بالحوادث والارقام الموثقة لقسماً يسيراً، وحسب المتاح والمنشور، والمخفي أعظم. ولذلك تحولت الى معركة حضارية كبرى تخوضها طلائع العالم العربي والاسلامي دفاعاً عن خصوصياتها وكيانها ووجودها.

وقع اختياري على هذا الموضوع لتسهيل الصورة لدى القارئ والسامع بطرح البديل للعولمة كما يروق لهم تسميتها، والرد الحقيقي عليها بمنهجية وحيادية الباحث؛ وختاماً لايسعنا الا أن نتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم ومد يد العون في ايصال كتاب أو معلومة تخدم الحقيقة، من الخبراء والكتاب والمحليين الاجانب المنصفين خاصة، الذين دقوا ناقوس الخطر بعد أن كشفوا المستور وراء هذا الشيطان المتربص بالشعوب المسكينة، والى الدعاة ورجال الفكر والمهتمين الغيارى دفاعاً عن المنهج الاسلامي عامة، والاقتصادي خاصة، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

إذا عدنا الى التاريخ نجد ظهور كثير من الدعوات العالمية قديماً وحديثاً، لكنها اندثرت تبعاً، وهذه الدعوات العالمية تظهر بين حين وآخر، تطرحها قوى طاغية لاجل الهيمنة على العالم واستعباده، كالماركسية التي روج لها وجعلها مؤيدوها حتمية من حتميات التاريخ، لكن هذه الدعوة قد سقطت كسابقاتها، وبعد ذلك جددت الليبرالية نفسها وطرحت دعوتها العالمية بأسم (العولمة). ويقع هؤلاء في خطأ جسيم عندما يطلقون مصطلح العالمية على الليبرالية الغربية على وجه التحديد، فهي محلية، لان وصف العالمية يقتضي أن يكون معترفاً به في بيئات موزعة في أنحاء العالم كالاسلام مثلاً، هذا في وقت أن النزوع الى العالمية يجب أن تكون قرين الحرية والاختبار. بمعنى آخر، أن يكون مع ما تتوافق عليه الامم والشعوب والدول والحضارات، مما يطلق عليه في عصرنا بالشرعية الدولية، او النظام الدولي، والمواثيق الدولية، والقوانين الدولية - ونرى القطب الواحد قد عولم المنظمات الدولية لصالحه، بعدما عولم دول العالم الاخرى، ومسك بالحلقات الاساسية: الطاقة، التهريب والترغيب باستخدام الامن والديمقراطية، والنزاعات، واستخدام الاقتصاد... الخ، هذا في الوقت الذي تعاني المنظمة الدولية من ازمات مالية، وسياسية، وأخلاقية بسبب تصرف القوى العظمى الخمس بقيادة أمريكا في مجلس الامن، وابتزاز الدول من خلال الهيمنة والغلو- أي ما تتوافق عليه- بالحرية والاختيار- الامم والشعوب والدول والحضارات. مما يمثل قاسماً مشتركاً بينها، أي أن القدر العالمي الذي لا يقهر ولا يقسر ولا يدمر خصوصيات وتميزات هذه الامم والحضارات. فالعالمية هي جمرة للتفاعل الحر والاختياري بين الحضارات المتعددة والمتميزة. أما العولمة فتعني ما تعني شيئاً مغايراً. وأن شئنا الدقة فأن جلبابها معلق فيه القسر والقهر والاجبار، والفساد بأنواعه، والتدمير، والهيمنة، والتحدي، وفرض لون من الخصوصية الموالية لها، ويعولمة القهر ليكون عالمياً. ففي العالمية مساحة واسعة لاختيارات الانسان، وفي العولمة لا خيار

للإنسان الذي يحشر ويشحن في القطار الذي صنعه ويقوده الأقوياء، أو أن يرى نفسه معتقلاً ببلده، أو ينقله إلى السجون السرية ووصفة الاتهام جاهزة (مساندة الإرهاب أو أنه يشكل خطراً على النظام الجديد.. بالسخرية) وبعد التعذيب الهمجي الصليبي- الصهيوني الحاقق، في فلسطين والعراق... وببساطة نعتذر أو حتى بدون اعتذار، وهذا ما حصل للبرياء في غوانتناموا وغيرها، والحوادث كثيرة لايسع المجال لذكرها.

بمعنى آخر، ان العولمة ذاتها شاهد على أنها قسر وقهر، فهي على وزن فعله مثل قولبة، أي القسر والقهر على قالب غير ملائم، وفرنسة، أي القهر على أن يصبح غير الفرنسيين فرنسيين، والعربة جعل غير العرب عرباً، وانجلترا جعل غير الانكليز انكليزاً، والامركة جعل غير الامريكيين أمريكيين. ومعلوم أن العولمة استعمار قديم- جديد يحتاج الشمال للجنوب، والاغنياء للفقراء، أي اجتياح الحضارة الغربية- في النموذج الأمريكي- للحضارات الاخرى، وهي التطبيق العملي لشعار نهاية التاريخ، واراد به الكاتب الادعاء بأن النموذج الغربي الرأسمالي هو القدر الابدي للبشرية جمعاء، وهو تطبيق يستخدم في عملية الاجتياح لاسلوب صراع الحضارات الذي يعني في توازن القوى الراهن بأن تصرع الحضارة الغربية ماعداها من الحضارات.

فالمنظومات العالمية، هي عبارة عن حاصل جمع خصوصيات حضارية تصبح عالمية بالتوافق والحرية والاختيار لفظاً، بينما هي قهر وقسر يعولم خصوصية حضارية بعينها عملياً، عندما تجتاح خصوصيات المقهورين، وبديهي أن للدول ضروراتها وللشعوب خياراتها الحرة.

وأنا متفائل جداً بأن وضع الامة العربية والاسلامية سيتغير بعد أن انكشفت نوايا العولمة الحقيقية فضلاً الى شعور أبناء الامة الاسلامية بالامتعاض، وللصبر حدود، شعب حي لاينام على ضيم.

الباب الأول

العولمة

وتتألف من الفصول الآتية:

الفصل الأول: تعاريف العولمة- النشأة وبداياتها.

الفصل الثاني: آراء الكتاب والمحللين وأشكالية العولمة.

الفصل الثالث: النظام الرأسمالي والعولمة.

الفصل الرابع: عناصر العولمة، وأهدافها وآثارها.

الفصل الخامس: وسائل العولمة، وأهم نتائجها، والحلول الممكنة لمواجهة خطرها.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

تعريف العوامة النشأة وبداياتها

البَظْمُ الْآنَ

تعريف العولمة

النشأة وبداياتها

تعريف العولمة: ⁽¹⁾ ((نظام عالمي يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والابداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للانظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم)) ⁽²⁾. في حين يعرفها غليون بأنها: ((ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الاطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا)) ⁽³⁾.

ومن يرى أن العولمة عموما: فهي تعني اكساب الشئ صفة العالمية ⁽⁴⁾.

كما للعولمة تعريفان: فالعولمة لغة: تفيد وجود فاعل يفعل حسب صيغة الكلمة الانكليزية (globalization) على خلاف صيغة الكلمة الفرنسية (Globalisimo) التي تعني العالمية ⁽⁵⁾، والكلمة الفرنسية هي ترجمة للكلمة الانكليزية التي ظهرت أولا في أمريكا، وهي عموما تعني اكساب الشئ صفة العالمية، أي نقله من المحدد المراقب الى غير المحدد الذي ينأى عن كل رقابة تذكر.

(1) عبد الهادي، حسين، العولمة النيوليبرالية، (م.س)، ص ص، 62-6.

(2) بكار، عبد الكريم، العولمة، (م.س)، ص 11. وخيارات المستقبل، مركز الراية (جدة 1424هـ).

(3) غليون، برهان (الدكتور)، ثقافة للعولمة، وعولمة الثقافة، ص 7.

(4) عبدالله، اسماعيل صبري (الدكتور)، قضايا الفكر المعاصر، ص 136.

(5) مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، ص 62.

في حين يرى الجابري أن المصطلح العربي (عولمة) يمثل مرحلة ثانية في سلسلة الترجمة للكلمة الأصلية، إذ يرى أنه ترجمة للمصطلح الفرنسي، الذي هو بدوره ترجمة للمصطلح الانجليزي- الأمريكي⁽¹⁾. كما شاع في الاوساط الادبية مصطلح العولمة ليكون هو الصيغة المحددة لهذه الظاهرة أو لهذا النظام العالمي المزعوم، وهناك صيغ أخرى عبرها عن دلالة لفظ عولمة، وهي صيغة (كوكبة) التي فضلها كل من د. اسماعيل صبري عبدالله⁽²⁾، ود. محمود الامام⁽³⁾.

وهناك محاولة لادخال مرادفة ثالثة في هذا المعنى، وهي لفظة (الكونية) أو (الكوننة)، التي يبدو أنها لا تنافس الصيغتين الاوليين. واذا كانت الغلبة لمصطلح (عولمة) في الادبيات والمجاميع والمؤثرات، فهي اذن احدى الاستعمالات الحادثة التي صيغت من الاسماء الجامدة شأنها شأن كثير من المصطلحات مثل: (أسلمة) المشتق من اسلام، وقولية، وبلورة، وحوسبة.. ويحاول الجابري الربط بين صيغة عولمة وبين صيغة ذات دلالة مغايرة أو مضادة لها وهي ترجمة المصطلح الاوربي المعبر عنه انكليزياً (privatation) الذي يعني نقل ملكية الدولة الى الخواص: جمع خاصة، فقد ترجم الى خصخصة، وتخصيص، وتخاصية، وخصوصية، وان الاختلاف في تحديد مصطلح معين أمر طبيعي، غير أن الرجوع تجذير للكلمة، ويسعفنا كثيراً الى الوصول الى لفظ محدد، ويختار الجابري، من بين تلك الصيغ صيغة (خصوصية) معللاً ذلك بأن اشتقاق خصوصية، انما هو من خاص لا من خص، وأما خصخص، فليس له أصل في اللغة لافي الاسماء ولا في الافعال، وأيضاً فإن صيغة فوعلة قد استحدثت لقتل على تحويل الشئ الى صيغة أخرى، فكما ان العولمة هي وضع الشئ على مستوى العالم، فالخصوصية كما يقول- هي وضعه على مستوى الخاص أو الخواص- ويخلص

(1) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر، ص 136.

(2) اسماعيل صبري عبدالله (الدكتور)، العرب والعولمة، ص 361.

(3) محمود الامام، (الدكتور)، ص 253.

من هذا الحوار الصرفي الى أن العلاقة اللفظية اللغوية تعززها علاقة في الدلالة والماهية، فالخصوصية خطوة نحو العولمة أو شرط من شروطها⁽¹⁾، ومن هذا القبيل مصطلح المحلية (location) وهو محاولة الدولة للانكماش داخل حدودها القومية والتمسك بالذات الموجودة في المجتمع. وآخرون يرون أنها قد جاءت توليدا من كلمة عالم، وتفترض لها فعلا هو عولم- يعولم - عولمة بطريقة التوليد القياسي، هذا عن مصطلح العولمة من الناحية اللغوية⁽²⁾.

ولايفوتنا أن نلفت النظر الى ضرورة التفريق بين التعولم- والعولمة، والتفريق بينهما وارد؛ فالتعولم هو أثر للعولمة، فالتضاؤل السريع في المسافات بين الأمم هو أثر، والعولمة انما هي تأثير قاصد، وهذا هو الذي يجري الحديث عنه اليوم⁽³⁾.

كما يمكن القول أن العولمة شئ مغاير للعالمية، فأن شئنا التعبير عنها بدقة، فهي تعني القسر والقهر والاجبار على لون من خصوصياتها، بعولمة القهر ليكون عالميا، أي لحرية فيه ولا اختيار، فهو مثل غيره من المصطلحات، أتى على وزنه الصرفي (فعلة)، مثل قولبة، أي جعل القسر والقهر على قالب غير ملائم، مثل الفرنسية، أي القهر على أن يصبح غير الفرنسيين فرنسيين.

وهناك من يصفها بوصف نابع من حكم دقيق عليها ب(الامركة)، أي القهر على أن يصبح غير الأمريكيين أمريكيين⁽⁴⁾.

وبعض المثقفين مازالوا يطلقون عليها الاسم السابق، الذي يرجع الى أوائل التسعينات من القرن العشرين (الماضي) وهو النظام العالمي الجديد⁽⁵⁾. كما يزعمون، وهو نظام الهيمنة والغطرسة، بينما يطلق الدكتور عبد الهادي تسمية

(1) الجابري، قضايا في الفكر (م.م)، ص135.

(2) شاهين، عبد الصبور (الدكتور)، نحن والعولمة من يربي الآخر، كتاب المعرفة-7، ص37.

(3) القرضاوي، يوسف (الدكتور الداعية)، المسلمون والعولمة، ص10.

(4) عبد الهادي، حسين، العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل، (م.م)، ص106.

(5) مجلة المعرفة وملف العرب والعولمة، مجلة المستقبل، العددان (228-229)، 1998م، ص142.

مغايرة للعولمة بـ(عو حلية)، ورب سائل يسأل لماذا تم اختيار هذا التعبير الجديد، والغريب بدلا من المصطلح السابق عولمة؟ فيدافع الكاتب عن ما جاء بتسميته، ويحذر من الوقوع في فخ الدعاية الامريكية-الملفقة- أولا، وثانيهما، فان التسمية على غير مسمى، وفيها الكثير من الخداع والتضليل والتدليس والترفيف لوعي الامم والشعوب..

فأصل النموذج الليبرالي الامريكي صناعة محلية، وتريد أمريكا أن تجعله عالميا، حال الازمة الاقتصادية الامريكية المستمرة عام 2008 - 2009م، تاريخ تضخمها وانفجارها في العام 2008 والي الاقتصادي الليبرالي ترقيعي وهو يحتضر، وقاربت نهايته ليلتحق بالاشتراكية، الوجه الآخر للعملة أنه موت سريري بغيبوبة شارون الملطخة يداه الأثمتين بدم الأبرياء العرب والمسلمين. والمناسب لها مفهوم (عو حلية) فهي مزيج من كلمة عو: من عولمة، وحلية: مختصر لكلمة محلية بعد رفع حرف الميم.

وكلمة عوحلية ترمز الى اصفاء طابع العالمية على المحلية، كما هو مشاهد من واقع النظام الان⁽¹⁾. ومن خلال ماتقدم يحق للسائل أن يسأل: لماذا اختارت أمريكا مصطلح العولمة وسوقته بأساليب مختلفة؟ وللجواب عن هذا التسائل، ببساطة نقول أن امريكا والغرب كانوا يخططون لاستخدام هذه الاداة الجهنمية بعدما عجزوا عن اختراق الدول العربية والاسلامية، مستغلين ظروف وأحداث سياسية عالمية، نجم عنه اخراج القطب العالمي الروسي، فضلا الى التمزق في الكيانات السياسية والاقتصادية، وأنفراد حصان طروادة الموغل بالجرائم بحق الشعوب التي تطمح للعيش الرغيد والتمتع بما حباها الله من الخيرات، فكانوا لها بالمرصاد بأدعاءات وحجج واهية، لا لشيء، الا لانهم يقولون الله ربنا. وكانوا يرون من حماقتهم هذه من أنها ستصب في مصالحهم في هذا الزمان والمكان، كما روعي فيه جانبي الحالة النفسية والعلاقات العامة، فضلا الى تدخل خبراء الاعلان، واستخدام

(1) عبد الهادي، حسين (الدكتور)، العولمة النيوليبرالية، (مرس)، ص ص 106-107.

مفكرون ومتخصصون، حتى يكون للمصطلح سحره الجذاب، ويلقي الرواج المطلوب، وهذا ما حصل فعلاً، فقد عم أرجاء العالم بلمحة البصر، ودخل البيوت الآمنة والمحترمة من دون استئذان، وأنشغل به المفكرين شرقاً وغرباً، مؤيدين ومعارضين. وبعبارة أخرى نقول: أن أمريكا قد اغتصبت هذا المصطلح لضمان الخضوع لنظام القطب الواحد، وهذا ما حدث بالفعل، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة المفكر الفرنسي مارسيل ميرل⁽¹⁾.

أما العولمة اصطلاحاً:

فإن الخطأ فيها فادح لا يقل عن الأخطاء اللغوية سائلة الذكر، وأن أقدم تعريف للعولمة ما ساقه روبرتسون بقوله: إنها انجاز تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش.

أما أول من استخدم المصطلح: فهو (كون ليفيت) في مقال نشره عام 1983م، وشاع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

بينما يعرفها: الباحث الاجتماعي الإنكليزي (أنتوني جينز) وهو من أهم منظري برنامج الطريق الثالث - العولمة: بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلامات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وأنسانية⁽²⁾.

وذكرت اللجنة الأوروبية أن العولمة: هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والانتاج في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد، بسبب ديناميكيات التجارة، ففي السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا، وهي ليست ظاهرة جديدة، لكنها استمرارية للتطورات التي نتابعت لفترة طويلة من الزمن⁽³⁾.

(1) أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ص 74.

(2) عبد اسماعيل، عبد سعيد، العولمة والعالم الإسلامي، ص 37.

(3) المحلية الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (16)، يونيو (حزيران)، 1999م، ص 10.

في حين يعرفها: صندوق النقد الدولي: بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا⁽¹⁾. يذكر أن صندوق النقد الدولي قد عانى من فضائح بعد أن انكشف أمره كواجهة وأداة طيعة للعولمة، احتل الموقع فيه أحد مخططي العدوان على العراق (الصهيوني المتطرف ولفتي، والذي قد أخفى خرائط العدوان المفبركة ضد العراق الآمن، وتوجه لمنصبه الجديد الذي لا يقل عدواناً، فضلاً إلى الفضيحة الأخلاقية مع غريمته الفارسية، التي كانت تستغل علاقتها بالتحريض على التعجيل بمهاجمة العراق، ومن ثم نقلها إلى الخارجية الأمريكية للتقليل من الفضيحة، والفضائح التي لصقت بهما. وبالتالي هذا يدل على أن العولمة تمثل أيديولوجية المحافظين الجدد- المتصهينيين-، وأحدى أدواتها التخريبية (الصندوق، والبنك الدولي، فضلاً إلى الشركات المتعدية الجنسيات). ومن يريد المزيد فليطلع على شاهد عيان قريب جداً منها، جوزيف ست غبليتز/ مدير صندوق النقد الدولي المستقيل في إدارة كلنتن السابقة، ومؤلف كتاب ضحايا العولمة، عندما انتابته صحوه الضمير بعد اطلاعه على المنهج القسري المعولم لدول العالم الثالث، خاصة لافقار الفقراء، وأغناء الأغنياء من خلال الشروط الجائرة للصندوق، ودعم دول الاستبداد والتبعية والتسلط والدكتاتورية.

ويبين ريكاردو بيتريلا: حقيقة النظام العولمي الليبرالي بقوله: ان العولمة كعملية حتمية، وآخرون من ينظر إلى العولمة على أنها (جعل العالم قرية صغيرة)، وتعميم نمط من الانماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع، أي العالم كله. ولذلك فإن العولمة من حيث اللغة كلمة غريبة^(*) على اللغة

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، (مايو-أيار-1997م)، تقرير-واشنطن، ص55.

(*) يقول فيلسوف مجهول الهوية ان كل ما ليس له تاريخ لا يمكن تعريفه مفيداً، والعولمة مما ينطبق عليه ذلك إلى حد.

العربية، ويقصد منها عند الاستعمال-اليوم- تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. هذا في نفس الوقت الذي يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما: 1- التحديث، 2- الاعتماد المتبادل. في حين يركز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، فضلاً إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة في كامل الساحة الدولية المعاصرة. فالعولمة: هي العملية التي يتم بمقتضاها الغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيمي موحد يقوم على مبادئ إنسانية عامة من الناحية النظرية، وليس الفعلية، ولوثائق لسعد العالم، وأصبح المنهجين متقاربين، وأنفرط العداء العولمي ضد العرب والمسلمين.

بينما يشير السيد يسين إلى أن هناك أوصافاً عامة للعولمة تعطي فكرة بدائية عنها، ومنها أن العولمة توصف بمجموعة من العمليات التي تشيع على مستوى العالم، وهذا يمثل البعد المكاني للعولمة، كما أن العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل المختلفة⁽¹⁾.

أما روزناو: أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين فيعطي صورة أكثر وضوحاً من أجل وضع تعريف واضح للعولمة، حيث يقيم مفهوم العولمة من خلال العلاقة بين مستويات متعددة كالاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والايديولوجيا...، وتشمل إعادة تنظيم الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراع بين المجموعات المقيمة، كما يقول: ماهي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟

(1) جلال العظم، العرب والعولمة، ص ص 25-26.

ونظراً الى عدم وضوح ملامح هذه الظاهرة الجديدة- القديمة في طرحها وصيغتها فقد أثر عدد من الباحثين والمحللين العدول عن اعطاء تعريف محدد للعولمة، واكتفوا بمحاولة ابراز بعض مظاهرها وآثارها، والحديث عن خصائصها ومجالاتها، أو رسم هيكل عولمة خيالي لا يسمن من جوع، أو اعطاء تفسير للظاهرة نفسها، (كتفسير الماء بالماء). أو من خلال التمويهات كالقول عن العولمة، بأن العالم يمثل قرية واحدة، وتهاوت معها الحدود القومية، التي صنعها وأسس لها الاستعمار البغيض باتفاقيات بورتسموث وسايكس بيكو وغيرها، ليسود مركز عالمي وعلمي وتقني واقتصادي.

من خلال الاستراتيجية التي أقرتها بريطانيا الاستعمارية وأعلنها رئيس وزرائها (هنري كامبل بانرمان) في دورته 1903-1907م قائلاً ((ان هناك قوماً يسيطرون على أرض واسعة تزخر بالخيرات، وتسيطر على ملتقى طرق العالم، وتجمع هؤلاء القوم ديانة واحدة، ولغة وتاريخ، وآمال واحدة، وليس هناك حاجز طبيعي يعزل القوم عن الاتصال ببعضهم، ولو حدث وأتخذت هذه الأمة في دولة واحدة في يوم من الأيام لتحكمت في مصير العالم. ولعزلت أوربا عنه. ولذلك يجب زرع جسم غريب في قلب هذه الأمة ليكون عازلاً من التقاء جناحيها، ويشقت قواها في حروب مستمرة، ورأس جسر ينفذ اليه الغرب لتحقيق مطامعه)) بالله عليك ماذا تختلف تنظيراته عن شارون وأمثاله، الذين هم أتوا بهم لهذه الغاية. وماذا يختلف عن انحياز بعض المسؤولين الأمريكيين من قبل سياسة الخطوة خطوة لكيسنجر، وما بعدها.. انه المنهج العولمي القسري لأفشال كافة المشاريع الوحودية، والتموية الداخلية. وللأسف بعض أولي أمر المسلمين يغطون في سبات، لأن غايته ارضاءهم، للسكوت عن فسادهم، ودعمهم للتوريث، ولنظامه الدكتاتوري.. انها سياسة المعايير المزدوجة. وأمريكا والغرب ودول الأقليم تبحث عن مصالحها. لكن من يرجع لنا كرامتنا وحقوقنا، ويفكر بمصلحتنا أين تكمن؟!!! نحن الآن في مشاكل حقيقية وقعت على الرؤوس المطلوب فرمتها بالعودة الى الله.

وهنا نحن نختلف مع روزناو كون العولمة مصطلح لاتعريف له، وهذا ما أجمع عليه أكثر الفلاسفة والباحثين والكتاب والمحللين العقلانيين والموضوعيين، فدخلت البيوت من دون استئذان، وأشاعت الكثير من المفاسد مستهدفة المجتمع الاسلامي المحافظ خاصة، والثالث عامة...

بينما حددت بعض التحليلات وضعاً شاملاً لهذه الظاهرة من خلال تعريف جامع لاطرافها، ففي تقرير ((جوارنا الكوني)) المقدم حول (حاكمية قيادية كوكبية) في عام 1994، عرفت العولمة: بأنها ((تحرك متسارع نحو عالمية متكاملة عززه الغاء القيوم التنظيمية والتفاعل مع التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب))⁽¹⁾.

بينما عرفها جلال العظم بأنها ((حقبة النمو الرأسمالي العميق للانسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ))⁽²⁾.

ان العولمة هي اسم وفر الهيمنة للطاغوت الاستعماري لاستباحة الكرامة والمال والعرض. وللوصول الى محتويات العولمة، كان لابد من التطرق الى مكوناتها الاساسية التي تستند اليها متمثلة بالحقب والادوار التاريخية، وهذا ما نصطلح بالنشأة.

النشأة: برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (العشرين)، لكنها لم تكن محل صدفة كما يتوهم البعض، بل كان مرتباً لها بدقة فائقة، من خلال دهاليز الادارة الامريكية وغيرها الضالعة مع الشركات الكبرى، النفطية منها، والتي ترتبط بمصالح خاصة (لبوش الاب والابن، ورايس، ورامسفيلد، وديك تشيني وفصائحه الاخيرة مع هالبرتون...)!! وللإجابة على هذا السؤال الذي سنراه من خلال الدراسة.

(1) العولمة والهوية، ص 186.

(2) جلال، العرب والعولمة، (مر. م)، والصفحة ذاتها.

نقول وبالله المستعان، أن ما حصل كان مرتباً بدقة من قبل هؤلاء لتحريك العالم نحو الوجهة التي حددت لها، وهذا ما أعتدنا ملاحظته عندما تدخل اقتصادياتهم في مآزق، أو تحاول قوى أخرى أفضل منها أن تبرز على الساحة الدولية، ولو أمعنا النظر بالحربين العالميتين الأولى والثانية، ومجمل الصراعات والحروب التي حصلت أو تحصل فهي تدخل ضمن المبررات والتحليلات، أو معاناة إحدى أدواتهم المهمة كالشركات المتعدية الجنسيات، -التي لهم نصيب فيها من نمو أو كساد أو ركود، فضلاً إلى ضرورة تصريف ترسانات السلاح القديم، لذا يتطلب العمل إلى القيام بخلق صراعات في الأماكن التي حباها الله بخير عميم (أرض العرب والمسلمين) خاصة والتي ستبقى مستهدفة إلى أن تتضب ثرواتها وخيراتها من قبل المستعمرين الطفيليين وأنا لله وأنا إليه راجعون. والعالم العربي والإسلامي يعاني الفاقة والفقر والمعاناة والامية، وأحياناً اللأبالية، وينطبق عليهم القول الشائع: - طالما النار بعيدة عني خليه تحرق ابن عمي - لكن يا أيه اللأبالي نود أن نلفت عنايتكم إلى حقيقة من أن المخطط الإجرامي سيسري على الجميع، وهنا ينطبق القول العربي الشائع: (أكلت يوم أكل الثور الأبيض) وهنا لا تنفع مفردة الصداقة، لأنها ليس في محلها وتحضرني روائع من الشعر العربي، تبين من هم الأصدقاء، وما هي مواصفاتهم، ليتبصر من ليست له بصيرة، أو مخدوعاً، أو من يتصور بأن الغرب سيحمي عرشه فهو ساذج وغير مسؤول، لأن الغرب يبحث عن مصلحته وفرصته، وإذا تطلب الأمر أن يقتل أقرب مقربيه فلن يتردد، وأفلام هوليوود القديمة فيها الكثير من المصداقية، عندما يعود واحد من مجموعة السراق العديدين متأبطاً كيس المسروقات الثمينة من أراضي المكسيك المجاورة، أو من مقاطعات العالم الأخرى، الغنية بالذهب والفضة والؤلؤ والمجوهرات والأحجار الكريمة الثمينة وينطبق عليه قول العرب: (أكلت يوم أكل الثور الأبيض). والشاعر العربي يصدق بحق الصداقة الحقيقية بقوله:

إذا المرء لا يرعاك إلا تكلفاً فدعه ولا تكثر عليه

فَمَا كُلُّ مَنْ تَهَوَّاهُ يَهْوَاكَ قَلْبُهُ وَلَا كُلُّ مَنْ صَافَيْتَهُ لَكَ قَدْ صَفَا

إِذَا لَمْ يَكُنْ صَفْوَهُ الْوُدَادُ طَبِيعَةً فَلَا خَيْرَ فِي وَدِّ يَجِيءُ تَكْلِفاً

وَيَنْكُرُ عَيْشاً قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهُ وَيُظْهِرُ سِرّاً كَانَ بِالْأَمْسِ خُفَاً

سَلَامٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَادِقٌ صَادِقُ الْوَعْدِ مَنْصُفاً

ومن نواذر الاشعار، التي تضمنها كتاب روضة العقلاء ص261، بقوله:

عَلَيْكَ بِأَخْوَانِ الثَّقَاتِ فَإِنَّهُمْ قَلِيلٌ فَصَلِّهِمْ دُونَ مَنْ كُنْتَ تَصْحَبُ

وَنَفْسُكَ أَكْرَمُهَا وَصَنَاهَا فَإِنَّهَا مَتَى تَجَالِسَ سَفَلَةَ النَّاسِ تَغْضَبُ

ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في مجالي التجارة والمال، ثم أخذ ينبري الحديث عنه بوصفه نظاماً أونسقاً، أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، وتتعلق على جانبيه المبادلات، والاتصالات، والسياسة، والفكر، والتربية، والاجتماع، وبيوت المال.. وهنا تكمن المخاطر، فهو أسلوب استدراجي- وهذا ديدن السياسة الغربية القائم على جس النبض والتوريط والاقحام بمشاكل عديدة- من أجل الوقوع في فخ لأرض ملغمة.. أي بمعنى آخر أن العولمة: هي العملية التي يتم بمقتضاها الغاء الحواجز بين الدول والشعوب، ثم تنتقل فيها المجتمعات من حالة (الفرقة والتجزئة الى حالة الاقتراب والتوحد)!! ومن حالة الصراع الى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز الى حالة التجانس والتماثل- مارالذكر- فظهرت العولمة كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد في منتصف القرن الماضي، بينما مارس المسلمون (الدعاة) نشاطاً تجارياً ومالياً وأجتماعياً ودينياً في بداية القرن الثامن الميلادي، وبنوا اسطولا بحرياً قبل المستعمرين الاوائل (البرتغاليين)، الذين برزوا حديثاً وأشتروا أول سفينة تحمل (100 مدفع) وتستطيع عبور الاطلسي في القرن الخامس عشر (للقيام بالبحث والتطوير في جزيرة-ساجرس)، بينما المسلمين الاوائل هم أول من خبر البحر بسبعة قرون (قبل الغربيين، واتخذوا من بحر

الظلمات والخليج مقرا وطريقا للتجارة، وأستمر ذلك الى نحو من عام 1600م)، ومارسو العالمية بقناعة تامة، كونها مستوحاة من الدين الاسلامي الحنيف، ولذلك كانوا موضع ترحيب وقبول، وبنوا علاقات اجتماعية وأسرية، وأقاموا مجتمعات اسلامية واسعة. بعكس الرفض المتزايد للغزاة الاجانب، لوجود بون شاسع بينهم وبين المسلمين الاوائل في الغايات والوسائل، ومن بينها فرض العولمة-أي عولمة الدول بقصد وضعها تحت السيطرة السلوكية واللاسلكية والفنية فضائياً.

ان الوجود الاسلامي في تلك المجتمعات أقلق وهز مضاجع الغربيين الغزاة، بل شكل خطراً حقيقياً على مصالحهم ووجودهم، من أن الاسلام سيصبح قوة كبيرة وبالتالي سيقود العالم...، لذلك سارعت القوى الاستعمارية (البرتغاليين، البريطانيين، الهولنديين، والاسبانيين، وأخيراً الامريكيين...) لوقف موقف الند من العرب والمسلمين في بلدانهم أو البلدان التي وطأت فيها أقدامهم، لوقف المد الاسلامي، وحصل مثل هذا التصرف الطائش في بلدان أسيوية مثل الفلبين المسلمة، وفي بقاع اخرى من تلك المنطقة، بل أخذ بعض المستشرقين الغربيين يعتمدون التقليل من الشأن الاسلامي من خلال وسائل عديدة (كالتعرض للرموز الدينية، وتشويه سمعة اللغة العربية والتراث، والصاق التهم الباطلة بالمسلمين لغايات مقصودة - كالارهاب، والتخلف والبعد عن العلم والحكمة، فضلا الى ممارسة التنصير المرتبطة بالأجهزة الامنية والتي ترافق كل عملية غزو ظالمة ضد بلدان العرب والمسلمين خاصة، فضلا الى اسلوب التهريب والترغيب. ولذلك فقد ساهم العرب والمسلمين الاوائل مساهمة جادة في بناء الصرح الانساني، وكما يلي:

أولاً: كان وما زال العرب المطورين الاوائل تاريخياً لانظمة المتاجرة عبر بلدان العالم، ومرحب بهم. بينما كانت أوروبا في سبات دائم، الى أن حققت في العام 1500م تعادلاً تقانياً مع العرب الى حد ما، الا أن ميزان القوى بين الطرفين منذ ذلك الحين أخذ يتقوض بسرعة بسبب سلسلة من الابتكارات العلمية والتقنية الاوربية، مثل احلال قوة البخار محل قوة العضلات، واكتشاف توليد الطاقة

الكهربائية... الخ، وهذا مايقره العرب. في الوقت الذي يفاجئهم كتاب الله الكريم (القرآن) بأبتكارات ونظريات وقوانين علمية وكرامات لأنبياء الله تعالى سابقة.

ثانياً: تمثل النتائج التي خلفتها الحروب الكونية الاولى والثانية، محطة مهمة في تاريخ العولمة، عسكريا وثقافيا واقتصاديا... وهذا ما أدى في النهاية الى هيمنة سياسية شاملة. وهذا ما حصل فعلاً.

ثالثاً: من المؤكد أنه لم يكن معترفاً بـ(العولمة) في الدوائر العلمية، على أنها مفهوم له أهميته قبل عقد الثمانينات، مع أنها كانت تستخدم بشكل متقطع، وأختلف بأعلان البيروسترويكا⁽¹⁾.

بدايات العولمة:

جرى التركيز على العولمة (الامركة) حديثاً، لذلك يتطلب منا الغوص عميقاً لفترة ما قبل عصر النهضة في اوربا، عندما كانت الحضارة الاسلامية شامخة، منفتحة على الجميع، في حين كانت أوربا في ظلام دامس وتختلف مطبق في كل شيء، وكانت الامة الاوربية تركز للانفتاح من دون حدود سياسية تذكر، حالها حال العالم الاسلامي، لاقبود جمركية على تبادل السلع، ولاسمة دخول، فكان السراق الغرب يصلون ويجولون مستغلين هذا الانفتاح، في حين كان العلماء العرب والمسلمين يتنقلون من مكان لآخر بحثاً عن العلم والمعرفة والفن، والثقافة، والى كل ما هو جديد.. وأعطاه للعالم.. لكن الوضع الاوربي قد اختلف بعد النهضة التي قامت على حساب العرب والمسلمين، فتم تقسيم العالم العربي والاسلامي واقتطع نصفه مسيطراً عليه من قبل المستعمرين بعد الحرب العالمية الاولى، واكمل بعد الحرب الكونية الثانية من خلال معاهدات (سرية كصفقات، وعلمية جائرة): سايكس وبيكو 1916، ووعد بلفور 1917م ثم معاهدة بورتسموث بعد الحرب الكونية الثانية 1945-39 وقيام نكبة فلسطين 1948 التي خططت لها بريطانيا وفق توافقات مع

(1) بكار، عبدالكريم، العولمة، (مر. س)، ص18.

القوى اللأعبة الأخرى في الساحة (أمريكا) اللذان يقفان بكامل قواهما (بعد الحرب الثانية 1939م)، والثورة الصناعية، ونشأة الدول والمؤسسات والشركات الصناعية، وظهور العولمة البحرية من أجل الحصول على المواد الخام والموارد البشرية الرخيصة، والأسواق لتصريف البضائع.. وكننتيجة للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، برز مفهوم الحرية الاقتصادية، وخصوصا رائدة الرأسمالية الاستعمارية (بريطانيا). وحصلت انتفاضات وثورات أدت الى ظهور النابليونيين، وتبعتها مؤتمرات فينا عام 1815م، وبذلك تم تشكيل قاعدة لنظام عالمي، بقي محافظا حتى بدايات القرن التاسع عشر، ثم تصدع بسبب عدم التوازن والتآلف والمنافسة والجشع بين الدول الأوروبية نفسها، ومع الغير، فكانت وقوع الحرب الكونية الأولى عام 1914م، وعقدت معاهدة فرساي عام 1919م، والتي تم بموجبها تشكيل نظام جديد، لم تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، بل انسحبت منه، مما أدى الى تصدعه عام 1939م ونذرت بنشوب الحرب الكونية الثانية، وقادت أمريكا تكتل الدول المنتصرة وشكلت أنظمة للاقتصاد والتجارة والمال، فكان اتفاق هافانا عام 1947م بشأن التعريفات الجمركية، والتجارة العامة، والتي تدعى ب(الجات)^(*)، الثالث غير المقدس مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي-وسائل العولمة-.

يبين هنري كيسنجر من أن وضع أمريكا الداخلي بعد الحرب الكونية الأولى كان يتنازع ويتصارع فيه تياران:- الأول- هو اعطاء العالم قيم أمريكا وجعلها

(*) منظمة التجارة العالمية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهي عبارة عن مجموعة من الدول المتفقة على قواعد وقوانين محددة وملزمة في ما تدعى باتفاق مجموعة الجات للمبادلات التجارية الدولية، وسمات الجات تتمثل ب:- تحرير التجارة (فتح الأسواق عن طريق خفض الرسوم، وتخفيض الدعم على الصادرات، والغاء القيود الاختيارية) والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وتفادي التقليد، واحترام براءة الاختراع، والعلامة التجارية، وحقوق النشر لمكافحة الاغراق، وأقرته 125 دولة. تحت مسمى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، إبريل، ص96؛ أبوصقر، كامل، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، ص118.

منارة يقتدي بها عن طريق الاهتمام بالداخل. والثاني - هو ان قيم امريكا تفرض عليها الالتزام بالنضال من اجل نشرها وتطبيقها عالميا.

يذكر من ان القوتين النوويتين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي يمثلان القطبية الثنائية، التي كانت تحفظ التوازن العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، ويطلق عليها بالحرب الباردة، الا أنهما كانا في صراع جدي الى عولمة العالم كل حسب انموذجه - في الوقت الذي يمثلان وجهان لعملة واحدة - فالنموذج الرأسمالي - الليبرالي يريد تحقيق أممية رأس المال من خلال المنافسة والتدمير الخلاق، وتحرير التجارة من القيود الجمركية، بينما النموذج الشيوعي - الاشتراكي الموجه، الذي لا يعترف بالمنافسة، ويدعو الى أممية البروليتاريا، والغاء الدولة في نهاية المطاف، والذي هو مطلب عولمي الان بسبب الفوضى الخلاقة التي قام بها القطب الاحادي، والذي سقط على أثره أبرياء كثر وجرائم يندى لها جبين الانسانية، مما حط من هيبة الدولة العظمى في العالم. ولاننسى أن القاسم المشترك بين القطبين أعلاه، أن كلاهما يدعوان الى الغاء الدولة، ولذلك فهما يمثلان وجهين لعملة واحدة - كما أسلفنا سابقا -، ولانهما نابعان من فلسفة مادية غربية واحدة عززت الطبقية، ونجم عنهما تمرداً، وفقرآ مدقعا للشرائح الاجتماعية الكبيرة في كلا المعسكرين.

لكن بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، بدأ الاتجاه الثاني الذي يرى أهمية نشر المبادئ الامريكية بالتبشير اللاهوتي وبالنضال، ويرى كيسنجر أن النظام الدولي سيتسم بتناقض ظاهري، حيث التفكك من جانب، والعالمية المتزايدة من جانب آخر (1).

واذا نظرنا الى بريطانيا في القرن التاسع عشر نجد أنها مرت بتجربة لتحرير الاقتصاد من التحكم الاجتماعي والسياسي، وقد فعلت ذلك عن طريق تشييد

(1) كيسنجر، هنري، الدبلوماسية، ص 525.

مؤسسة جديدة هي السوق الحرة، وخلقت نمطا جديدا من الاقتصاد تتغير فيه جميع اسعار السلع، ومن بينها أسعار اليد العاملة، دون الاكتراث بآثارها على المجتمع، أي أنها تعمل بصورة مستقلة عن الاحتياجات الاجتماعية، وأطلق على هذا التغيير في النظام الاقتصادي بأسم ((التحول الكبير))¹.

وعودة الى أن المفكرين الغربيين أمثال توماس جيفرسون، وتوم بين، وجون ستيوارت، ومل، وكارل ماركس، ... لم تساورهم أي شكوك في أن مستقبل كل أمة في العالم هو ان تقبل صورة ما من صور المؤسسات والقيم الغربية، فهم يرون ان تنوع الثقافات ليس من الاوضاع الدائمة للحياة البشرية، إنما هو مرحلة على الطريق نحو حضارة عالمية واحدة، يحل فيها مجتمع عالمي جديد، مؤسس على العقل محل أعراف الماضي وثقافته المتنوعة².

ونجد ان امريكا هي آخر الدول العظمى التي تقيم سياساتها على اساس هذا الطرح، استنادا الى ((توافق واشنطن))³.

ومما لاشك فيه أن العولمة تأريخها قديم - جديد، لكن الذي يتجدد هو وسائلها، فألاستعمار القديم كان يمثل لونا من ألوان العولمة، لكنه لم يتمكن من تجاوز المفهوم العسكري بسبب قوة الحصانة الاسلامية، وان كان حصل بعض الاختراقات الثقافية في الهوية الاسلامية من خلال تطور الوسائل في القرن العشرين. ومختصر القول: ان العولمة هي مصطلح جديد لمفاهيم قديمة⁴. وللأسف أن هؤلاء لم يميزوا

(1) جري، جون، الفجر الكاذب، ص7.

(2) عبد الهادي، حسين، العولمة النيوليبرالية، (مرس)، ص22.

(3) مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل اليها بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومة امريكا، واهم توجيهاته: مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة، وتجنب العمالة الكاملة، وعدم الحرص الزائد على تخفيض البطالة، وتيسير الخصخصة، ودعم حرية الاسواق. ينظر: جري جون، الفجر الكاذب، (مرس)، ص8.

(4) عبد الهادي، العولمة النيوليبرالية، (مرس)، ص23.

بين التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات التي هي عملية حضارية تسير في اتجاه النمو المتسارع لتقريب أبعاد العالم، وبين الأمركة (المشروع الأيديولوجي الليبرالي - الرأسمالي، الذي يحاول منظرو العولمة تعميمه على العالم في عملية تتميط أحادي من قبل أمريكا ومن يدور في فلكها، فالخلاف ليس في البعد الأول، وإنما في البعد الثاني، فلا بد من التمييز بين عمليات العولمة وأيديولوجيات العولمة التي هي في غاية الخطورة على الشعوب والأمم، ويوضح الحقيقة كاوتسكي عندما يعبر عن السوبر إمبريالية الممكنة مستقبلاً بقوله: إن طور مد سياسات الكارتيلات لتشمل السياسة الخارجية، بأنه طور الاستغلال المشترك للعالم من جانب الرأسمال المالي المتحد دولياً⁽³⁾. وبذلك لن يدوم هذا التفاهم طويلاً، لأن النظام الرأسمالي في الأصل قائم على التنافس والتناحر والحروب وتوازن أسلحة الرعب، فأى خطأ سيقضي على الجميع بدون استثناء. يعتقد البعض من أن العولمة قد فاجأت العالم العربي والإسلامي، لكن في حقيقة الأمر العكس هو الصحيح، لأنها موجودة بين ظهرانينا قديماً، وتقمصت أشكال بريئة، مدعية العلمية والتقدم التقني، بينما ظهرت حديثاً بقناع مفضوح منذ بزوغ الرأسمالية في مرحلتها التجارية، وأقتصاديات الإنتاج الكبير بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، والذي لا يمكن أن يستمر إلا إذا كانت ساحتها العالم كله، وفي هذا السياق يمكن فهم مقولة كارل ماركس ((إن البرجوازية تسعى لخلق عالم على شاكلتها)) والمتتبع للرأسمالية منذ بداياتها يلاحظ التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة، وهي بذلك قد سعت إلى عالمية السوق بينما السياسة قد تكون إقليمية تحدها حدود الدولة القومية، وحدود السيادة، إلا أن الدولة القومية بقيت في نهاية الأمر عائقاً أمام مقتضيات توسيع السوق، وتوحيد النظام القانوني والمالي الذي يحكمه.

ومما تقدم، فالعولمة أو النظام القديم-الجديد لم يظهر إلا في عقد الثمانينات من القرن العشرين، وشاع في العقدين الأخيرين، وكأنه جاء مؤقتاً في هذه المرحلة في

(1) حنفي، حسن (الدكتور)، ما العولمة، ص 130.

ظل القطب الواحد الأشر، والعولمة فيها ايجابيات قليلة وسلبيات كثيرة، وهذا ما سنلحظه من خلال التطرق الى:

أوجه العولمة:

للعولمة وجهان، ايجابي وسلبى، جهري وسري، والايجابى منه يتمثل بأدخال الوسائل الحديثة في العمل كتقنية المعلومات والاتصالات، والبرمجة، وسرعة استخراج أسماء العملاء وأرصدتهم بالملايين في المصارف والبنوك، فضلا الى استخدام البطاقة الذكية لتسهيل مهمة الزبائن خارج أوقات الدوام الرسمي، ودخول وخروج المسافرين الى بعض المطارات، وعمل الحجوزات للسفر.. فضلا الى جانبي الاتصالات السريعة الطباعية والهاتفية، والارسال واستخدام البريد الالكتروني، وجمع المعلومات لانجاز البحوث والدراسات، والتنسيق مع المراكز البحثية كل هذه قد انبهر بها مواطني العالم الثالث المستهدف الاول عامة، والمسلمين خاصة، وأنقلبت تلك المنة الى ضرر فادح ضرب عقراولمة في الصميم، وأثر على الآخرين، وسنرى تفاصيل أكثر.

أما الجانب السلبي منها فيتلخص بتسريح الكثير من العمال، وأمكانية النصب والاحتيال والتزوير والدخول لسحب أموال الضحايا، وتعطيل البرامج، وتحقيق الاختراقات في دولة العولمة وتابعيها- (عندما دخل هاو بريطاني على حواسيب البنثاغون وتم معرفة خطط ضرب العراق.. الخ) - والتكاليف العالية لاعداد البرامج، وتأخير الزبائن في حالة عطل البرنامج او اعطال في القدرة الكهربائية.. لان الاستخدام اليدوي قد اصبح اليوم قليل الاستعمال. بعبارة اخرى اذ تم تسييس هذا النظام واحتكاره لمصلحة الدولة العظمى ومن يسير في فلكها.. وتم احتكار هذه المهنة ايضا لصالح احدى ادواتها الشركات المتعدية الجنسية لتحقيق الربحية. ولذلك يصح اطلاق مصطلح (الامركة) عليها بدلا من العولمة، اذ شتان ما بين المفهومين.

الْفَصْلُ الثَّانِي

آراء الكتاب والمطالعين

وإشكالية العوامة

آراء الكتاب والمحللين وإشكالية العولمة

وقع بعض الكتاب بخطأ التحليل فيما يتعلق بالعولمة بسبب كونها تقع ضمن الظواهر التي ليس لها تاريخ على حد زعم أحد الفلاسفة، كما يلاحظ غلبة الأسلوب الفلسفي والانشائي على كتاباتهم، التي تتحول كلماتهم إلى المعرفة الباردة، كما ألت إليه كلمات أرسطو وأفلاطون وأبن سينا والفارابي، وبعض الكتاب الغربيين اليوم ومن تتلمذ على يدهم في هذا العصر. في وقت أن بعض الكتاب وقعوا في أخطاء من خلال النظرة الغربية الجذور، سطحية المقدمات، مادية الأسباب، وهو ما لا نستغربه من غربيين أو متغربيين، ولكن الاستغراب أن ينحو هذا ممن يكتب باسم الإسلام، وأن التحدي الحضاري بين الشرق والغرب أعمق من هذه التحليلات السطحية التي مازالت تظهر الغرب بمظهر المتقدم الحضاري، وتظهر الشرق بمظهر المتخلف، ولا يدري هؤلاء أن الحضارة الغربية قد استنفذت أغراضها اليوم، وافلست في عالم القيم والمبادئ أو كادت، وخصوصا أن قيمها لا جذور لها في أعماق التاريخ الإنساني. إذ أن الحضارة الغربية تعلوا قيمة الأشياء على قيمة الإنسان.

واجهت الأمة العربية والإسلامية مفاهيم ومصطلحات وافدة من الشرق والغرب، منافية لقيمها، كالشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والعلمانية والوحدوية والماسونية والحدائثة والديمقراطية والقومية والوطنية، وسقطت في النهاية أغلبها، وبقيت العولمة (الأمركة) المرتبطة بالقطب الأحادي الذي في طريقه للزوال أجلا أم عاجلا، والمؤشرات على ذلك كثيرة وواضحة.. واعترف صاحب نظرية نهاية التاريخ فوكوياما بذلك عندما أعلن في كتابه (فشل المشروع الغربي في العالم الإسلامي)، ولذلك استثنى المسلمين من دائرة الخضوع للعولمة. وللغربة التي أنقلها من خلال قرائتي لعدد من الكتب العربية والاجنبية عن العولمة نجده يتصف

بالعمومية والتسييس، ويفتقد الى طرح البدائل.. وان أغلب العالم لازال يتجاهل
تنظيرات صموئيل هنتنغتون في صدام الحضارات، ولا مع فرنسيس فوكوياما في
نظرية نهاية التاريخ، ولا مع تنظيرات توماس فريدمان في القول بحتمية
العولمة...، فكل هذه التنظيرات وان كانت مرضية لبعض اليمينيين، فهي غير
مرضية لمعظم الشعوب المتضررة من الغطرسة، ومن اليساريين، فضلا الى
الشعوب والدول ذات الخصوصيات الاجتماعية والعقائدية (العربية و الاسلامية،
والاسيوية، والافريقية، ولامريكا اللاتينية، وحتى على مستوى غالبية دول أوروبا..
ولذلك يطرح على العقل المسلم، والفكر الاسلامي ضرورة ان تكون الكتابات
الاسلامية كتابات تأصيلية، وليست مجرد خواطر صحافية. فبدلا من ان يطرح
العالم الغربي الطريق الثالث ليكون بديلا عن العولمة فلماذا لانقدم مشروعنا
الاسلامي العالمي ليكون بديلا لكل هذه الطروحات الناقصة متمثلا بالمنهج
الاقتصادي الاسلامي، الذي أثبت صلاحيته وثباته ونجاحه، لانقاذ البشرية من
معاناتها وشقائها من العولمة والتي تبدو وكأنها قد فاجأتنا في عالم العرب، والتي
ليست ظاهرة مفاجئة، بقدر ماهي ظاهرة قديمة حديثة منذ بزوغ الرأسمالية
والليبرالية في مرحلتها التجارية، وانتهاء عصر الايديولوجيات وصلاحية الليبرالية
الاقتصادية لكل زمان ومكان- مثلما يزعمون- ونريد أن نقول وللأسف ان العولمة
تخفي خلفها نوايا ضد العرب والمسلمين من خلال اطلاق تسميات لم نعتاد على
سماعها سابقا كتسمية الارهاب الاصولي الاسلامي، والاسلام المعتدل، والاسلام
السياسي، والديمقراطي، هذا فضلا الى أن منهج العولمة الموجه الى العرب يحمل
النظرة الصهيونية الواضحة من خلال فرض اسرائيل ضمن اقليم الشرق الاوسط
الكبير-المزعوم- بعبارة اخرى الانفتاح على اسرائيل، ومزايا التعاون المتعولم،
من ازالة الحدود الى التعاون في كافة المجالات، وتغيير المناهج بما فيها سور
وآيات من الذكر الحكيم.. ولكن هذا الباطل الذي لاينطلي على المفكر المسلم الذي
ينطلق من الثوابت الاسلامية، ومن مصادر التشريع للسنن الاسلامية (القرآن

والسنة النبوية الشريفة) لينير الطريق للبشرية جمعاء. ((وأن سقوط وجه العملة-
العملة الاشتراكية- لاتمثل نهاية التاريخ الانساني، واختراع نظام السوق ليس
منتهى العبقرية البشرية، والانسان الذي اخترع هذا النظام قادر على رفضه
والتخلي عنه. وأن العملة ليست مشروعاً حضارياً. ولا حتمياً كما يقدمها لنا
توماس فريدمان وأمثاله))⁽¹⁾. بالمفهوم ومروراً بتحديد الدول والمجتمعات التي
ستعولم كالدول العربية والاسلامية، والعالم الثالث برمته.

وهنا يمكن الاستئناد ببعض آراء الباحثين وكما يأتي:-

- يفيد الباحث الاجتماعي د. سيد ياسين، أن جوهر العملة هو: انتشار المعلومات،
بحيث تصبح مشاعة بين الناس، وتذيب الحدود بين الدول، مما يضرب فكرة
السيادة الوطنية أو القومية، ويؤدي الى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات
والمجتمعات، مما يؤدي الى تفكك الدولة القومية، وعجزها عن السيطرة على
مقاليد الامور.

- أما د. اسما عيل صبري عبدالله، يؤكد أنها ستقود الى عجز الدولة القومية عن
السيطرة على مقاليد الامور، لاشك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية
المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعددة الجنسيات-كما يصفونها بدقة- والاتجاه
الغالب لتخفيض الانفاق العام، لاسيما في مجال الضمان الاجتماعي، بقصد
تصغير حجم الدولة، وتسريح الالاف من موظفيها، ونجم أن أصبح رؤساء الدول
والحكومات في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمة للشركات
الكوكبية (ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو حزبه)، وأصبح أكبر
الساسة كمندوبي مبيعات ومروجين.

(1) عبد الهادي، حسين (الدكتور)، العملة النيوليبرالية وخيارات المستقبل، مركز الراية، ط1، (جدة،
1424هـ-)، ص16.

- فيما يرى د. جلال أمين: ان الشركات متعددة الجنسيات في عصر العولمة، قد حلت محل الدولة. كما حلت الدولة محل القطاعية تدريجي مند خمسة قرون، وتحل الشركات اليوم تدريجياً محل الدولة والسبب في الحالتين واحداً متمثلاً بالتقدم التكنولوجي وزيادة الانتاجية، فضلاً الى الحاجة الى الاسواق الكبيرة اذ لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود التسويق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق، سواء أكان تسويقاً لسلع تامة الصنع، أم تسويقاً لمعلومات وأفكار، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه تفقد قيمتها الفعلية، لا بل أصبحت أكثر فأكثر أسواراً شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والافكار، أو حدود الولاء والخضوع.. ونحن ما كنا لندرك الدموع حزناً على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذي يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. فأي مؤشر هناك يدلنا على أن الحرية التي نتمتع بها في ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كانا نتمتع به في ظل سطوة الدولة؟ هل نحن بحاجة الى أن ندركم بما تفعله وسائل الاعلام الحديثة بحرية الرأي والتفكير، أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقي في الرأي؟.

- يتفق د. محمد عابد الجابري مع الطرح القائل أن العولمة، أتنضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الامور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الارضية جميعها.

- أما الاستاد صادق جلال العظم فيعترض على كل محاولات تسطيح مصطلح العولمة ووصفها بامبراطورية الفوضى، أو بالمملكة، أو كونها عالم بلا دولة، بل هي رفع الدولة الى تركيب أعلى، مما يعني التعديل في دورها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية، ويقول: أن العولمة هي رسمة العالم على مستوى العمق، أي طليعة نقل دائرة الانتاج الرأسمالي-الى هذا الحد أو ذاك- الى الاطراف، لاعادة صياغة مجتمعات الاطراف وتشكيلها على الصورة

الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته. أن صعود مرحلة عالمية الانتاج، ونشرها هي ما نسميه اليوم بالعولمة. وهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها في ظل سيادة النظام العالمي للتبادل غير المتكافئ.

يلاحظ من حيثيات التحليلات السابقة أن الاساتذة الافاضل يجمعون من أن العولمة ظاهرة غريبة دخيلة، ظاهرها المعلن شيء، فيه بعض الفوائد للوهلة الاولى، وفي باطنه تختبئ المكائد والشر.

ويحق لنا أن نسأل هل ظهرت العولمة بشكل عفوي نتيجة للتطور المذهل لتقنيات الاتصالات والبرمجيات كما أسلفنا؟ أم أنها نتيجة لمخطط مدروس في مراكز الابحاث الرأسمالية؟ وإذا لم تكن هكذا، اذن من هي الجهة المسؤولة التي ترسي قواعدها وتنتشر مبادئها، وتبذل جهودها لفرضها على العالم رغبة ورهبة؟ ومن يسخر المنظمات والهيئات الدولية لاضفاء الشرعية على النظام الجديد؟ الذي أصبغوه بدعاية تأملية، في حين لمس العالم العكس من ذلك.

ولذلك فإن الاسئلة الواردة في أعلاه ولأسئلة أخرى ثبتت وطرحت هنا أوهناك قد حيرت الكثير من الكتاب والمثقفين خاصة العرب منهم، وتجنبها الآخرين لعدم اقتناعهم بها، حالهم حال الكثير من الامريكيين والغربيين المنصفين، لعدم اقتناع الجميع بها، ولقناعتهم بأن مايسمى النظام العولمي الجديد، والذي لايمثل الشرائح المحتاجة، بل مصالح الشركات الكبرى والرأسماليين، كونه يمثل أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، فكراً وتياراً وأزمة واتجاهاً وصراعاً حضارياً، وكل من يغالط في هذا فهو كمن يريد أن يحجب الشمس بغربال.

نرى من ينظر الى أمر العولمة على أنها قضاء وقدر، ومن هؤلاء (هولوا) لايمكن الفكك منها، فما لم نركب قطارها فسنبقي متخلفين، وبالطبع هذا نوع من الدعاية المغلفة الانيقة لها، والتي تسلب تسلب ارادة الشعوب والامم في مقاومتها

وتحديها. ونقول للأسف ان مثل هذه الطروحات الغير منطقية لم تتسم بالقدرية، بل بمنهج عدواني مضلل ومفبرك بمنتهى الدقة رصدت له الامكانيات المالية والدعائية واللوجستية والسياسية والتقنية الكبيرة، وجندت له الكثير من الابواق التي كانت تحمل جنسيات عربية وأسلامية بقصد التأثير النفسي على الجميع من أن من بينكم مدافعين معتقدين أن بهذه السهولة سوف تسلم بالواقع، في حين يرى الكثير أن أولئك لأحد يصدق بهم، بسبب ارتباط البعض منهم بدوائر استخبارية في الدول التي يقيمون فيها، لان الاجانب لا تضحى بدافع الضرائب وتدفع الدولارات لسواد العيون؟

والواقع نحن نتلمس من أن الاسلوب المضلل المتبع يهدف لبث ثقافة الهزيمة والاستسلام في الامة العربية والاسلامية في معركتها الحضارية هذه. لانها امة متميزة في هويتها وشخصيتها ورسالتها وعقيدتها وثقافتها... كونها صاحبة مشروع حضاري عالمي، ولا يليق بها أن تتهم بالتخلف والتأخر والبعد عن العلمية والنوم الطويل... وتربك بطروحات القومية والوطنية والحدثة، ثم الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والليبرالية لتكون بديلاً عن الاسلام، وأصبحت الساحة العربية كسوق نخاسة للسلع الثقافية خاصة يعرض فيه تجار الاقلام والسماصرة كل الفلسفات والسفسطات من الغرب والشرق الكاسدة، وأعترف صاحب نظرية التاريخ (فوكوياما) فشل المشروع، والذي لازالوا متمسكين به، وهذه مشكلة الغرب، الذي لا يكف عن المسلمين الابدع افقارهم، من خلال الالتقاط الفكري، والانتقال من سفينة الى أخرى، ومن مكان الى مكان آخر.

وقد استعار البعض أسماء الحركات السياسية الهدامة في ظل الدولة العربية الاسلامية والوقوف بوجه مشروعها النهضوي، من خلال وصفهم بمرجئة النظام الدولي الجديد، أو أنهم المجسمة الذين لا يرون من سبيل الا أن يتجسم هذا النظام الجديد، بحيث يمكن الامساك به ومعاينته، حتى يمكن اتخاذ الموقف منه⁽¹⁾.

(1) سيف الدين عبد الفتاح (الدكتور)، حول التحيز في مفهوم النظام العالمي الجديد، ص28.

ان المتابع لمسيرة ومجريات النظام الدولي الجديد منذ بدايته يصل الى قناعة ثابتة بأن رائدة هذا النظام المعول لدول العالم والهيمنة عليها هي الولايات المتحدة الامريكية، التي تؤكد من أنها القائمة للعالم بلا منازع. وهذا ما أكده زبيغنيو بريجنسكي بقوله: ((ان افول الاتحاد السوفيتي معناه تفرد أمريكا بمركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية))⁽¹⁾.

ويبدو ان مثل هذا التطلع اللامشروع والغير موفق لم يكن جديداً، اذ ما عدنا الى نهاية الحرب العالمية الثانية نجد روزفلت الامريكي يقول: ((الان يجب أمركة العالم))⁽²⁾.

في حين يرى ديفيد روتكوف من جامعة كولومبيا بقوله: ((يجب على الامريكيين ألا يخلوا من القيام بما هو في مصلحتهم الاقتصادية والسياسية والامنية، ويتعين على أمريكا ألا تتردد في الترويج لقيمها))⁽³⁾. والسؤال الملح الذي يتبادر على الاذهان أين موقع قيم أمريكا بالنسبة الى العالم؟ وما هو عدد الضحايا الذين سقطوا على يد أمريكا، التي تدعي التحضر على أساس محق الاخرين؟! بل ابادة أناس بالكامل ولا تبالي، بدءاً من السكان الهنود الحمر الاصليين الى الكوبيين والكوريين والفيتناميين والعراقيين والافغان والبنانيين... الى استهداف المدنيين في فلسطين المحتلة (غزة والقس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين).

وأكد ذلك المجرمين بالتعاقب بوش الاب، وكلنتن، وبوش الابن من استهداف المدنيين في العراق والقيام بجرائم حرب واستخدام لاسلحة محرمة (اليورانيم المنضب والفسفور الابيض، وأسلحة بيولوجية وجرثومية، وحرب طائفية...) - تصب في خانة اسرائيل المستفيد الاول وايران المتطلعة لتأخذ دورا قليمي على

(1) بلقاسم كرمي (الدكتور)، العلاقات الدولية.. دراسة للمفاهيم والمكونات وانماط التفاعل، ص50.

(2) عزت السيد احمد، العولمة والغزو الثقافي، الفكر العربي ع1999/96.

(3) عزت السيد احمد، العولمة، (مرن)، والصفحة ذاتها.

حساب العرب الغافين، وسمحت للفرس ببناء قوة عسكرية ونووية بقصد ابتزاز واستنزاف البلدان النفطية، فبدلاً من دولة مارقة واحدة أن تكون دولتين - وحصار ظالم لم يشهد له العالم مثيل تكلل بغزو وأجتياح في 20/3/2003م انجز في 9/4/ من نفس العام، بأكاذيب وتضليل وفبركة قصص ما أنزل الله بها من سلطان، وبمساعدة دول اقليمية عربية وإيران والكويت خاصة وبتنفيذ من المأجورين لآقامة وضع هش يضمن مصالحهم العدوانية على حساب الشعب العراقي..فق قال المجرم بوش الاب في أعقاب حرب الخليج الثانية: ((ان القرن القادم سيشهد انتشار القيم الامريكية، وأنماط العيش والسلوك الامريكي، وأنطلاقاً من هذا الاعتقاد، دعا بوش الى اقامة نظام دولي جديد عشية تحرير الكويت عام 1991م))⁽¹⁾، وأي تحرير هذا، وأي نظام، هي المؤامرة بعينها للفت النظر عن الجرائم وخيبة الامل!!! وللأسف استدرجوا العراق اليها بعدما أوكلوا دوراً للكويت، وأدواراً لمصر وقطر والسعودية والاردن خاصة ولأقطار عربية أخرى للقيام بتدمير العراق -البوابة الشرقية للامة - العربية وتجريده من قوته الاقليمية والدولية.

(1) زين العابدين الركابي، صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ 13/3/1999.

الفصل الثالث

النظام الرأسمالي

والعولمة

النظام الرأسمالي والعولمة

يحتاج النظام الرأسمالي المبني على الماديات، والذي يعاني من الازمات الأخلاقية بين الحين والآخر الى من ينقذه من أزماته كالتضخم، والكساد، والفقر، والانكماش، وتدهور سعر صرف النقود (العملات)، المضاربات، مشكلة التجارة، اختلال ميكانيكية الاسعار (العرض والطلب)، اختلال الميزان التجاري⁽¹⁾.. لذا سعت الولايات المتحدة الامريكية الى انقاذ بنوك الاقراض، والادخار، والرهن العقاري... وكان ان تمضي أمريكا بالفعل نحو طوفان شبيه بطوفان الثلاثينيات (1930-1933م) من القرن العشرين⁽²⁾، وربما يكون تكرار أحداث الكساد والافلاس الكبير يتجمع الان في الافق، وبذلك تحتاج حالات الافلاس المترتبة على ماحدث من تجاوزات مالية في عقد الثمانينات الى مليارات من المعونة لكفالة دفع المعاشات التقاعدية، وشركات الطيران التي أفست بالفعل في منتصف عام 1991م... ولهذا ستحتاج وحدها الى مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب، التي أخذت توضع في غير محلها السليم. كما يواجه قطاع التأمين، وتجارة التجزأة مشاكل أيضا.. ومع زيادة حالات الافلاس هذه ستتسأ الحاجة الى المزيد من المساعدات الحكومية، في شكل تأمين بطالة لمن وصل بهم الامر الى البطالة، وتأمين على الودائع لتغطية البنوك التي تتعرض للافلاس، لانها أقرضت شركات تتعرض للافلاس، وتأمين معاشات تقاعدية لسداد المعاشات لمن يستحقونها ممن كانوا يعملون لدى الشركات المفلسة⁽³⁾.

(1) ملف العولمة، ص26.

(2) ثارو، لستر، الصراع على القمة، ص287.

(3) فريمان، توماس، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ص15.

لا ينكر من ان مفهوم العولمة له أهميته قبل عقد الثمانينات، مع أنها كانت تستخدم على نحو متقطع. وخلال النصف الثاني من ذلك العقد، فقد اختلف الامر، حيث أعلن غورباتشوف عن قيام ثورة التغيير وإعادة البناء (البروسترويك) عام 1985م، وكان ذلك بداية الانهيار الحقيقي للاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا وكيانا وكقوة فاعلة للمحافظة على التوازن العالمي، وتوجهه نحو المنهجية الغربية في السياسة والاقتصاد والعسكرة، وكان ذلك يشكل انتصارا لليبرالية والرأسمالية، حيث في أعقاب الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول المنتصرة في المانيا بقيادة أمريكا (ترومان، وتشيرشيل...) وقسمت المانيا الى شرق وغرب، ثم قدمت لها مساعدة لبنائها وفق مشروع مارشال عام 1951، وتم فصلها بأقامة جدار برلين الذي انشأ عام 1967 وانتهى عام 1989، وتفكك حلف وارسو، ومن ثم انضمام أغلب دوله الى الحلف الاطلسي، وتلك كانت الخطوه الحاسمة، ولذلك فإن الرأسمالية وفق نموذج الاسواق الحرة الانجلو- ساكسونية في امريكا وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا... بوصفها رائدة الانواع الجديدة من الرأسمالية، لاتحدها قيود ولن تجد صعوبة في مواجهة مشكلات الحاضر، وقد تكون هي موجة المستقبل التي لايمكن صدها، والتي يحلو لمتفلسفي اليمين السياسي تمجيدها، ونلمسها في مجتمعات شديدة التباين من ايطاليا الى السويد والى استراليا...، ولكن الكيفية التي تؤثر بها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية تختلف اختلافا واسعا من دولة الى اخرى، هذا فضلا الى تأثير الاسواق العالمية الفوضوية على الثقافات الاقتصادية في أوروبا، لأضفاء طابع مؤسسي على المستويات العالية للبطالة الهيكلية، وفي هذه المجتمعات يكون المصدر الاساسي للانقسام الاجتماعي هو عدم المساواة في امكانية الحصول على العمل، لذا اطلق على نظام النقد العالمي، بنظام الكازينو.

وقد فهم جوزيف شوميتز الرأسمالية أفضل مما فهمها أي اقتصادي آخر في القرن العشرين، وكان يرى أنها لاتسعى الى الحفاظ على تماسك المجتمع، واذا

تركت وشأنها يمكن أن تدمر الحضارة الليبرالية⁽¹⁾، فما بال التدمير الأكبر للمجتمعات النامية، من خلال تكبيلها بديون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعدية الجنسية، والتي جميعا تمثل أدوات العولمة. وان ما يحدث من عمليات اعادة هيكلة للاقتصاد الدولي التي لا تزال تجري في اطار من المنافسة غير المتكافئة، نتيجة القدرة غير المتكافئة على التوصل الى العلم والتكنولوجيا بالنسبة الى البلدان النامية. وتبرز في هذا الصدد مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية تتميز بالنمو الديناميكي للمشروعات متعددة الجنسية وغيرها.

برزت مفاهيم للرأسمالية القديمة والمعاصرة، بقيام ما يمكن تسميته بالرأسمالية الجماعية خصوصا على المستوى العالمي. لكن بعد أن سوقت الرأسمالية نفسها وحاولت تحسين صورتها بعد ابراز مساوئ الاشتراكية، وهجومها المباشر وغير المباشر للمشروع الاسلامي عن طريق التهكم والتلفيق والتشويه، الا أن عورتها قد بانّت أكثر عندما بات الانسان يمثل سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب، وبالتالي هدرت كرامة الانسان نتيجة للحرية الرأسمالية من قبل راعية حقوق الانسان، والحرية والديمقراطية!! هذا فضلا الى حالات البؤس والحرمان والمرض، والفقر لشريحة كبيرة في المجتمع الأمريكي، وفقدان الامل بالمستقبل، وهذا ضمن المنهج الرأسمالي الذي يقود الى انخفاض العدد بحيث يصبح العرض مساويا للطلب، فترتفع الاجور وتتحسن الاحوال على حد الزعم. بينما نتلمس العكس، والدليل جعل الفائدة (الربا) صفراً ابان الازمة المالية الامريكية 2008.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا يكون توافقا بين مصالح المجتمع الرأسمالي والمجتمعات المختلفة الاخرى؟ وهل هي الانانية أم الغطرسة؟! أم الاثنان سوية؟ وماذا يمنع المجتمع الرأسمالي اذا كان يؤمن بالحرية الرأسمالية، أم هناك اختلاف بين النظرية والتطبيق؟ أم أن الرأسمالية بعيدة عن القيم والاخلاق ولايهما

(1) جري، جون، الفجر الكاذب، (مرس)، ص 292.

أن يسحق الفقراء وتزداد ثروة الاغنياء، وهذا مانشاهده اليوم من خلال شنّها للحروب التي لانهاية لها، - حروب استباقية- تحت درائع كادبة ومفبركة - لسرقات ثروات الشعوب وتدخلات سافرة وأكاذيب رخيصة في ظل فخ العولمة كما يصفها هانس بيترمارتين وهارالد شومان. وللإجابة على الاسئلة السابقة نجد ان الحرية الاقتصادية المنفلته بغير حدود وضوابط تذكر، هي من افتك الاسلحة التي تضعف النسيج الاجتماعي، لانها تستهدف الانسان ماديا، وهناك من يرى أن مانتتهت اليه الرأسمالية نهاية القرن الماضي ما يختلف في الجوهر عما جاء به الاقتصادي كارل ماركس في كتابه (الرأسمال). وكان على حق في تناوله الرأسمالية، وان كان المفكر متحزبا للماركسية في نظر الغرب، فهذا رجل أعمال بريطاني آخر يعمل في تنظيم اصدارات الاسهم في (الوول ستريت) وهو اقتصادي غربي لا يخفي العداء للماركسية، وهو لستر ثورو، يبين: أن الرأسمالية على الرغم من التغيرات في بنيتها العامة، عاجزة عن الصمود ازاء التحديات العديدة التي تواجهها بقوة، وهي تجر العالم الى مستقبل مرعب ومجهول، لانها لاتملك رؤية جديدة لتتيرلها السبيل نحو المستقبل، وتقوم على قيمها الفردية المطلقة. واذا رجعنا الى ماكتبه كارل ماركس عن الرأسمالية نجد أنه يتحقق الان، حيث أكد أن الرأسمالية ستبسط هيمنتها على مزيد من البلدان، وستعجل في نشر المال الى كل زوايا الارض، وستزيد من اللامساواة بين صفوف المجتمع الواحد، وستقود الى مزيد من التقدم التكنولوجي، ومزيد من الفساد السياسي، والى انحدار الثقافة وشيوع الوهن في المجتمع الحديث، وستجرد العالم بأسره من قيمه الخاصة بشرا وطبيعة، وهذا ما بينه ماركس في بيان الحزب الشيوعي⁽¹⁾. لكن كان الراسماليين أنكى مما اعتقد كارل ماركس، فقد فهموا من أن بقاءهم على المدى الطويل يعتمد على القضاء على الحركات والانظمة الثورية، وسيادة السوق وفق مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) لديكارت وكنتز. فعمر بن الخطاب رضي الله عنه 13-25هـ هو أول من أسس ديوان

(1) ثورو، لستر، مستقبل الرأسمالية، (مرس)، ص8.

العطاء، واحدى ماقام به أن خصص مبلغاً يدفع للمنفوس اذا ولدته أمه (10دراهم)،
واذا ترعرع بلغ به (200 درهم)، وأبتدع مخصصات الاولاد ضمن قائمة
الراتب. وهذا بسمارك المحافظ الارستقراطي في المانيا الذي ابتدع نظام المعاشات
التقاعدية، والرعاية الصحية العامة في ثمانينات القرن التاسع عشر (1880)،
وأردف ونستن تشرشل ابن دوق بريطاني اد طرح لأول مرة نظام الضمان
الاجتماعي الواسع ضد البطالة عام 1911م- بالرغم من خلفياتهما الاستعمارية
الشائنة - وفرانكلين روزفلت الرئيس الارستقراطي هو الذي صمم نظام المساعدات
الاجتماعية الحكومية الذي أنقذ الرأسمالية من الانهيار في أمريكا، وما كان هذا
ليحدث لولم تتعرض الرأسمالية للخطر⁽¹⁾. وبدأت الايديولوجيات السائدة بالانهيار
نتيجة ابتعادها عن القيم والاخلاق- وهذا جوهر الفرق عن المنهج الاسلامي الذي
كان يتبأ لجميع الاقتصاديات المادية بالانهيار آجلاً أم عاجلاً، وهذا ما حصل بالفعل-
وتحل بدلا عنها أخلاقيات القومية والاثنية، وهذا ما حصل في الاتحاد السوفيتي،
واوربا الشرقية سابقا، وأمريكا والغرب لاحقاً حين انعدمت القيادة، فالاقليمية الاثنية
في سكوتلانده، وويلز، كيبك، شمال ايطاليا بالضد من جنوبها، البريتون،
الكورسيكون، كاتالونيا، الباسك، والفلامان، والفلمنك في بلجيكا.

وفي كل المعطيات، فإن القرن الواحد والعشرين لن يكون أمريكا كما
يتمنون، اذ انتهى العالم الاقتصادي ذي القطب الواحد الذي هيمنت عليه أمريكا
بسبب الظلم والفوضى الخلاقة والحروب المغلفة بالاكاديب والتجاوزات، ولذلك
سيحل عالم متعدد الاقطاب بسبب الحاجة الملحة اليه من قبل دول العالم، الى جانب
الاقتصاد والتكنولوجيا، لكن يبقى الناس في حاجة الى الاخلاق والقيم والمساواة
والحرية، وهذا ما ينقص الرأسماليين، وهنا يأتي دور المنهج الاقتصادي الاسلامي،
وما يؤيد ذلك التحول الاقتصادي المشهود في بريطانيا عندما اخذت تعتمد
التشريعات الاسلامية التي بدأها قس كنتر بري، واليوم يتم دعم سوق الصكوك

(1) ثورو، لستر، مستقبل الرأسمالية، (مرن)، ص16.

الاسلامية بمبلغ 60 مليار دولار، والدعوة للاطلاع على منهج الصيرفة الاسلامي، وبذلك فإن مرونة التشريعات البريطانية ستعزز ازدهار الصيرفة الاسلامية⁽¹⁾، كما أعلن كبير قضاة بريطانيا: بقوله: لامانع من تطبيق بعض أحكام الشريعة الاسلامية وما يتماشى مع القانون البريطاني (الجزيرة 2008/7/4) وبعد ادراك حقيقة المنهج الاقتصادي الاسلامي بعد اهمال متعمد، عاد الغرب ليقر بصحته وسلامته ومناسبته للعالم زمانا ومكانا فهذه أمريكا تعالج أزمته بالرجوع الى نبد الربا (الفائدة البنكية). والسؤال الذي يطرح نفسه: هل المسلمون على استعداد وقدرة للتهى للقيام بالدور العالمي الذي يليق بهم؟ في زمن كون الليبرالية مرحلة متقدمة للرأسمالية، ومن رحمها ظهرت العولمة، كمفهوم ارتبط بسياسة القطب الأمريكي الواحد. ولكون الليبرالية تمثل مرحلة متقدمة للرأسمالية وفي رحمها تكونت العولمة بعد مخاض طويل وعسير، فكان الوليد عاقاً بكل ما تعنيه الكلمة، من خلال الضحايا والاضرار الجسام..

الليبرالية والعولمة:

أمام التفوق الأمريكي المزعوم، والذي رافقه في سوق الفكر بروز مصطلح الليبرالية، مما اعتدنا سماع مفاهيم أنا اشتراكي ثم أنا ليبرالي... ولا غرابة في هذه الشعارات التي وراءها جهات متنفذة بعد أن داس المستعمرون أرضنا، وكلما سقط شعار حل محله شعار آخر، وهكذا تحولت الامة العربية الى سوق نخاسة لترويج الشعارات اليسارية واليمينية.. والليبرالية على الرغم من أنها فلسفة ومنهج استعماري لاعلاقة لنا بها، كونها لاتعترف بنا، فإن الترويج لها يعد غير مبرراً خاصة بعد انهيار الشيوعية، وفشل الاشتراكية والرأسمالية - وبعد ما خلفته حالات البؤس والحرمان من مشاكل مستعصية سببتها الرأسمالية والليبرالية بشكل خاص - وبأن يأخذ بعدا جديدا، والحقيقة أن الغرب قد وصل الى حضارته عن طريق الليبرالية كما هو معلوم، هذا فضلا عن ظهور التيار الليبرالي العربي، مع تيارات

(1) فضائية العربية، مساء 2008/6/28.

أخرى علمانية تدعي الحداثة والمعاصرة، في حين أنها في الواقع مقلدة في تبنيها للمنهج الغربي من دون تمحيص أو دراسة ومعرفة للأبعاد، وللأسف لا زال البيغاوات يرددونها متباهين، والاقبح من ذلك مدافعين عنها وعن اسيادهم بأطلاق المبررات الغير مقنعة..

ويرى هذا الاتجاه الذي كان قد تعزز بنجاح الشمطاء تاتشرفي بريطانيا-على حد زعمهم - عام 1979م، ونجاح ريغان في أمريكا-صاحب خطة احتلال منابع النفط في الخليج العربي ودعمها بشدة- أوائل الثمانينات مستنداً على تنظيرات كيسنجر، صاحب الخطوة خطوة، ومن هم على شاكلته

يتزامن التكامل الاقتصادي العالمي مع انتشار تفسيرات اقتصادية يروج لها عدد كبير من الخبراء والاستشاريين، طبقاً للمقولة التالية: مايفرزه السوق فهو صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح.

وكان على رأسهم (ملتون فريدمان) حامل جائزة نوبل، وهكذا أعطى انهيار دكتاتورية الحزب الواحد في المعسكر الشرقي- هذه العقيدة- دفعة قوية، ومنحها القدرة لتصبح ذات أبعاد عالمية، استبدلت بـ(دكتاتورية السوق العالمية)، القائمة على عدم تدخل الدولة الى جانب تحرير التجارة، وحرية تنقل رؤوس الاموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات الرأسمالية المؤمنة بأداء السوق، وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات، والمتمثلة في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعدية الجنسيات... معركة دار رحاها من أجل تحرير رأس المال أو مايسمى بأهمية رأس المال، كما يدعو الاقتصاديون والسياسيون الليبراليون الجدد العالم للاقتداء بالنموذج الأمريكي، الا أن واقع هذه الدعوة مريب وشبيه بالدعاية التي كانت تطلقها المانيا الشرقية، حينما كانت تقول عن نفسها، انها ستبقى تتعلم الانتصار من الاتحاد السوفيتي دائماً

وأبدا⁽¹⁾. فأين هؤلاء وأمريكا سقطت بكل المقاييس؟! ومن يقول أنها تجلب الديمقراطية، فهو ساذج.

وبعد ان تناولنا بأسهاب عن علاقة الليبرالية بالعولمة، لابد من التطرق لأهم فلاسفتها.

أهم فلاسفة الليبرالية:

كان لابد من الاطلاع على منشأ الليبرالية، والتعرض الى أهم فلاسفتها: هوبز ولوك اللذان يؤكدان بان أقدم وأرسخ المجتمعات الليبرالية، التي تأخذ بالمذهب الانجلوسكسوني في بريطانيا وأمريكا وكندا وتعتمد أفكارهما. بينما يرى هيجل: أن التاريخ أساسه الصراع من اجل نيل الاعتراف والتقدير. وفرانسيس فوكوياما يؤيد بما ذهب اليه هيجل، كما يخالف كارل ماركس في الدوافع الاقتصادية للانسان. في حين هوبز ولوك يريان أن المجتمع الذي سينجم عن الليبرالية هو المجتمع البرجوازي المشغول بعيشها المادي_الاناني- فلا هي فاضلة، ولا معنية بالقضايا العامة، وغير آبهة بالمجتمع الاكبر، وأنانية الفرد هي أساس الانتقادات الموجهة الى المجتمع الليبرالي، بينما فوكوياما لايقبل بذلك ويحاول تجميل وجه الليبرالية بنفي صفة الانانية عنها.

رأى هيجل أن الثورة الفرنسية كانت تمثل الحدث الذي تبني الرؤية المسيحية عن مجتمع الحرية والمساواة، وقد خاطر العبيد السابقون بحياتهم في هذه الثورة، فأثبتوا بذلك أنهم تغلبوا على خوفهم من الموت الذي جعلهم في الماضي عبيدا. ثم انتقلت مبادئ الحرية والمساواة الى سائر الدول الاوربية مع زحف جيوش نابليون بونابرت الظافرة، وكانت الدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة التي نشأت في أعقاب الثورة الفرنسية، اعترافا بأن الانسان هو الذي خلق الاله المسيحي وبالتالي فإن المجتمع الليبرالي يمثل ثمرة الاتفاق المتبادل الذي تحكمه المساواة بين المواطنين،

(1) بيتر مارتين، هانس-مارالد شومان، فخ العولمة، ص 35.

على أن لا يتدخل أحد في حياة الآخر، أو يعتدي على ما يملكه، وهذا ما جاء به هوبز ولوك وأتباعهما ممن وضعوا الدستور الأمريكي⁽¹⁾ - الذي خرق كثيرا من بعض الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين ضد الشعوب - وكتبوا اعلان الاستقلال سنة 1897م.

بينما يتحدث فوكوياما عن المجتمعات ما قبل الثورة الفرنسية بأنها كانت تمثل مجتمعات الرق بأشكالها المختلفة، فهي كانت اما ملكية، أو أرستقراطية لا يعترف فيها الا بشخص واحد هو (الملك) أو بأشخاص قليلين (الطبقة الحاكمة أو ما تسمى بالصفوة) وقد ألغت الدولة التمييز ما بين السادة والعبيد، وأضحى عبيد الماضي سادة الحاضر، ليسوا سادة لعبيد آخرين، بل سادة أنفسهم⁽²⁾.

ويضيف عن تأريخ الليبرالية بقوله: انها نشأت كرد فعل مباشر للتعصب الديني خلال الحرب الاهلية في انكلترا، وقد استطاعت أن تدحر الدين في أوربا، الذي كان يشكل مظهرا ضروريا ودائما للحياة السياسية - بعدما كانت الكنيسة مهيمنة واخترقتها العولمة (الليبرالية) - وقد تعلم الدين أن يصبح متسامحا بعد قرون طويلة في مواجهة الليبرالية، وهكذا أصبح الدين شأنا من شؤون الفرد في حياته الخاصة، وأنحسر بصورة تكاد دائمة عن الحياة السياسية الاوربية عدا مسائل محدودة معينة كمسألة الاجهاض⁽³⁾.

وبالرغم من اختلافنا مع تنظيرات فرنسيس فوكوياما في امور كثيرة، الا أننا نتفق مع ما تجسده لواقع المجتمعات الغربية في انتقالها من مراحل العبودية الى أن وصلت الى الحرية بعد الثورة الفرنسية، والدين كان العامل المهم في تجسيد ذلك الواقع المأساوي في تلك المجتمعات، مما أدى الى الثورة على الدين والاقطاع معا

(1) عبد الهادي، العولمة النيوليبرالية، (مرس)، ص 46.

(2) فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ، (مرس)، ص 181.

(3) السيد يسين العالمية والعولمة، (مرس)، ص 238.

والانتصار عليهما، والمؤسف أن بعض الليبراليين العرب يرومون تسويق هذه البضاعة الكاسدة والتي لا تتلائم مع واقعنا العربي والاسلامي (ثقافيا واجتماعيا ودينيا وتراثيا...) هذا فضلا الى أن العالم الاسلامي لم يكن يعرف الاقطاع بالمفهوم الاوربي، ولاصكوك الغفران النصرانية-والتي حول المستعمرون أن يؤسسوا على نمطها في بلداننا بعد اقامة الانظمة الملكية الموالية- فضلا الى انحسار الدور الكنسي بعد تشويه سمعتها، وسيطرة الليبراليين..

وكان لابد من التعرض الى المحاولات الفكرية في المعسكر الغربي لتحويل الليبرالية الرأسمالية الى مذهب ايدولوجي شمولي من خلال ما يأتي:

- 1- تفرغ فريق متخصص من أبرز المفكرين الغربيين لفضح الماركسية في النظرية والتطبيق، وذكر أبرز مثالبها الفكرية، وبطلان مبادئها السياسية.
- 2- رأي بيتر برجر/العالم الاجتماعي الأمريكي المغاير، بقوله: لماذا لانصوغ بمبادئ الرأسمالية في صورة مقننة على غرار الماركسية؟ وهذا اعتراف بنجاح الاخيرة وتشبث الرأسمالية، التي لولا القطب الواحد لكانت قصتها قصة مغايرة ومشؤمة. برجر الف كتاب الثورة الرأسمالية ((خمسین مقولة عن الرخاء والمساواة والحرية))، ويزعم أن كل مقولة من هذه المقولات ثبتت صحتها واقعيا⁽¹⁾ ومعلوم أن كتابه كان قد نشره عام 1987م.

ومن المفارقات التي ترقى الى السخرية، أن فوكوياما أصبح أكثر نقائلا بسقوط الشيوعية وأخذ يتبجح قائلا: أن المبارات بين الماركسية والرأسمالية قد حسمت، وأن الرأسمالية ستصبح هي مذهب الانسانية الى ابد الابدین. متناسيا أن الرأسمالية والاشتراكية-الاصح تعبيرا -وجهان لعملة واحدة رغم هناك اختلافات بالتطبيق، لكن الاساس المادي هو القاسم المشترك بينهما، ولهذا فإن السقوط الحتمي للرأسمالية أصبح قريبا هو الآخر. والخيار الاقتصادي الاسلامي هو البديل الحقيقي

(1) السيد يسین، العالمية والعولمة (مرس)، والصفحة ذاتها.

لثباته رغم الريح العاتية. ولذلك فإن دعاة الرأسمالية والعولمة يطرحون نظاما ليبراليا في صورة نظام عالمي جديد-قديم انساني قائم على الهيمنة والاحتكار وأستغلال الشعوب، والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، من جراء ه سيزداد الفقير فقرا، والغني غناء وثروة، والصراع غير المتكافئ سيفضي الى الوصول الى النظرية الدارونية في النشؤ والارتقاء (البقاء للأصلح).

ويبقى يطل علينا فوكوياما بتظيراته الغير واقعية، والذي يصطدم بحقائق تجعله يتنازل عن الكثير مما قاله بسبب المتغيرات السريعة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية، التي لم يحسب لها الحساب الدقيق، لذا يحق القول أن دعاة النموذج الليبرالي الرأسمالي قد عمدوا الى تزيف الحقائق عن الواقع الاجتماعي من خلال احتكارهم للأجهزة الايديولوجية، مروجين بأن هذا النموذج سيتضمن الحل السحري لجميع مشاكل البشر، فضلا الى ان منطق العلوم الطبيعية المتقدمة يميل بالمجتمعات البشرية صوب الليبرالية الرأسمالية، بقدر ما يتسنى للبشر رؤية اقتصادية ملموسة، وبذلك يستشهد فوكوياما بالمعجزة الاقتصادية الاسيوية مابعد الحرب بأنها تبين أن النظام الرأسمالي هو طريق متاح لكافة الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

يذكر أن فوكوياما وغيره من منظري النظام الليبرالي الجديد يعيشون في الاوهام، ويجانبون الحقيقة، عندما يدعون أن النظام الجديد هو أصلح نظام على الارض بدليل سقوط الانظمة الاخرى، يرافقها اطلاق تعميمات ذات طابع غير ديمقراطي وشمولي وغير مبرر علميا، وقد وجدت هذه الافكار انعكاسها الواضح في السياسات الاقتصادية الليبرالية، تحت مسمى (أمية رأس المال) والتي لاتراعي البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء، فهي دعوة الى اللامساواة في المجتمع الانساني. وبذلك لابد من الانتباه من أن الليبرالية الغارقة في التطرف ليس من قبيل الحتميات التي لايمكن الوقوف في وجهها، حسبما تروج له، وإنما على العكس من

(1) فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (مرس)، ص ص 103-107.

ذلك نتيجة حتمية خلقتها سياسات الرأسماليين، وهي سياسات واعية بما تفعل، فهي لخدمة ومصلحة الشركات المتعدية الجنسيات أولاً وآخرآ. ومع نمو الليبرالية يزداد تركيز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، وتحولت الدعوة للانفتاح على السوق النقدي والمالي العالمي الى ايدولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع، والا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب، والملاحظ أن الاثرياء في كل بلد ينضمون الى مسيرة النظام لانه يحقق مصالحهم المادية. ولذلك فأن السياسة الليبرالية أخذت تطحن الناس الفقراء خاصة طحناً، وتدمر التماسك الاجتماعي، بتعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس، وأصبحت المؤسسات الدولية الثلاث كأنها محكمة تفتيش ليبرالية من أجل خضوع السياسات الوطنية للامتثال للليبرالية، وصارت السياسة في خدمة الاسواق المالية، كما أن تأريخ المذهب يشير الى أن الامبريالية والحروب مرتبطة بطبقة الارستقراطية، في حين طبقاً لمبادئ الليبرالية فلا وجود للمجتمع، وليس هناك سوى الافراد، وكان الهدف هو خصخصة المجتمع بمجمله، وانتهى دور النقابات، وتضاءلت الضمانات ضد التسريح التعسفي للعمال، وأنخفض مستوى المعيشة على حساب الجانب الانساني الذي لا يدخل في الحسابات الليبرالية⁽¹⁾.

ومثلما تطرقنا سابقاً، فأن الكاتب قد أوقع نفسه بأخطاء وأوهام، اذ تدخلت القوة الليبرالية الغاشمة بأرتكاب جرائم وحروب وتدخلات سافرة في شؤون الآخرين وتحت حجج شتى، كتدخل أمريكا في فيتنام وكوريا، وافغانستان والعراق بأكاذيب وتلفيقات ظهرت بطلانها، وتبين أن مقاصد الغزو اقتصادية لسرقة الثروات وسياسية ضيقة -يقول كيسنجر: (ان أمريكا دمرت تركيبة العراق برمته ولم تكتفي بأحتلاله عام 2003م فقط، تصريح فضائية الرافيدين 2008/7/6). والسؤال الملح ماهو موقف الامم المتحدة، والدول التي شاركت بالعدوان؟ ومن سيقوم بضمان اعادة الاعمار وتعويض الافراد. والمجتمع طبقاً للقوانين الدولية؟ وبدلاً من

(1) العجة، ناهد طلاس، العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، ص127.

الاضطلاع بهذه المهمة، أخذت الدولة المحتلة وبقباجة الى عولمة تلك الدول المحتلة بتقييدها باتفاقيات جائرة، بعدما هيات ظروف لها، وجندت عملاء ومأجورين ودعاية مضللة، وهذه تدحض كل طروحات فوكوياما وأمثاله الذين اعتنقوا الليبرالية المدمرة، وأعترف الكاتب في كتابه بأخفاق المنهج الليبرالي في العالم الاسلامي، لوجود بون شاسع بينهما، بل يتوجس راكبي مطية العولمة من الليبراليين من المنهج الاسلامي، ويعدوه خطرا على نظامهم الغير عقلاني، ويقلل هؤلاء من حدة المواجهة بقولهم أن المسلمين ليسوا على مستوى التحدي.

اعتمد الاسلام الحق والعدل، ورفض العنصرية والتعصب المقيت، فجعل الناس سواسية، كما لم يكره أو يرغم أحدا، بقوله تعالى: ((لا اكراه في الدين))، ومن باب أولى لا اكراه في غير الدين أيضاً، فالعولمة اكراه من خلال تعميم الخصوصية الامريكية على العمومية العالمية للدول، حيث يقول الكاتب توماس فريدمان: ((تعتمد العولمة الى نشر أنموذج الرأسمالية الانجلوأمريكية لعولمة الثقافة والمقدسات الثقافية الامريكية، انها تعمم نظام السوق الامريكي الذي يعمل بدون سيطرة حكومية))⁽¹⁾، فظهرت أزماتها التي حاولت تسويقها الى دول العالم كافة، فأصيبت بالداء والمرض.

والعجيب أن يتمسك فريدمان بالثوابت والحقوق الامريكية، ويرفض حقوق العرب والمسلمين، أو اليابانيين، وحتى الاوربيين... بقوله: ((اذ يجب أن يكون العالم ديمقراطيا، ويجب أن يكون رأسماليا))⁽²⁾. ولذلك فالاكثرية ترفض الانصياع لقيم تعتبرها خارجة عن الحياة الانسانية، كما ترفض التمايز الاجتماعي بين الافراد والجماعات في امتلاك السلطة والثروة، في نفس الوقت الذي ترفض القيم التي تفضل الكلاب والقطط والقردة في أولوياتها على كثير من التجمعات السكنية

(1) فريدمان، توماس، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ص479.

(2) فريدمان، السيارة، (مرن)، ص483.

والاسر التي لها أطفال، وأخيرا ترفض القيم التي تحترم الحيوان وتذل الانسان. ومن خلال ماتقدم، فإذا كان الامر هكذا فأي عولمة تدعي هذه الثقافة الليبرالية؟ وبجيب فريدمان قائلا: هذا هو نحن، نحن الامريكيون، رواد العالم السريع، وأعداء التقاليد، وأنبياء السوق الحرة، وكرادلة التكنولوجيا المتقدمة. نحن نريد توسيع قيمنا، والمطاعم الخاصة بالبيتزا هوت الخاصة بنا. نحن نريد من العالم أن يحذو حذونا⁽¹⁾. وللأسف فإن نظرة المنظرين للعولمة الليبرالية المعولمة للعالم بديمقراطيتها المزعومة أنهم يخططون وينظمون لطبقة الاغنياء فقط، أما الفقراء فليس لهم حظ في النظام الجديد، وأن بسقوط أحد أطراف المعادلة الاشتراكية، اذ أصبحت الليبرالية الرأسمالية أكثر قوة، بحيث تمكنت من املاء اشتراطاتها على الكثيرين، وذلك لضرورات الحاجة للغذاء، والحاجة للتقانة، والحاجة للاستثمار، وهذا بدوره يؤدي الى التبعية والميل الى الآخر بتنازلات كان التمسك بها يشبع قيمة دينية وانسانية، وكرامة أمة بحالها. ولذلك فإن فوكوياما وفريدمان يدعوان الى الليبرالية الجديدة، متمثلة من خلال ماسمى نهاية التاريخ و خاتم البشر، الا أن خاتم البشر لازال طائشا وقاصرا عن تحقيق المساواة بين الناس، مثلما انفرد وأضطلع الاسلام بهذه المهمة الاخلاقية والانسانية، كونها ترتبط بحقوق الانسان، التي يتمشدد بها الغرب وأمريكا كشعار ليس الا! أما عمليا فنصعق عندما شاهدنا الفقراء لاماوى لهم يفتشون محطات المترو وعلب الكارتون شتاءا والمنتزهات والساحات العامة صيفا، ويعتاشون على الشحذ والخواوة تحت التهديد، وعلى حاويات القمامة، فضلا الى المراقبة الالكترونية السرية على حركة الاشخاص ومظايقتهم.. فأين رمزية نصب الحرية الذي أصبح صنما كأصنام اللات والعزى سيئة الصيت. تذكر بعض المصادر أن عدد الفقراء في أمريكا قد تضاعف.

(1) فريدمان، السيارة، (مرن)، ص484.

يذكر الدكتور عبدالهادي، بأن خاتم البشر في رأي فوكوياما يشبه الكلب الذي يرضي بأكل بقايا الاغنياء، ولا يغضب من حاله هذا، أو حال من هو أفضل منه حالاً.

ان المساواة في النظام الليبرالي الجديد تعني أن لا تغضب من حالك لأنك لو غضبت، فغضبك سيشوه صورتك عندما تكون خاتم البشر أو الحيوان العالمي.

هذه هي حقيقة الليبرالية المعولمة، أقدمها لابناء الصحوة الاسلامية، للجيل الاسلامي الصاعد (زيتونة لشرقية ولاغربية). ويقول أفرعني أن يظهر من بين المسلمين أغرار لهم قدرة غربية على نقل الاخطاء، وتبنيها وبعثرتها في طريق نهضتنا، ولاشك أن زبانية الليبرالية الجديدة يستبشرون بهذا الصنف الذي أصبح جسراً للغزو الفكري، والحرب النفسية على الامة، فهو ينقل الغث والسمين دون تمييز ولا تأصيل ولا تحليل، وهذا بدوره يؤدي الى الغش في الرؤية واضطراب في الطرح، فيؤثر على البنيان المرصوص. ولا بد من التوضيح من أن الخلل ليس بالمنهج الاسلامي، ولا في الدين (كتاب الله والسنة)، بل الاعوجاج في الامة، التي نسيت مآلديها من حضارة مشرقة وتراث ثر، ومضت مع الاهواء، اذ أن معاصي القلوب أخطر من معاصي الجوارح، ولذلك يتوجب تغيير هذا التناقض بين الدين والحياة بالعمل الصالح، والكلمة الصادقة.

إِلْفَصْلُكَ الْرَّابِعَ

عناصر العوامة

وأهدافها وآثارها

البطلان التجاري

عناصر العولمة وأهدافها وآثارها

1- عناصر العولمة:

تتمثل العولمة بعناصرها التي تستند اليها وهي كما يأتي:

- تحرير التجارة الدولية: ويقصد به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة، وهي مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم، وتخضع لمبدأ التنافس الحر.

تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة: ظهرت أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة هامة خلال السنوات الاخيرة، فضلا الى استخدامات الحاسب الالى، ووسائل الاتصال، التي كلفت سرعة انتشارها الكثير، وتحولت أنشطة البنوك التقليدية الى بنوك شاملة، تعتمد الى حد كبير على ايراداتها من العمولات المكتسبة من الصفقات الاستثمارية من خارج موازنتها العمومية.

- الثورة المعرفية: وتتمثل في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهي ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم العلمي جعل العالم اكثر قربا، وسهل حركة الاموال والسلع والخدمات، والى حد ما حركة الافراد، يذكر أن صناعة تقنية المعلومات تتركز في عدد محدود من الدول الصناعية (الثمانية) ومن يدور بفلك سياساتها دون غيرها على حساب الآخرين- وهذا ليس انصافا-.

تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات: هذا العصر بأنه عصر العولمة فمن الاصح وصفه بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل المساعد الاهم لهذه العولمة (الامركة).

- تعميم الرأسمالية: ان تغلب الرأسمالية على الشيوعية-حسب ادعاءها- جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الاخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة

الحرية، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج الواسع والأشخاص، والمعلومات، هي القيم الرائجة، وأمريكا تقود ذلك، وتفرضها عن طريق المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، مؤسسة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعن طريق الاتفاقيات الدولية التي تقرأها تلك المؤسسات، والمنظمة العالمية للتجارة، كأتفاقية الجات، وغيرها.

- **القطب الواحد:** تفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتفكيك منظومته الدولية (حلف وارسو)، والتأريخ يذكر لنا انه لم تبلغ دولة عظمى كقوة أمريكا العسكرية، من خلال التخصيصات العالية لإنتاج الطائرات والأسلحة المحظورة، وكذلك الاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطي أعلى الآخرين في كل المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والأمنية.

- **ثورة التقنيات والمعلومات:** مرت البشرية بعدة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرة-كما أسلفنا- وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال التطورات السريعة والمدهشة في عالم الحاسوب الآلي، وتوصل الحاسوب الآلي الحالي إلى إجراء أكثر من مليارين عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآخر من هذه الثورة التقنية، فتتعلق بالتطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات من الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية، والفاكسات، ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي 2000 مركبة فضائية، فضلا إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات الدولية، التي تربط العالم بتكاليف أقل، وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

العولمة والبنك والصندوق الدوليين:

((أصدر البنك الدولي تحت عنوان (مؤشر التنمية العالمية للعام 2007م)، يقول فيه: ان معدلات الفقر في العالم واصلت الانخفاض في السنوات الاربع الاولى من القرن الحادي والعشرين، في حين أظهرت التقديرات الحديثة في هذا التقرير، أن نسبة السكان بمن فيهم عرباً،

والذين يعيشون على اقل من دولار أمريكي واحد يومياً للفرد قد تراجعت الى 4.18% عام 2004م، ومنذ عام 2000م والبلدان النامية تحقق معدل نمو قوياً يصل في متوسطه الى 4.8%

سنوياً في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، الامر الذي أسهم في انخفاض معدلات الفقر انخفاضاً سريعاً في جميع مناطق العالم النامي خلال السنوات القليلة الماضية))⁽¹⁾.

ويعزو التقرير سبب انخفاض الفقر في الدول النامية الى ما يسميها الوتيرة السريعة للعولمة خلال العقد الاخير في التجارة والموارد المالية، والتكنولوجيا، والافكار، والهجرة. فأغلب الدول النامية- بما فيها الدول العربية- قد عرفت اندماجاً أكثر بالاسواق العالمية، وخاصة من خلال تخفيض الحواجز التجارية، وتكاليف النقل، وما يريد أن يقوله هذا التقرير، هو أن العولمة خير عميم ليس على الدول الصناعية المتقدمة، بل على الدول الفقيرة والنامية في العالم الثالث وهذا يعني أن على تلك الدول أن تسارع بكل جهد الى رفع الحواجز الكمركية، وتحرير أسواقها وفتح أبوابها أمام الخصخصة لكي توفر العيش الرغيد لمواطنيها.

ولاشك في أن المرء لايفاجأ اذا علم أن الاشادة بالعولمة وتوابعها، انما تأتي من البنك الدولي الذي أفقر تلك الدول لأنها لاتقوى على تسديد أصل الدين وتكتفي

(1) خليفة، محمد، السياسة ومعدلات الفقر في العالم، صحيفة الخليج، العدد، 10465 محرم، 1429هـ
ك/22008، ص6.

بتسديد الفوائد على الدين الثقيلة وبشروط مجحفة، مما خلق لحكومات تلك الدول اضطرابات ومشاكل مع شعوبها كالزيادات المتكررة في أسعار الوقود، أو رفع أسعار بعض الخدمات، والمواد، أو المطالبة بدفع الدعم عن بعض المواد والمنتجات الأساسية التي تقدمها تلك الدول لذوي الدخل المحدودة.

بعبارة أخرى أن البنك الدولي كان ولا يزال أداة العولمة، وهو يمثل عظمة الرأسمالية، وسيفها المسلط على رقاب الفقراء في العالم الثالث الذين ينخدعون به، وهو مؤسسة ربوية عالمية مهمتها توجيه النصائح الكاذبة لحكومات دول العالم الثالث المغلوب على أمره، وتقديم القروض ذات الفوائد العالية التي لا تحقق بها أية حكومة تحصل عليها، أية تنمية.

فمعظم دول أفريقيا السمرراء باتت مرهونة لهذا البنك المرتبط ببنوك الاحتياط الفيدرالي الأمريكية، وهذه البنوك تعرف كيف تستغل السياسة الخارجية الأمريكية لتحصيل الديون المترتبة على أية حكومة أو دولة. ويتكشف وجه العولمة الحقيقي وأحدى أهم واجهاته البنك الدولي، الذي يروج لها لتخدم مصالح الشركات المتعدية الجنسيات، والمرتبطة بمصالح مباشرة مع هذا البنك ومع بنوك الاحتياط الفيدرالي، وأن الغاية من ترويج البنك الدولي للعولمة يهدف في الحقيقة الى تحقيق أهداف متعددة؛ من بينها تحقيق هيمنة أمريكية وغربية على العالم، ودعم الاقتصاد والعملية الأمريكية المنهارة (طبع ترليونات من العملة الورقية، والتي باتت كلفة طبع ورقة فئة 100 دولار بست سنتات، وقس على ذلك).

ومن نافلة القول، أننا ليس ضد الانفتاح الاقتصادي، بشرط أن يكون وفق ضوابط ومقاييس العلاقات الدولية والاحترام المتبادل بعيداً عن أساليب الهيمنة والغطرسة والتكبر والخداع واستغلال ظروف وإيحل بالشعوب من جراء السياسات التسلطية للقطب الواحد (والعراق خير مثال على ذلك فبعد احتلاله وتدميره تأتي الدولة الغازية لعقد اتفاقية غير متوازنة بين طرفين في ظروف أمنية وسياسية

وأقتصادية...حرجة، وهذه تعد سبة وباطلة لأنها تتناقض وأتفاقيات جنيف لعام 1969، وأتفاقيات فينا التي تطالب الدولة الامريكية المحتلة بحماية السكان وتعويضهم، وبناء ماخربه الاشرار، فضلاً الى حمايته من دول الجوار الطامعة فيه بعدما أضعفته أمريكا ومن معها، وعلى محكمة الجنایات الدولية أن تثبت حياديتها وتقدم مجرمي الحرب الى العدالة الدولية-بوش الاب وكلينتون والابن وادارته ومسؤولي المخابرات والاستخبارات لدول الجواركافة، مع التركيز على الفرس، فضلاً الى الكيان الصهيوني المسخ - الثلاثي غير المقدس). لأن الانفتاح الاقتصادي العقلاني ليس لعنة تحل على الشعوب، خاصة اذا كان وفق ضوابط. أما الانفتاح غير المرغوب فيه (الفوضوي) والمفروض مرة بالقسر وبالاكراه، وتارة أخرى بالترغيب والترهيب وفق تحرير الاسواق، ورفع يد الدولة بالكامل عن العملية الاقتصادية والتي تترك بيد الشركات المتعدية الجنسيات لحاجة في نفس يعقوب!! والسؤال الذي يطرح نفسه من الذي وكل أمريكا وتابعيها من التدخل السافر في الشأن الداخلي للبلدان، وأين نحن من مفهوم الاستقلال الناجز؟! اذا الدولة القطبية تغزو وتتآمر على الدول لتغيير خياراتها وقناعاتها الوطنية المرسومة طبقاً لعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأمكانياتها من الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة.

واذا كان الانفتاح الكلي الغير مبرمج وغير المدروس قد يبهز العيون في البداية، الا أنه يتحول الى شر مستطير يحيق بالشعوب المختلفة في النهاية، ويسلبها ارادتها وكرامتها وتتميتها الشاملة في مجتمعاتها، وينبغي عليها أن تلاحظ في خططها مصالح جميع تلك الشرائح.

سارت معظم دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على تحقيق تنمية مستدامة ومستقرة لشعوبها من خلال دعم بعض المواد والخدمات الرئيسية التي تستفيد منها كل الشرائح. وتشكل مادة الخبز، احدى المواد الرئيسية التي اتفق الكثير من الدول على دعمها من خلال شراء الحنطة بأسعار مرتفعة الثمن، ومن ثم تقديمها للافران والمخابز بأسعار منخفضة لتوفير هذه المادة الاساسية بسعر يمكن

أن يناسب الطبقات الفقيرة، من ذوي الدخول المتدنية والمحدودة، فضلاً الى طبقة الاغنياء على حد سواء، - ونحن نقول: لاخير في أمة تأكل أكثر مما تزرع، عليها أن توفر الامن الغذائي اللاعضوي لآبناءها لتحمي الاوطان، ولا تسمح لأي كائن من يكون أن يتدخل في شأنها الداخلي- والخدمات الصحية والتعليمية والمحروقات، كانت هي الاخرى ولا تزال مدعومة في العديد من دول العالم - بما فيها الدول العربية- لكن العولمة التي تركز على ضرورة ابتعاد الحكومات المختلفة عن الاسواق وتحريرها، باتت تهدد أمن وأستقرار جميع البشر، لأن كل الدول التي انخرطت بسرعة في العولمة، شهدت تضخماً كبيراً في اقتصادها، والسبب في ذلك هو الغلاء الذي نجم عن رفع يد الدولة عن الاقتصاد والكف عن دعم المواد الاساسية، وهذه مطالبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولاشك أن اكتمال عولمة العالم سيؤدي الى حدوث ثورة اجتماعية وتمرد، وقد تكون عودة الى (الثورة الاشتراكية) عندما تعم الرأسمالية العالم بأسره، ونحن في الواقع أصبحنا قريبين من ذلك الحدث. ((وينتهي العالم سان سيمون، مؤسس مذهب السيمونية في السياسة للحاجة الى الاقتصاد السياسي، وأن العلاقات بين الدول تحولت تقريباً الى مجرد علاقات مالية. وبسبب سيطرة مجموعة من الشعوب على الانتاج الصناعي، فرضوا سيطرتهم وتخلوا عن المبادئ الانسانية وعن روح الحقيقة والتعاون. وعملت حكوماتهم على ترسيخ وزعزعة الفوضى والاضطراب، وخلق الصراعات السياسية في نفوس الشعوب الاخرى، لكي يبقوا مشاريع مفتوحة للفقر والجوع والخوف))⁽¹⁾.

ويشير المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (انطونيو غوتيريس)⁽²⁾، الى أن العولمة غير متوازنة، اذ اهتمت بحرية انتقال رؤوس

(1) خليفة، محمد، السياسة ومعدلات الفقر في العالم، (مرس)، ص6.

(2) صحيفة الخليج، تحركات البشر في القرن الحادي والعشرين، العدد 10429، 28 ذي القعدة 1428هـ - 2007/8/14م، ص14.

الاموال وبعض جوانب التكنولوجيا، وأهملت هدف كل ذلك ألا وهو الشر، الذي سيتم الحادي والعشرين بحركة تنقل للبشر من بلد الى آخر، ومن قارة الى أخرى، فقد وصل عدد الذين يعيشون خارج أوطانهم الى حوالي 200 مليون شخص، وهو ما يوازي تعداد سكان البرازيل، خامس أكبر بلد في العالم.

وبالنظر الى المستقبل، يبدو مؤكداً أن العالم سيشهد أنماطاً جديدة وأكثر تعقيداً من النزوح والهجرة. فتغير المناخ والكوارث الطبيعية سوف يجعل الحياة غير مستدامة بصفة متزايدة في بقاع كثيرة من الكرة الأرضية، كما أن الفجوة المتنامية بين الفائزين والخاسرين في عملية العولمة سوف تدفع بملايين اضافية للبحث عن مستقبل لهم خارج بلدانهم الاصلية، كل هذه التطورات قد خلفت عدداً من التحديات للمجتمع الدولي كالمهاجرين الذين غادروا بلدانهم الاصلية لعدم قدرتهم على الحفاظ على موارد رزقهم في أوطانهم، ولكون عملهم مطلوباً في أماكن أخرى. وهناك آخرون ممن أجبروا على مغادرة ديارهم نتيجة للاضطهاد والنزاع المسلح، مثلما حصل في فلسطين السليبية، والعراق المغدور، ولبنان الجريح، والصومال والسودان.. وما جرى وما يجري الان يعد تحدياً واضحاً (وهذا ماندعيه بالتحدي الاول).

أما التحدي الثاني، وهو تحد خارج ولاية المفوضية، فيتمثل في منح فرص أكثر للناس للتحرك بطريقة آمنة وقانونية. ولقد اعترفت معظم الدول الآن بحاجة البضائع والخدمات ورؤوس الاموال والمعلومات الى المرور بحرية. فيما بين الحدود الوطنية. لكن الحكومات تتخوف من تطبيق المبدأ نفسه بالنسبة لتنقل الاشخاص، حتى لو كانت بحاجة واضحة للعمالة الماهرة المهاجرة، الامر الذي نتج عنه نمو ضخمة في انتشار صناعة هدفها وفائدتها يكمنان في الاتجار بالبشر وتهريبهم عبر الحدود الدولية. فضلاً الى تأرجح عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يستفيدون من نظام اللجوء، فأن مثل هذا العمل ربما يعود بفوائد اقتصادية جمة على الدول المستقبلية. وأن القوى التي تدفع بكثير من الناس الى الهجرة تمتد

جذورها عميقاً داخل الاقتصاد العالمي، ومن الوهم أن نعتقد خفض أعدادهم في هذه المرحلة الحالية والفعالة من العولمة.

وأذا كان ينبغي مواجهة هذا التحدي بطريقة فعالة، فإنه يتوجب بذل جهود جادة لدعم أشكال التنمية التي تتجاوب مع محيطها في الدول التي يهدد فيها الصراع من أجل البقاء وأستتصال العنف. وفوق كل هذا فإنه ينبغي تشجيع الحكومات في كل أرجاء العالم من أجل حماية حياة ومصالح مواطنيها، ليتمكنوا من أن يعيشوا حياة ملؤها السلام والازدهار في بلدانهم الأصلية. لأبأسلوب العولمة المتمثل بامتصاص الدول النامية بطريقة ناعمة(أي غير التدخلات العسكرية).وختاماً، نقول أن اغلب الدول النامية ستستفاد كثيراً من الازمة الاقتصادية الامريكية الحالية، والتي أنعكاساتها فقط على الدول المرتبطة بشكل أوأخربالاقتصاد وبالعملة الامريكية، ولديها أصول مستثمرة فيها. أما الاخرين، فهم في مأمن من ذلك، ويستطيعون أن يستوردوا من خارج بلدانهم سلعاً وخدمات بأسعار تنافسية متهاوية..نتيجة الانكماش والركود والضعف والتراجع في النمو الاقتصادي. وأن مايقوم به المتأثرين من الازمة من ضخ النقود وترشيق الهيكل الاداري الوظيفي...هي علاجات ترقيعية طفيفة، لم تمسك بعلاج أصل الازمة، وعلى الدول النامية خاصة ودول العالم عامة عليها أن تتأمل جيداً وتعيد النظر في حساباتها بدقة لتنجوا من الفخ.

2- أهداف العولمة وآثارها:

أولاً: الاهداف والآثار الاقتصادية:

السيطرة على رؤوس الاموال العربية، وحجز استثماراتها في الغرب، من خلال الهيمنة الامريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، وعملياً اتضح ذلك في أعقاب الازمة

الاقتصادية الأمريكية لعام 2008، والتي ألقت بظلالها على دول العالم، اد أعلنت المصادر بوجود أكثر من ثلاثة مليارات دولار عربية خليجية.

لتحقيق مصالح المجموعات الغنية في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الاخرى على حساب شعوب العالم.

كانت نتيجة العولمة خطيرة في المجالات الاقتصادية، وقد حصرها بعض الاقتصاديين العرب بالنقاط الآتية:

- انتهاء دور القطاع العام، وابعاد الدولة عن ادارة الاقتصاد الوطني، بما يدعى بالخصخصة للمؤسسات الوطنية، لسحق الفقراء، ومن ثم اشاعة الجرائم في المجتمع، وهذا ما تطمح اليه أمريكا خاصة، والغرب. فضلا الى دوره في تحقيق التوازن في اسعار السوق من خلال تحجيم القطاع الخاص وعدم تفرده لكسب منافع الذاتية على حساب المواطنين، اي يتحكم في السوق.

- عولمة الوحدات الاقتصادية والحاقها بالسوق الدولية لادارتها مركزيا من الخارج.

- العمل على اختراق السوق العربية من قبل الاسواق الاجنبية.

- ادارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيدا عن متطلبات التنمية الوطنية.

- العمل على اعادة هيكلة المنطقة العربية في ضوء التكتلات الدولية.

- الاغواء الاقتصادي: ويعني اغواء الدول المتواضعة تقنيا وعلميا واقتصاديا بمشاركة العمالة في مشاريع عابرة للقارات، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج، وربما فتحوا لهم بعض الاسواق، وبعد أن يكون البلد الفقير قد دفع دم الشعب، وضحي بحاضره ومستقبله في مثل هذه المشاريع تتم عملية السيطرة أو الاجهاض، أو الاجهاز عليها ان شيئا من هذا قد تم في اسيا، كماليزيا واندونيسيا، وفي الخليج العربي، وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبحسب تصنيف

مركز الابحاث الاقتصادية التابع للمعهد التقني الاتحادي في جامعة زيورخ السويسرية، والذي أعتمد على (24) معيارا مختلفا بأن دولة الامارات العربية المتحدة الاولى عربيا، والخامسة والثلاثون عالميا من بين 122 دولة اندماجا في اقتصاد العولمة لعام 2008م^(*).

- السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، منها: شراء موارد الدول المستضعفة وموادها الخام بأقل الاسعار، واعادة تصنيعها ثم بيعها لها في صورة جديدة بأعلى الاسعار، وفي حالة البترول يضيفون اليه ضريبة الكربون، وهي تعني ضريبة تلوث أجوائهم نتيجة الشطط التصنيعي، فضلا الى تصنيع الذهب الاسود واعادته للبيع بهيئة منتجات مصنعة غالية الثمن. ولذلك فإن سعر البرميل من النفط الخام يباع بأقل من سعره الحقيقي، والذي يقدره خبراء اقتصاديين ب 250 دولار أمريكي ليتناسب مع المواد المصنعة، والتي يعاد بيعها للدول المنتجة، ولغيرها، على ضوء الوضع الاقتصادي العالمي المتردي، والمضاربات في الاسواق، ومعلوم أن ارتفاع وتيرة الاسعار كان بسبب سياسة الاحتلال للعراق وافغانستان، والتلويح المصطنع بمهاجمة الشيطان الاصغر من قبل أخيه الشيطان الاكبر-الذان سبق وأن اتفقا على الشروع بأحتلال البلدين المسلمين(العراق وأفغانستان) وأختلفا على قسمة الكعكة، في حين الجانبين ضالعين بالقتل والتسليب والتهريب وتدمير العراق لاطماع عبر عنها أحمدى نجاد والملاي بشغل الفراغ بعد خروج المحتل الاول (أمريكا).

آثار العولمة الاقتصادية: وتتمثل بما يأتي:

- تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول.
- سيطرة الشركات المتعدية الجنسيات العملاقة عمليا على الاقتصاد العالمي.

(*) صحيفة العالم الاماراتية، العدد (41)، الخميس 17 يناير 2008م، ص 8.

- تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس، بل بين المواطنين في الدولة الواحدة.
- استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية.
- النمو المطرد للبطالة.
- فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم - وخاصة النامية منها - بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية، وإبقائها سوقاً للأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصة، والاستهلاكية الرائجة للمنتجات الغربية، وتسليم إرادتها السياسية للقوى الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية والغربية.
- إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط، والذي يشكل المورد الأساسي، مع انعدام تنمية الثروات الوطنية الأخرى.
- تدهور أسعار المواد الأولية والغذائية في الدول العربية والإسلامية، نتيجة الغاء هذه الدول للدعم المالي، الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية، بسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة مع الدول الكبرى.

ثانياً: الأهداف والآثار السياسية: وينطوي تحتها مايلي:

- فرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعاته في دول العالم خدمة للمصالح الأمريكية، والقوى الصهيونية المتحكمة في السياسة الأمريكية نفسها (منظمة إيباك الصهيونية)، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.
- إضعاف فاعلية المنظمات والتجمعات السياسية الإقليمية والدولية والعمل على تخييبها الكامل، كقوى مؤثرة في الساحة العالمية والإقليمية.

- ابقاء الدول العربية والاسلامية-خاصة- منقوصة السيادة، حتى تبقى هذه الدول ضعيفة وتابعة للهيمنة السياسية الغربية، ليسهل احتوائها والهيمنة عليها/من خلال زرع أدواتها الاضطرابية.

- اضعاف سلطة الدولة الوطنية، أو الغاء دورها وتقليل فاعليتها، وقتل روح الانتماء في نفوس أبنائها.

- اضعاف دور الاحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم-خاصة الدول العربية والاسلامية- ودول أمريكا اللاتينية، في الوقت الذي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية تمارس دورا متزايدا في الحياة السياسية.

- ان العولمة لا تكتفي بواقع التجزئة العربية والاسلامية الان، بل تحاول احداث تجزئة داخلية في كل بلد عربي أو اسلامي، حتى ينشغلوا بأنفسهم، وينسوا تماما أنهم أمة عربية واحدة، ينتمون الى جامعة اسلامية واحدة.وليتأمل القارئ والسامع ماذا حل من جريمة تدمير وتفكيك وتهجير قسري وقتل متعدد لابناء العراق بأسم الديمقراطية والحرية المستوردة، وبمعاونة الجار التقليدي الذي يتصيد بالماء العكر، وبمباركة العملاء والخونة المباشرين وغير المباشرين مع الاحتلالين (الاجانب) لاشاعة الفوضى والتناحر وتدمير الحياة الامنة (ولبننته) لتأمين الغطاء للاحتلاليين ومنهم بعض المرتزقة من المحسوبين على العراق والامة العربية، والاسلامية، وهذا أشد ايلاماً.

ثالثاً: الاهداف والآثار الثقافية:

ان المستهدف الاول بهذا الغزو الثقافي هم العرب والمسلمين، وذلك كما يأتي:

- ماتملكه بلادهم من مواد أولية هائلة يأتي على رأسها النفط والغاز وثروات طبيعية أخرى.

- ما ثبت لهم عبر مراكزهم وبحوثهم وجامعاتهم ومستشرقينهم من أن هذه الامة مستعصية على الهزيمة، اذا حافظت على هويتها العربية والاسلامية، ومن ثم

فالتاريخ الوحيد لاختصاصها يتمثل في القضاء على تفرد شخصيتها والغاء دينها الذي يبعث فيها الثورة والرفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة.

- الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني في قلب العالم الاسلامي، وهو من أهم أهداف العولمة في بلاد العرب والمسلمين، وأن ما حصل في فلسطين والعراق خاصة شاهداً على تلك الجرائم الممنهجة.

- الحضارة العربية والاسلامية بعقيدتها وشريعته ونظام أخلاقها وانجازاتها التاريخية هي النقيض الوحيد الشامل لفلسفة العولمة ودينها وأنظمتها وقيمتها الهابطة في هذه الدنيا التي نعيش فيها.

ومن آثار العولمة في الهوية الثقافية: وتتمثل بما يأتي:

1. شيوع الثقافة الاستهلاكية- لان العولمة تمجد ثقافة الاستهلاك- التي استخدمت كأداة قوية فاعلة في اطلاق شهوات الاستهلاك الى أقصى عنان، ومن ثم تشويه التقاليد والاعراف السائدة في العالم الاسلامي.
2. تغريب الانسان المسلم وعزله عن قضاياها وهمومه الاسلامية.
3. ادخال الضعف لديه
4. التشكيك في جميع قناعاته الدينية.
5. وهويته الثقافية.
6. اشاعة ما يسمى بأدب الجنس وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة.
7. وكظاهرة عادية وطبيعية.
8. بعد هجر دور العلم والمعرفة.
9. القيام بالتهجير الداخلي والخارجي القسري.
10. تعمد قتل العلماء والكفاءات ورجال الدين.
11. والشباب رجال المستقبل...الخ.
12. انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الامريكية،
13. حيث سيطرت الثقافة الامريكية الشعبية على أذواق البشر.

رابعاً: أهداف وآثار العولمة الدينية: ويتمثل بمايلي:

- التشكيك في المعتقدات الدينية، وطمس المقدسات لدى الشعوب المسلمة لصالح الفكر المادي- اللا ديني الغربي، أو احلال الفلسفة المادية الغربية محل العقيدة الاسلامية، وتشجيع التطرف اليميني بتحريض من الصهاينة والمتصهيين ضد العرب والمسلمين في المهجر، وفي الداخل، متمثلاً بالآساءات الفظة بأسم حرية الرأي المقصودة، والاعتداءات والجرائم التي يندى لها جبين الانسانية
- استبعاد الاسلام وأقصاؤه عن الحكم والتشريع، وعن التربية والاخلاق وافساح المجال للنظم والقوانين، والقيم الغربية المستمدة من الفلسفة المادية والعلمانية البرغماتية.

- تحويل المناسبات الدينية الى مناسبات استهلاكية، وذلك بتفريغها من القيم والغايات الايمانية الى قيم السوق الاستهلاكية، فعلى سبيل المثال: استطاع التقدم العلمي والتقني الحديث أن يحول شهر رمضان (شهر الصوم والعبادة والقرآن) وعيدي الفطر والاضحى خاصة من مناسبة دينية الى مناسبة استهلاكية، على غرار أوروبا.

ومن آثار العولمة الدينية: ويتمثل بما يأتي:

- التحدي الخطير الذي تواجهه الشريعة الاسلامية من القوى المحلية العلمانية، التي تتلقى التحريض والحماية الدولية المعنوية والمادية بأسم حرية الرأي والديمقراطية وحقوق الانسان...
- انتشار الجمعيات الاهلية المدعومة غريباً، والتي تقوم بمحاربة الهوية الثقافية الاسلامية.
- اثاره الشبهة والشكوك حول النظم والتشريعات الاسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل، والتعدد في الزواج، وقضايا المرأة المسلمة-وبدعة جواز امامة المرأة في الصلاة، والذي لاوجود له في الشريعة، أو من تحدث به- لخلق البلبلة، والفتنة.

- مطالبة الغرب جهارا نهارا من الحكومات والمجالس البرلمانية لاصدار القوانين وفق مواثيق الامم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان-مجرد شعار- بعيدا عن النظم والتشريعات الاسلامية، ليسهل اختراقها.

خامسا: الاهداف والاثار الاجتماعية والخلقية:

- مخاطر العولمة في الجانب الاجتماعي: وتركز على حرية الانسان الفردية الى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه من كل قيود الاخلاق والدين والاعراف المرعية، والوصول به الى مرحلة العدمية، وفي النهاية يصبح الانسان أسيراً لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوأ استغلال، وتلاحقه به بما تنتجه وتروج له من سلع استهلاكية أو ترفيحية، لاتدع للفرد مجالا للتفكير في شئ آخر وتصيبه بالخوف. وتكريس النزعة الانانية لدى الفرد، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي الى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية، وتمرد الانسان على النظم والاحكام الشرعية التي تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة. وهذا بدوره يؤدي الى انتشار الاباحية والرذائل والتحلل الخلقي وخدش الحياء والكرامة والفطرة الانسانية، فضلا الى تعميم السياسات المتعلقة بالطفل وأفساده، والمرأة، والاسرة، وكفالة حقوقهم في الظاهر، الا أن الواقع هو افساد وتفكيك الافراد وأختراق وعيهم، وافساد المرأة والمتاجرة بجسدها اعلاميا وجنسيا، وأستغلالها في الاثارة والاشباع الجنسي، فضلا الى استغلال الاطفال، لاشاعة الفاحشة في المجتمع ليسهل تفكيكه وأختراقه، وبالتالي تعميم فكرة تحديد النسل، وتعقيم النساء، وتأمين هذه السياسات وتقنينها بواسطة المؤتمرات ذات العلاقة.

- ومن آثارها أيضا: زيادة معدلات نسبة الجريمة ليس في الدول النامية وحدها، بل في كل الدول الاوربية الغنية، وقد أكد هذا الكاتبان الالمانيان(هانسبيتر مارتين، وهارالد شومان) حيث قالوا: ينتفع مرتكبو الجرائم للشركات المتعدية

الجنسيات أيضا من الغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد، فعلى مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة والقضاء عن طفرة بينة في نمو الجريمة المنظمة، وكان أحد موظفي الشرطة الدولية قد أشار الى هذه الحقيقة بعين العقل حينما راح يقول: ان ماهو في مصلحة التجارة الحرة، هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضاً. ويضيفان: ان النتائج المترتبة تثير الرعب بلاشك، ففي منظور الخبراء أضحت اليوم الجريمة المنظمة عالميا، أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، انه يحقق أرباحاً تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام.

- وأخيرا من آثارها: زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتوهين العلاقات الاجتماعية بين الافراد، والظلم الاجتماعي الذي يصيب الاسر الفقيرة نتيجة تقليص الدولة للدعم الاجتماعي لهذه الاسر، وبذلك ستؤدي العولمة الى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الاربع أخماس الاخرى، نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر والاتصالات السريعة، فخمس قوة العمل كافية لانتاج جميع السلع.

سادساً: الاهداف والآثار التقنية والامنية:

وتتمثل بالاختراقات لشبكة المعلومات من قبل القراصنة، ومخاطر الجرائم المستحدثة على المجتمع ومؤسساته، والاضرار في بنيته، وكما يأتي:

1- الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة والنفايات السامة والترويج لها.

2- الاتجار بالأعضاء البشرية من قبل المافيات ذات النفوذ والتقنيات.

3- جرائم الحاسب الآلي وشبكة المعلوماتية.

4- تزوير بطاقات الائتمان آلياً.

5- الجريمة المنظمة.

6- الجرائم الاقتصادية المستجدة (المضاربة بالبورصة- التوظيف الوهمي للاموال- دفن النفايات النووية (ببليد يورانيوم) والكيمياوية- تلويث البيئة- التجسس بأنواعه المختلفة).

7- التجارة الالكترونية غير المشروعة عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للتحف والآثار المسروقة.

8- التزيف والتزوير الالكتروني للعملة والمحركات والمستندات الرسمية.

9- تمويل الارهاب بأسم الارهاب، الذي وضع له تعريفاً صهيونياً- صليبياً يستهدف المسلمين فقط.

10- القرصنة الالكترونية (هاكرز).

11- السطو الالكتروني على حقوق الملكية الفكرية.

12- غسيل الاموال الكترونياً، وتعد من أشهر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي) ويطلق عليها مراكز خدمة التاجر المفقود، تفيد الدول المنقول اليها الاموال وتسبب ضرراً للدول المسروق منها الاموال، كونها تسلب البلاد ايرادات ضريبة القيمة المضافة.

13- الاتجار بالنساء والاطفال، وابتزازهم أخلاقياً ومالياً وجنسياً وعرض تلك الفضائح بالوسائل كافة.

14- الاتجار بالاعضاء البشرية، مستغلين بؤر الصراعات ومناطق الحروب المفتعلة مع المافيات.

وهذه الامراض أعلاه قد وصلت الى المجتمعات المحافظة، العربية والاسلامية خاصة من خلال غزو العولمة لهذه المجتمعات من خلال العداء المزمّن للقوى الاستعمارية الغربية مستهدفة الاسلام الحنيف، وهذه بعض من مساوئ العولمة التي غزت مجتمعاتنا من دون استئذان، وبقصد المحافظة على الافراد والمجتمعات المستهدفة، فقد شرعت الكثير من الدول المتأثرة القوانين والتشريعات لتجريم بعض أنماط الجرائم المستحدثة من جراء العولمة ومضاعفاتها، فقد بلغ

عددها في دولة الامارات العربية بأكثر من ثلاثة عشرة قانون.بينما لم تعاني تلك المجتمعات من آثار الجرائم التقليدية، التي كانت تؤثر على مجموعة صغيرة من الافراد، وليس على المجتمع برمته، مثلما يحصل الان، كالصعوبات التي تواجه الاجهزة الامنية في التعامل مع هذه الجرائم الجديدة المستحدثة..

وندرج قسماً منها:

- 1- لا يوجد مظهر مادي خارجي للكثير من الجرائم التي تساعد في التعرف عليها سواء في مرحلة الشروع أو الجريمة التامة، كجرائم الحاسب الآلي والشبكة الإلكترونية، والمضاربة بالبورصات، وعمليات البيع والشراء للأطفال والنساء، وللاعضاء البشرية عبر تقنية المعلومات.
- 2- تعد غالبية الجرائم الجديدة المستحدثة من الجرائم العابرة للوطنية، كالاختيال المالي الالكتروني- ودفن النفايات الضارة- التجسس الصناعي- الغسل الالكتروني للاموال- السطو الالكتروني على حقوق الملكية الفكرية- القرصنة الإلكترونية.
- 3- الجرائم المستحدثة يتم ارتكابها عبر الشبكة الالكترونية (الانترنت) بسبب الازدياد المفرط لفاثحي المواقع الالكترونية كماً، مما جعلها ملاذاً آمناً لعصابات الجريمة المنظمة، والقراصنة، مما يستدعي وجود فرق أمنية غير تقليدية بموازاتها مدربة تقنياً، وهذا العمل العسير يتطلب وقتاً وتدريباً وانفاقاً كبيرين.
- 4- أصبحت الجرائم أكثر تعقيداً بتطور وسائلها، وظهور شباب الهاكرز، وقابلها تهم على اختراق المواقع المحصنة: كقيام كيفين ميتسينك بأختراق شبكة البنتاغون (وزارة الدفاع الامريكية) أبان الحرب على العراق، وعلى شبكة ناسا الفضائية الامريكية، فضلاً الى العديد من عمليات السطو الالكترونية، فقامت السلطات الامريكية بسجنه خوفاً من تسرب المعلومات ومن بينها فك

الشفرة النووية التي بحوزة الرئيس الأمريكي، ويتسبب في حرب نووية، هذه جرت في عقر العولمة، فما البال في البلدان النامية والفقيرة.

5- على رجال القانون الدولي أن يواكبوا كل جديد ومتطور لوضع التشريعات التي تتعلق ببعض أنماط الجرائم المستحدثة، والتي لم يتم النص على تجريمها قانوناً ك(الجريمة المنظمة-التوظيف الوهمي للأموال-المضاربة بالبورصة-التجسس الصناعي-السراقات والتزويرات البنكية)، وهذا خلل يؤدي الى أهدار حقوق حكومات وأفراد.

6- التسلل الالكتروني للقيام بعمليات إجرامية غير مرئية، لا يتم معرفتها الا بعد الوقوع إلكترونياً، مثال (دخول شبكة كهرباء ولاية فلوريدا الأمريكية).

7- القابلية السريعة لتغيير مسرح الجريمة وسهولة الإنكار، لذا يتطلب عين خبيرة للتعرف عليه، ومعرفة الأسلوب الإجرامي الالكتروني المستخدم ونطاقه وحجم الأضرار، وكيفية وضع العلاج.

8- عدم توافر الخبرة والكوادر الكافية لدى أجهزة البحث الجنائي الان للتعامل مع هذه النوعية، وللحد منها ومنعها قبل الوقوع أت كان ذلك ممكناً.

9- ضعف النشاط الدولي التنسيق فيما يتعلق بتبادل معلومات النشاط الإجرامي لهذه الأنواع من الجرائم المستحدثة، وعدم وجود وقائع في سابقة مماثلة تم تسجيلها مثلاً، فضلاً الى عدم وجود أو نقص الارشيفات الجنائية.

10- تطور أساليب التمويه والتضليل المستخدمة لاختفاء الأنشطة الإجرامية الالكترونية، لذلك يتطلب العمل خبرة وخبراء أكفاء.

ولكون عملية غسل الاموال تعد من أهم النماذج الإجرامية المستحدثة، سنركز عليها كثيراً:

* الجرائم البيضاء: وهي نتاج نشاط إجرامي تتلاقى فيه الجهود غير المشروعة لخبراء المال والمصارف وخبراء التقنية. وفي حالات الغسل الالكتروني للأموال لمرتكبي صور الجرائم المحددة قانوناً، ويتطلب الامر عملاً وتعاوناً

يتجاوز الحدود الجغرافية نظراً لارتكابها من قبل منظمات إجرامية متخصصة،
ولكونها تقع في ظل عصر الانفتاح، فتعد جريمة دولية (عابرة للحدود).

* العوامل المساعدة على القيام بعمليات غسل الأموال:

- ضعف التنسيق الإقليمي والدولي.
- الالتفاف على القوانين والإجراءات الإدارية.
- عدم وجود ضرائب على الدخل.
- انعدام الرقابة على البنوك.
- سهولة تأسيس أو شراء الشركات.
- الاستقرار السياسي والتقني.
- سوء تقدير الدول السامحة بدخول الأموال المسروقة وغسلها هناك، مما تتسبب
بأضرار اقتصادية لكلا الطرفين.
- توافر وسائل الاتصال الحديثة والسريعة وتشعبها.
- سهولة ادخال واخراج وتحويل تلك النقود، والمتاجرة بها.
- تزايد حركة النشاط الاقتصادي والمالي الواسع.

* الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال:

- من الناحية الاجتماعية:

ان بقاء الأموال المسروقة بيد قلة تؤدي الى أحداث خلل في البنية الاجتماعية
(زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء) بسبب سوء توزيع الدخل القومي، وبقاءه بيد
قلة مجرمه وفاشلة وواطئة، لادين لها دينها حب المال والسحت الحرام، وهمها
مصلحتها الضيقة.

انتشار الفساد الوظيفي وجرائم الذمم واضعاف النفوس بالرشا وغيرها. - ان
الأموال التي يتم غسلها تبغي الربا فقط، وليس المنفعة والقيمة الانتاجية المضافة،
التي ترتبط بالاستثمارات المنتجة، والتي تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل
جديدة للمواطنين، وتقلل نسب البطالة كثيراً.

- من الناحية الاقتصادية:

ان الاموال المغسولة (الحرام) تؤدي الى المنافسة غير المتكافئة في السوق الاقتصادي، وتؤثر على سعر الصرف، ونسبة الفائدة (الربا)، كما تؤدي الى تسرب رؤوس الاموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة بما يضر بمصداقية الاسس الاقتصادية المتعارف عليها. وأخيراً يقود ذلك الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وحدوث ضغوطات تضخمية لاقتصاد الدولة، ويضعف القوة الشرائية.

- من الناحية الامنية:

ان عمليات غسل الاموال تساهم في ارتكاب المزيد من صور الجريمة، وقد تستخدم قسماً من الاموال في تمويل الانشطة الاجرامية، وقد تكون ارهابية بالتنسيق مع الدول الحاقدة على الاسلام، وتزعزع الامن والاستقرار. فضلاً الى استمالة بعض وسائل الاعلام لظهور صورة غير حقيقية عن ضعف الاداء الامني، لذلك ترتكب من قبل محترفي الاجرام والجريمة، مما يزيد من السطوة الاجرامية لهم.

- بعض المؤشرات على غسل الاموال:

ففي العام 2003م اكتشف النظام الداخلي في البنوك التجارية الصينية لمكافحة عملية غسل الاموال، اذ اتضح ان أكثر من 2.6 مليون صفقة مشتبه بها يحتمل أن تخفي ورائها أموال مغسولة قدرت بمبلغ 600 مليار دولار.

كشفت الشرطة الصينية الكثير من البنوك السرية الكبرى في الصين عام 2006م، والتي انخرطت في عمليات غسل الاموال بقيمة تزيد عن 1.75 مليار دولار أمريكي. كما أشار مسؤول أمني تابع لوزارة الامن العام أن (44) مشتبهاً قد تم اعتقالهم في قضايا البنوك السرية وتمت مصادرة أو تجميد رؤوس أموالها.

تابعت الشرطة الامريكية (أف بي آي) في نيويورك مواقع الانترنت المنغمسة في الخداع وغسل الاموال والمقامرة..وتبين أن تلك المواقع موجودة في كراكاو وجزر الانتيل وجمهورية الدومينيكان، وبعد خمسة أشهر من العمل

والمراقبة، صدرت اتهامات وجرت اعتقالات بحق العديد من مدراء مواقع الانترنت هذه.

كما انصبت جهود الشرطة على النوادي الافتراضية التفاعلية وهي مواقع ويب تم تصميمها على طراز كازينو لاس فيغاس للقمار والعبه، وهذه النوادي موجودة في الانترنت فقط، وبذلك توفر للمجرمين فرصة القيام بغسل الاموال.

أشار (أيف دوجاي) الخبير الدولي في تعقب العمليات الاجرامية الالكترونية، الا أن المشكلة تكمن بأن تقنية (موندكس) التي تعد احدى تقنيات البطاقات الذكية التي تسمح لمستخدميها بتحويل الاموال عبر جهاز (مودم) أو عبر الانترنت مع ضمان تشفير وأمن البيئة.

وفي عام 2004م أعلنت الشرطة الكولومبية والكندية والبريطانية اعتقال شبكة لعمليات غسل أموال المخدرات الكولومبية، وتم مصادرة ملايين الدولارات، كما جمدت أكثر من (20) حساباً بنكياً منفصلاً بعضها في بنوك بريطانية عريقة.

قامت شرطة الكيان الصهيوني بالقبض على (25) منتسباً في مصرف هبوعليم عن تهمة غسل كبيرة كشفت المباحث الفيدرالية الامريكية في عام 1997م شبكة للكيان الصهيوني تقوم بغسيل أموال، وتضم حاخاماً صهيونياً ضبط وهو يحاول تهريب (276) ألف دولار من بورتوريكو الى نيويورك، يساعده اثنان من المحامين الصهاينة ومدير المعهد الصهيوني في بروكلين، فضلاً الى ضابط شرطة أمريكي ومجموعة من رجال البنوك في جنيف، وفي نفس العام القي القبض على ضابط صهيوني (موشي بنيامين) ومعه (5.5) مليون دولار واتهم بمحاولة غسلها في بنوك موناكو.

كشف أجهزة الأمن الروسية لاحدى عصابات المافيا الجورجية الضالعة في عمليات غسل الاموال بتحويل مبلغ (سبعة مليارات) دولار لغسلها في الخارج. ان

ماذكر يبين فيض من بحر من أضرار العولمة التي رضخت للتحديات، ولم تتمكن من تجاوزها، بل لجأت الى أساليب أخرى:

- تقدم بديلاً فريداً للمعاملات التجارية عبر الانترنت (عملية رقمية) يطلق عليها (الذهب الالكتروني) كبديل للعملة الورقية التقليدية.
- يشتري الزبون وحدات من الذهب الالكتروني عن طريق بطاقة ائتمان أو تمويل الكتروني يمكن نقلها ببساطة لأي عميل آخر لديه حساب لدى الشركة.
- وبالنسبة لمتلقي الاموال تتم عملية تحويل وحدات الذهب الالكتروني الى أموال تقليدية سهلة النقل.
- لا يتم التدقيق على عملاء الشركة، ويمكن فتح حساب بها باستخدام أسماء وهمية، كما لا توجد جهة تراقب نشاط الشركة.
- تزعم الشركة أن عملتها تلافيراضية مدعومة بأحتياطي ذهبي مخزون في لندن ودبي.
- جذب اسلوب ادارة نشاط الشركة للمجرمين من راغبي القيام بعمليات غسل الاموال.
- الشركة المزعومة تمارس نشاطها من ولاية فلوريدا الامريكية، لكنها مسجلة وتمارس نشاطها الفعلي في جزيرة نيفي في البحر الكاريبي، حيث يوجد هناك تساهلاً كبيراً في تطبيق القوانين والانظمة المالية.
- قام عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في 2006/12/19م بتفتيش مقر شركة (جولد أند سيلفر ريسرف) وهي الشركة الام لشركة (أي جولد) في مدينة ميلبورن بولاية فلوريدا الامريكية، ومنزل مؤسس شركة (دوجلاس آل).
- قام مكتب التحقيقات الفدرالي بنسخ وثائق وملفات من الكمبيوتر الخاص بالشركة وصاحبها.

- أكد مكتب التحقيقات الفدرالي أن التحريات التي يجريها المكتب تشير إلى أن (أي جولد) هي العنصر المشترك بين عشرات الأنظمة المخالفة للقانون عبر شبكة الإنترنت.

- تبلغ عدد الحسابات المسجلة لدى شركة (أي جولد) 1.2 مليون حساب تم من خلالها تحويلات بقيمة 1.5 مليار دولار في عام 2005م.

وأن عمليات غسل الأموال لم تتوقف على الأموال النقدية والمستحصلة عن طريق التجارة، بل تعدى ذلك إلى سرقة الآثار والتحف النادرة، ومن ثم القيام بعملية غسل أموالها كما موضح:- اكتشاف السلطات السويسرية قيام عصابات الإجرام المنظم بالجوء إلى تجارة الآثار والتحف، كأسلوب جديد ومبتكر لعمليات غسل الأموال المسروقة. ساعد على ذلك أن سويسرا تلعب دوراً رئيسياً في تجارة الآثار والتحف الفضية بشكل قانوني أو غير مشروع.

عرفت سويسرا بأنها من المراكز الهامة التي يقصدها تجار وجامعوا التحف الفنية والآثار، وساعد على ذلك عدم انضمامها إلى اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي تعود إلى السبعينات من القرن الماضي، التي تهدف إلى منع عمليات تداول الآثار المسروقة حفاظاً على الإرث الثقافي العالمي، ويبدو أن ذلك على سبيل الدعاية، فأين دورها من سرقة التراث العراقي؟

أغلب الضالعين السراق هم من عساكر حلف الأطلسي المتمدن!! والأمريكيين يشكلون المرتبة الأولى بهذه الجرائم الشنيعة- فضلاً إلى جرائم جمة يندى لها جبين الإنسانية- ويستخدمون مدينة جنيف وغيرها كمنطلق لهم وتحديداً من بعض المخازن التي يمكن للتجار استئجارها في المنطقة الحرة.

وآخر عملية تهريب تم الكشف عنها بواسطة الجهاز الإيطالي لحماية الأموال الذي اكتشف بعض الآثار المسروقة بحوزة تاجر في روما. وقادت خيوط التحريات إلى وجود عدد كبير من الآثار المهربة في سويسرا بواسطة ثرية لبنانية تعيش بين

توسكانا الإيطالية وجنيف، حيث تستأجر هناك مخزناً في منطقتها الجمركية، وبتفتيش هذا المخزن عثرت الشرطة على العديد من الآثار المسروقة.

وعثرت السلطات السويسرية أيضاً على (542) قطعة أثرية مهربة من تركيا تقدر قيمتها ب (75) مليون فرنك، قامت إحدى شركات الشحن التركية بأدخالها إلى سويسرا وتخزينها في المنطقة الجمركية في جنيف.

ومن نافلة القول أن السبب في اختيار المهربين لسويسرا كملاذ آمن للآثار والتحف الفنية المسروقة، ويرجع إلى عدم وجود رقابة على دخول وخروج هذه المواد، إذ أن القوانين المطبقة حالياً تنظر إلى التحف والآثار على أنها أشياء عادية أو متعلقات. وأن هذه الثغرة القانونية محل نظر برلمانهم.

والسؤال لماذا أتبع هذا الأسلوب لتبييض الأموال المسروقة؟ وللإجابة فإن عصابات المافيا وتجارة المخدرات قد لجأت إلى الاتجار في الآثار كنوع آخر لغسيل الأموال بعد الرقابة الشديدة التي بدأت البنوك والمؤسسات المالية ممارستها مؤخراً. ولذلك تعتمد هذه العصابات إلى الدخول في المزادات الخاصة ببيع القطع الأثرية، وتقوم بشراء إحدى القطع وسداد جزء من قيمتها نقداً أو من خلال حساب غير مشبوه، وتقوم هذه العصابات أيضاً عقب ذلك وبموجب الأوراق التي تحصل عليها من صالة البيع بتحويل بقية الثمن من أموال ذات مصدر مشبوه سواء نقداً أو من حساب بنكي دون أن يلتفت أحد إلى ذلك على اعتبار أنه سداد لبقية الثمن، وبعدها يتم الاحتفاظ بالقطعة الأثرية لفترة زمنية قبل إعادة بيعها بشكل مشروع. مما دعا إلى السلطات في كلاً من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا إلى هذه الخدعة بعد ظهور وجوه غير مألوفة في قاعات بيع التحف الفنية النادرة، وبعد عثور أجهزة مكافحة المخدرات في أمريكا اللاتينية على آثار ومقتنيات نادرة في مقار شبكات تجارة المخدرات بعد لقاء القبض عليها. ولكون العمليات المستحدثة يتم مكافحتها من قبل الدول، كان لابد من الاطلاع على التجربة الإيطالية

المستخدمة في مجال تبيض الاموال: اذ شكلت السلطات الايطالية جهازاً خاصاً لهذا الامر. وتتعاون المتاحف وصالات المزادات مع هذا الجهاز، حيث تقوم بأبلاغه بأية تحفه ترد اليها للتأكد من منشأها ومشروعية اعاده بيعها أو الاحتفاظ بها. ويقوم هذا الجهاز بمراجعة بيانات الاثر الفني مع المعلومات المتوفرة لديه حول الآثار المسجلة كمفقودة أو مسروقة.

وأخيراً، من المفروض أن تعمل الاتفاقيات الدولية بين البلدان المختلفة على تنسيق مكافحة تهريب الآثار والاتجار غير المشروع بها واستخدامها في عمليات تبيض الأموال بشكل أكثر فعالية.

أما مقومات المكافحة الفعالة لجرائم العولمة المستحدثة في مجال تبيض الاموال، وتم وضع هياكل تنظيمية شرطية تضم أجهزة متخصصة لمحاربة هذه الجرائم، وتتطلب أنظمة وكما يلي:

- * نظام قضائي فعال، يتضمن مايلي:- تشريعات - تدريب.
- * نظم مالية وطنية، وتشتمل على ماياتي:- تعاون - تنسيق.
- * جهاز مختص بمكافحة الجريمة.
- * تعاون دولي للوقاية والمكافحة.

ولكون العولمة أصبحت واقع حال قد فرضت على الشعوب والدول ودخلت الى البيوت من دون استئذان، وكان لابد من التعرض الى وسائل العولمة، وأهم نتائجها وحلولها الممكنة لمواجهة خطرها المتشعب في كافة مرافق الحياة.

الفصل الخامس

وسائل العوامة، وأهم
النتائج والحلول الممكنة
لواجهة خطرهما

وأهم النتائج والحلول الممكنة لمواجهة خطرها

أولاً: وسائل العولمة: وينزوي تحتها مايلي:

- انشاء التكتلات والمنظمات الاقتصادية والتجارية، التي تمرر من خلالها السياسات والاملاءات لصالح العولمة، ومن ذلك اتفاقية الجات، التي أقيمت أثر اتفاقية هافانا عام 1947م، عندما قادت أمريكا المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وشكلت أنظمة للاقتصاد والتجارة والمال، بشأن التعريفات الجمركية، والتجارة العامة.
- استخدام الشرعية الدولية الزائفة، والامم المتحدة المنقسمة، للضغط وأبتراز الدول التي تخالف سياسة أمريكا وحلفائها.
- تقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات المعادية للإسلام، وفرض سياسة الحصار والتجويع على الأنظمة المتمردة على الإدارة الأمريكية-حسبما تحلو نعتها- أو الأنظمة والدول التي تسعى الى اتخاذ الاسلام الحنيف منهجاً وشرعية للحياة.
- تقييد الحكومات في العالم الاسلامي بالاتفاقيات المجحفة الظالمة، كأتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، والكيمياوية في الوقت الذي يسمح فيه لليهود ومن على شاكلتهم بامتلاك تلك الاسلحة وتطويرها. حيث يمتلك الكيان الصهيوني ترسانه صواريخ حاملة - لرؤوس نووية تقدر باكثر من مائتي صاروخ فضلا الى الاسلحة البايولوجيه، والجرثومية، محملة بأمراض معدية قاتله ضد الانسان والحيوان والنبات، وتدمير الحرث والنسل، حيث يتلددون بذلك.

- تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتاب ورجال الاعلام والتربية لصالح العولمة والاستفاده من جهود المستشرقين وقادة الغزو الفكري.
- كتم الصوت الاسلامي المعبر عن امال الامة وتطلعاتها في الحرية والاستقلال وعدم التبعية للسيطرة الغربية.
- الاكثار من المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخدمائية الاهلية ذات الاهداف اللادينية ودعمها ماليا ومعنويا.
- احلال الثقافة الغربية من نشر اللغة الانكليزية، وكذلك من خلال عروض الازياء، والماكولات، والمنتجات الغربية والمطاعم الامريكية (ماكدونالدز، وبيزا هوت..) واقامة شركات انتاج المواد الغذائية الامريكية ومن امثلتها (كوكا كولا، وبيبسي) للمشروبات الغازية، بالتنسيق مع اليهود.
- استخدام وسائل الدعاية والاعلام وشبكات الاتصال الحديثة: كالاقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشاشات الحاسوب، لاحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم.
- التوسع في قبول الطلاب الاجانب في الجامعات والمعاهد الغربية ففي امريكا وحدها اكثر من عشرين الف جامعة ومعهد مهمتها القيام بالبرامج الثقافية التي ترسخ لديهم الثقاف الاجنبية.
- استخدام ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الانسان واعتبارات الحياة المعاصرة ومواثيق الامم المتحدة في محاربة منظومة القيم والاخلاق والتشريعات السائدة في المجتمعات الاسلامية. فتوصلنا الى:

ثانياً: نتائج العولمة:

فشل حوار الشمال والجنوب الذي قضى نحبه مثل ما قضى نحب صراع الشرق - والغرب من وجهة منظري العولمة: ان المجتمعات العاجزة عن انتاج

غذائها او شرائها بعائد صادراتها الصناعية مثلاً، لا تستحق البقاء وهي عبئ على البشرية، او على الاقتصاد العالمي، ويمكن ان يعرقل نموها الذي يحكمه قانون البقاء للأصلح. ولذلك يجب اسقاطها من الحساب.

عاد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي من جديد في صورة العولمة من خلال البدعة القائلة قرية واحدة، واذا التبعية السياسية الربح وتجاوز الدولة القومية ونشر القيم الاستهلاكية، مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة.

لقد غدا العالم الذي خضع للعولمة، (الامركة) بدون دولة، وبدون امة، وبدون وطن لانه حول هذا العالم الى عالم المؤسسات والشبكات، وعالم الفاعلين والمسيرين. وبعد التوصل الى ما ترشح عن حيثيات بعدما تم الوقوف على دراسة موضوع العولمة كظاهرة غريبة تظمر شراً لدول العالم الثالث.

ثالثاً: الحلول الممكنة لمواجهة خطر العولمة: وتتمثل بما يأتي:

- التمسك بالشرعية الاسلامية التي ارتضاها الله تعالى لنا، ففوقها ننظم حياتنا، ونربي اجيالنا، ونتبصر بحقائق الحياة كوننا مسلمين، ولا يكفي لانجاز وعد الله لنا بالنصر في مواجهة اخطار العولمة، لان الله سبحانه وتعالى يقول: ((ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم)) [سورة محمد:7].

- تبني المنهج الشمولي في فهم الاسلام الذي يجمع بين العقيدة والشرعية والسلوك والحركة والبناء الحضاري، وفق منهج واع، واصولي سليم يعتمد فقط على العلم والعقل. وهذا يتطلب تغيير حياتنا منطلقين من قوله تعالى: ((ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم)) [سورة الرعد: آية- 11].

- تغيير طبيعة النظام السياسي السائد في العالم الاسلامي، من الاستبداد الى الشورى، ومن مصادرة الراي الى الحرية في الراي والمعارضة الواعية، ومن

مصالح الافراد والاسر الحاكمة الى مصالح الامة، من حيث هي كل لا يتجزأ، ومن حكم الحكام الى حكم المؤسسات الدستورية.

- تحقيق الوحدة الشاملة في العالم العربي والاسلامي. اي وحدة الامة التي تتحقق بوحدة العقول، والقلوب والعواطف الايمانية، والمصالح والاهداف، والتضامن الكامل في اطار جامعة اسلامية واحدة او في اطار المؤتمر الاسلامي الحالي، والذي يتولد منه قوة سياسية معنوية واحدة على اساس وحدة الامة الواحدة، والمصير المشترك، اي اعتماد مرجعية اسلامية واحدة يرتبط بها مركز بحثي استراتيجي فاعل.

- وفي المجال الاقتصادي يمكن للعالم الاسلامي ان يواجه خطر العولمة بتحقيق السوق الاسلامية المشتركة. وتقوية المؤسسات العربية المنبثقة عن الجامعة العربية، ومؤتمر القمة الاسلامي، لانه يمتلك مخزوناً جباراً من رؤوس الاموال ومن الثروات الحيوية والمعدنية فضلاً الى التلاحم الجغرافي، والتكامل في الموارد، ولهذا لو قامت تجارة فعلية بين العالم الاسلامي لامكننا من الاستغناء عن العالم الخارجي على الاقل في الاحتياجات الاستراتيجية، وهذا على المستوى الخارجي. اما على المستوى الداخلي لكل دولة فيمكن ان تواجه خطر العولمة بزيادة التكافل الاجتماعي الذي ترعاه الدولة، وزيادة الرعاية الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وتقوية المجتمع المدني، وتعزيز المشاعر والاحاسيس الدينية. وتقوية الجوانب الفكرية والاقتصادية والفنية والاجتماعية وفق الثوابت الدينية (العقائدية والتشريعية). ولقد حذر السيد حسني مبارك في هذا الصدد من ان العولمة تفرض علينا ان نسارع في اقامة تجمعنا الاقتصادي العربي- ونقول أين هو من دعوة العراق المباشرة في ذلك؟- والا ضاعت مصالح الدول العربية فرادى واغلقت مصانعها وفقد الناس فرص العمل المتاحة لهم، وتحدث عن دور ايران السلبي في العالم العربي والاسلامي.

- وفي المجال الاقتصادي ايضا لا بد من وجود التكافل الاجتماعي في المجتمع الاسلامي، لانه هو الذي ينتهي الى التوازن. ولا بد من تكافؤ الفرص امام الجميع، وعدم تعطيل الطاقات الانسانية. وتغليب الاتجاه الجماعي في الاقتصاد الاسلامي اي لتغليب مصالح الاكثرية الفقيرة الكادحة. والتاكيد على حرمة كنز الاموال وحبس الثروات، اذ لا بد من توظيفها لاداء وظيفتها الاجتماعية. كما ان الدولة لها الحق في التدخل في الحياة الاقتصادية، كلما رأت الضرورة في تحقيق مصالح العباد، واعتبار ان العمل هو المعيار الاساسي، وهو نابع من فكرة الاستخلاف، ويلتزم المجتمع بايجاد عمل لكل قادر عليه. ولا بد من المحافظة على راس المال وانمائه، وعدم اضاعته، فضلا الى تحقيق شعار: لاخير في امة تأكل أكثر مما تنتج، لغرض تحقيق الامن الغذائي، المرتبط بالاستقلالية، وأنها تمثل مشكلة العصر، اضافة الى مشاكل اخرى جديرة بالاهتمام (المياه، الطاقة، الازمات الاقتصادية، والتضخم... الخ)، ومعلوم أن الزراعة و الصناعة تكمل بعضها البعض، وتساهم في الناتج المحلي، والدخل القومي، فضلاً الى تحقيق الاستقلالية الناجزة.

- الاستفادة من رصيد الامة العربية الاسلامية في المنهج المحايد بوجه العولمة، وهذا يقتضي أن تسعى الشعوب المسلمة، وقياداتها العلمية والدعوية الى ترجمة حقيقة الامة المسلمة الواحدة على أرض الواقع، وذلك بتحصين الثوابت العقائدية التي قامت عليها هذه الامة.

- الاجتهاد في تلافي الامراض والسلبيات، والبناء على الايجابيات. اد لاشك أن هناك بعض الامراض والسلبيات التي تعاني منها هذه الامة، لذلك فالمطلوب من مفكري الامة وعلمائها، وقادتها: معرفة ودراسة أمراضها وحصر سلبياتها، ووضع الدواء الشافي لعلاجها ومعافاتها.

- دراسة السنن الكونية دراسة علمية موضوعية، وتسخير هذه السنن في الكون والحياة-للدخول الى العصر الحضاري الاسلامي الجديد- وفق الفهم الصحيح لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. والاستفادة منها في تسخير امكانيات العالم الاسلامي المادية والمعنوية وثرواته المتنوعة الهائلة، كي تحدث تنمية حضارية واجتماعية شاملة تحفظ علينا شخصيتنا المعنوية المتميزة وكياننا المادي المستقل، الذي اهتز لاسباب داخلية واقليمية ودولية بالدرجة الاولى (مؤامرة تلو أخرى).

- محاربة مظاهر البدع والخرافات، والتبعية، والتواكلية، التي أخرجت تقدم الامة ونهضتها عبر العصور الاخيرة، من خلال الاعتماد على الغير المفروضة وفق الثقافات الغربية، بأسم الديمقراطية والحرية!!

- الرد على الغزو الثقافي للعولمة الامريكية-الصهيونية من خلال طرح الفكر الاسلامي، وفق المنهج العلمي السليم، بجميع الوسائل التي يعتمد عليها، ومن خلال كافة الجوانب الفكرية والفنية والادبية التي يعرضونها، ومن خلال أفكارهم المناقضة للاسلام. ونقترح في هذا المجال ايجاد أكثر من قناة فضائية تبث برامجها المخصصة لمواجهة تيار العولمة، بمختلف لغات المسلمين. لكشف زيف المزييفين والمتخرصين، وأسكات الابواق النشاز المأجورة، وكشف ارتباطاتها وأدعائها الباطلة.

- الاهتمام بتربية الاسرة المسلمة، وتنقيف أفرادها وتوعيتهم، وتوجيههم من خلال أجهزة الدولة المختلفة، والوسائل والبرامج التي تشترك جميعا في تكوين أجيال تشعر بأنتمائها الاسلامي، وأنتسابها الحضاري للامة العربية والاسلامية. أنها التربية الاسلامية التي تهدف الى صياغة الفرد صياغة اسلامية حضارية، وأعداد شخصيته اعدادا كاملا من حيث العقيدة، والعلم، والاخلاق، والقيم والمشاعر والذوق، والفكر والمادة حتى تتكون الامة الواحدة المتحضرة

والمتكاملة، والتي لا تبقى فيها ثغرة تتسلل منها اغراءات العولمة اللادينية، والجنسية الاباحية والمادية المقصودة للادلال والضياع.

- ترشيد وتوجيه التوعية الاسلامية- التي جاءت تعبيراً عن العودة الى الاسلام، ورفض التغريب - والاستفادة منها في مواجهة اخطار العولمة. وتهيئة صفوف الامة للبناء، والتعمير، والجهاد، والحركة والتغيير، والابتكار واليابان خير مثال على ذلك، فلماذا هذا القنوط؟

ان المنظمات الاسلامية الشعبية - التي تتميز بانها تضم اعدادا كبيرة من القادة الناضجين الواعين الذين صقلتهم التجربة، ولهم حضورهم المؤثر ونفوذهم الواسع في بلادهم، وتمنحهم صلتهم المباشرة بقطعات واسعة من الشعب المسلم - هذه المنظمات تستطيع ان تمارس ضغوطا مؤثرة على مواقف الحكومات، شريطة ان تنسق خطواتها ضمن برامج مدروسة تضمن الاستمرار والمتابعة، ومواكبة ظروف الحركة وتطوراتها الكثيرة المعقدة.

ان بعض الاسلحة المعاونة للعولمة - بقصد او غير قصد - هي تشجيع الفساد والانحلال والاستغراق في الشهوات، وتبذير المال القليل على مسايرة المظاهر وحمى الاستهلاك، ويحسن الشباب المسلم صنعا اذ تعاون على مكافحة هذه الوبئة من خلال المساجد، والمراكز الثقافية ووسائل النشر المتاحة. وواجب الشباب المسلم ان يقبل بشجاعة وحماس على العلم النافع، واكتساب المعارف والمهارات، لا سيما استخدام التقنية الحديثة التي باتت تفتح افاقا واسعة لانسان الغد، وانتقاء ما ينفع وينسجم مع العقيدة الاسلامية وتراثها العربي.

- اعادة النظر في مشكلاتنا الاجتماعية في ضوء احكام الشريعة الاسلامية العامة، ومقاصدها وغايتها الحكيمة، في الحياه لتحديد اولا مسؤولية الاسرة، والمدرسة والجامعة ومعاهد التعليم، ومؤسسات المجتمع المدني من القيام بواجباتها في هذا الجانب.

- إقامة المجتمعات الإسلامية على القاعدة الإيمانية التي تجمع بين المسلمين جميعاً دون الالتفات إلى اختلاف اللغة أو اللون أو العرق أو المذهب ومعاملة أهل الأديان جميعاً وفق القاعدة التالية: (لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين) أي تحقيق العدالة المطلقة للجميع، إلا فيما يخص القضايا التشريعية الخاصة بكل أهل دين، فالبشر جميعاً كرامتهم مصانة في إطار المجتمع الإنساني.

- رفض المخططات الصهيونية والفارسية والأمريكية، وعدم الاعتراف بأية تسوية سياسية مع الكيان الصهيوني على حساب أرض فلسطين المقدسة، وقُدسها الشريف والعمل الجاد على أعداد الأمة للجهاد، مع الإيمان الكامل بأن ما أخذ بالقوة العسكرية - في فلسطين بالذات والعراق وأفغانستان... لا يسترد إلا بالقوة نفسها ولو طال الأمر عشرات أخرى من السنين، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين الأولى ومحور النضال وفيها القدس الشريف الموحد (أولى القبليتين وثالث الحرمين) ولذلك استباح العدو غزوة. ومن خلال ما تقدم يتضح أن المنهج الاقتصادي الإسلامي يقوم على أسس مبدئية وأخلاقية، يعتبر الإنسان هو الغاية والوسيلة في آن واحد، بعكس الأنظمة الاقتصادية الشمولية الأخرى التي تعتبر الإنسان إحدى وسائل الإنتاج (أداة) يعوض بها.

- وبعد أن تطرقنا إلى العولمة ودرسنا أبعادها وتأثيراتها، وللانصاف لا بد من الوقوف على المنهج الاقتصادي الإسلامي وتغطيته من كافة الوجوه باعتباره التحدي القوي للعولمة كونه يستند إلى أسس أخلاقية ويستمد منهجه العقلاني من القرآن والسنة، ويتبع طريق الوسطية التي وهبها الله لأمة العرب والإسلام لتكون شاهداً على الآخرين. فما هو المنهج الاقتصادي الإسلامي..

البَابُ الثَّانِي

المنهج الاقتصادي الإسلامي

ويتألف من الفصول الآتية:

الفصل الأول: تعاريف - مفاهيم مهمة في المنهج المالي الإسلامي - المادة والتسخير والاستخلاف في المذهب الإسلامي

الفصل الثاني: التصيرفة في بلاد العرب تاريخيا

الفصل الثالث: نبذة تاريخية - عالمية الاسلام - الاسلام دين المحبة والسلام

الفصل الرابع: عالمية الاسلام والعولمة - المفهوم العولمي والاسلامي القيمي

الفصل الخامس: المنهج الاقتصادي الإسلامي بديلا للعولمة

المنهج الاقتصادي الإسلامي

أن مفردة المنهج، تعني النظام أو الطريقة أو الوسيلة المثالية التي يدار بها أي عمل في الحياة، كإدارة العمليات الاقتصادية للدولة العربية الإسلامية المترامية الأطراف، بكافة مراحلها للأقاليم العربية والإسلامية، والتي تجمعها روابط جمّة في مراحل زمنية معينة، موظفة كل وسائل أو عناصر الإنتاج لخدمة الفرد كونه الغاية والوسيلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي، بعيداً عن المضاربات، والتدليس، والبخس، والربا، والظلم، والتمييز، والاحتكار، والغش.. وهذه مفردات منبوذة يعاقب مرتكبيها بشدة.. وكان القائد والمعلم الأول وخلفائه وأصحابه وأتباعه يمارسون مسؤوليات المراقبة والتفتيش والمحاسبة للمسيئين منهم وفق نظام الحسبة (التفتيش).

وعودة إلى معرفة ما هو الاقتصاد الإسلامي؟ ومن ثم الولوج في صلب الموضوع للوقوف على المنهج الاقتصادي برمته. معلوم أن نظرة الإسلام عالمية لأحد يزايد عليها أو ينكرها، وبدأ بالقلم ثم بالقراءة، وبالعلم والمعرفة، وممسكاً بالاقتصاد والتجارة والمال، وهي الأسس لبناء الدولة العربية الإسلامية، أي قبل أن تظهر القوى الاستعمارية، فالإسلام دين سماحة، وحضارة وثقافة ونظم ودولة، يحترم الآخر، ولا يلغي دور الآخر، ومشروعه مطروح للجميع، أهتم بالاقتصاد، الذي يبين تركيز الثروة وكيفية توزيعها على مستحقيها من خلال منهج أخلاقي عادل وشفاف يراعي فيه الجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان كافة، باعتبار أن المال مال الله والرزق يقسم على العباد وفق مشيئة الإلهية ولم يناط بالافراد. خوفاً من ظلم العباد بعضهم لبعض. وكان الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم جميعاً) كانوا لا يهدأ لهم بال عندما تصل الأموال إلى بيت المال في أثناء حكم الدولة العربية الإسلامية العادل، إذ كانوا يعتبرون هذه الأموال هم مؤتمنين عليها، وكانوا شديدي الحرص على توزيعها على مستحقيها بمنتهى الأمانة والدقة، وتعرض أقرب

مقربهم الى الحساب، حتى ولو كانت على هفوة أو شبهة، وقصة المرأة المخزومية السارقة واضحة في اجابة الأمين ﷺ عند رفضه لوساطة أحد مقربيه من أصحابه بقوله (لو سرقت فاطمة لقطعت يدها) وكان صحابته المهديين (رضي الله عنهم) أميين على المحافظة على منهج المعلم.. وخاصة خلال فترة حكم الخليفة الراشد الثاني العادل عمر ابن الخطاب، الملقب بالفاروق ﷺ اذ وبخ ولده عبدالله عن صفقة بيع جمال، وطالبه بالاحتفاظ برأس ماله والربح أرجعه الى بيت مال المسلمين، وكانت فيض من غيض، ولذلك كانت فترة حكمه مليئة بالعطاء والتنظيم والتخطيط المالي والاقتصادي من خلال وضعه للدواوين: كديوان الجند، وديوان العطاء... وكانت بحق مرحلة التخطيط الاقتصادي الاسلامي مركزي التخطيط والتنفيذ خوفاً من الشطط والتلاعب كون المال قد يساء استخدامه، وأكمل الامويين الذين حكموا قرناً من الزمان بسياسة دولة طأطأ لها الملوك وأمراء ذلك العصر، وأسم بتخطيط مركزي وتنفيذ لامركزي، بينما العصر العباسي الذي دام زهاء (524) عاماً، باتباع سياسة اقتصادية ذات تخطيط وتنفيذ مركزي لأسباب عديدة: نذكر من بينها دخول العنصر الاجنبي (الفارسي والتركي) وأستلامهم مسؤوليات كبيرة، نذكر من بينهم عائلة البرمكي، وتحديد جعفر، الذي كان يشغل منصب وزير المالية والدفاع زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد، وأبن العلقمي زمن الخليفة المستعصم بالله، والذي كان له دور الخائن بأستباحة بغداد العروبة والاسلام عام 656هـ من خلال رسائله التنسيقية مع الغازي هولاكو التتري.. فضلاً الى أمور كثيرة لامجال للتطرق اليها، ولذلك يتضمن الفصول الآتية:

الوسطية في المنهج الاقتصادي الاسلامي:

يمتاز المذهب الاقتصادي الاسلامي عن بقية المذاهب الاقتصادية الاخرى بأطاره الديني العام. حيث يعالج الجوانب الحياتية بمزيج مع الدين، ويصوغها في اطار من الصلة الدينية للانسان بخالفه وآخرفته. وهذا العمل هو الذي يجعل النظام الاقتصادي الاسلامي قادراً على النجاح ويضمن المصالح الاجتماعية العامة للانسانية عن طريق الدين- المحرك الاساس والذي أهملته أوربا متعددة واستبدلته بأفكار دنيوية لاشخاص مختلفين في نظرتهم للحياة فكانت المحصلة النهائية افقار

المجتمعات وشيوع الجرائم وارتفاع التضخم والانكماش الاقتصادي وتباطؤ النمو وحصول المزيد من الازمات كازمات 1933 و2008م في الولايات المتحدة الامريكية وأنعكاساتها على اقتصاديات الدول المهيمنة عليها فتحوّلت الازمة من المحلية الى الدولية-....

وحاسب ابن والي مصر عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عندما وصلته أخبار اعتداء ولده على مصري-قبطي، فوبخه وأخذ بحق القبطي- وكانت أرض تابعة لكنيسة القبطي أراد شراءها منهم-ورد مظلمته قائلاً: ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً)) وهنا نتحرى دقة المعاني الإنسانية (حقوق الإنسان الآدمية) وهو شعار تعلمه واعتمده الغرب وأمريكا، وأخذ يسوقه إلينا بكلمات مزوقة، وبتطبيق انتقائي مشوه غير حقيقي-كونهم لا يؤمنون بذلك، وظهر في الممارسة الحياتية. ويتكرون للأسلام؟ للأسف.

يذكر أن مصالح العباد التي تحقق لهم التوازن في حياتهم المعيشية نوعان هما:

1- المصالح الطبيعية: وهي مصالح الانسان التي تقدمها له الطبيعة ظاهرها وباطنها.

2- المصالح الاجتماعية: وهي مصالح الانسان التي يكفلها له النظام الاجتماعي بوصفه كائناً اجتماعياً يرتبط بعلاقات مع الآخرين.

هنا يبرز عامل الدين كعامل حاسم، بل الحل المطلوب للتوفيق بين الدوافع الذاتية والمصالح الاجتماعية العامة، لانه يمد الانسان بطاقة روحية تعوضه عن الكثير من لذائذه المؤقتة التي يتركها في حياته الدنيا من أجل الظفر بالنعيم الدائم في الحياة الآخرة، يقول عز من قائل: ((ومن عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون))⁽¹⁾ - وهذا ما يميز المنهج الاقتصادي الاسلامي، في حين نجد المناهج والانظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية التي تركز كلياً على الجانب المادي، وتهمل الجانب الروحي، ولذلك تعثرت وفشلت في كافة المقاييس، ولو تركوا المنهج الاسلامي يقود من دون

(1) سورة النحل، الآية-97.

تدخلاتهم، لسعدت البشرية وشاع العدل والاحسان والتعاون والاخاء بدل الصراعات في ربوع المعمورة.

لان الطاقة الروحية تستطيع ان تدفع الانسان الى التضحية بوجوده عن ايمان ويقين بأن هذا الوجود المحدود الذي يضحي به للآخرين ما هو الا تمهيد لحياة النعيم الابدية الدائمة، وتخلق في تفكيره نظرة جديدة تجاه مصالحه، وتشكل لديه مفهوماً آخراً عن معنى الربح والخسارة، فالعناء وسيلة للذة، والخسارة لحساب المجتمع وهو طريق الربح، وحماية مصالح الآخرين هي حماية لمصالح الفرد في الحياة الابدية (حياة البرزخ) سائلاً المولى جل قدره وشأنه أن يحشرنا معهم ويرضى عن أمة الاسلام، ويهدي الغرب الى طريق الحق وليتخلى عن لؤمه.

وهنا نعود الى الفطرة الانسانية التي فطر الله عزوجل الناس على الدين ليسود الحق والعدل والسلام والتقدم بقوله تعالى: ((فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها...ذلك الدين القيم))⁽¹⁾. والمعنى يؤكد بأن الدين الحنيف هو الدين الحق الذي فطرت عليه الانسانية بحكمة الالهية، وليست الاديان الاخرى وليدة المشكلة، كما قال يوسف عليه السلام لصاحبي السجن: ((ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان))⁽²⁾. بمعنى أنها وليدة الدوافع والنوازع الذاتية، التي أحلت على الناس أديان الشرك طبقاً لمصالحهم الشخصية الضيقة المختلفة.

مصادر فكر المنهج الاقتصادي الاسلامي:

ان المصادر التي استقى منها المنهج الاسلامي في الحياة في جوهرها مصادر دينية، لأن الاسلام دين حياة متكامل وقوانين، فهو ينظم العلاقة بين الفرد وخالقه، فضلاً الى تنظيم علاقته أيضاً بالوسط الطبيعي والمجتمعي.. ومن أهم المصادر هي:- القرآن الكريم، والسنة النبوية والاجتهاد وفق توافر شروط الامام والارجحية وقبول المنطق والعقل (أي بالاغلبية) وعند الضرورة.

(1) سورة الروم، الآية-30.

(2) سورة يوسف، الآية-40.

الفصل الأول

**تعريف ومفاهيم
مهمة في المنهج المالي
والقيمي الإسلامي**

تعاريف ومفاهيم مهمة في المنهج المالي والقيمي الإسلامي

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي مع أهم خصائصه:

يعرف الاقتصاد الإسلامي: بأنه فقه المعاملات المالية.. ولفظة المعاملات المالية هي المصطلح الإسلامي للاقتصاد، وإضافة الفقه إليه يعني أننا نتعامل مع النص بطريقة علمية، لذا اهتم السلف الصالح (رضي الله عنهم أجمعين) بالاقتصاد والمال، كونها الركائز الأساسية لبناء الدول، وظهرت قبل نشوء الاقتصاد الليبرالي بأكثر من ثمانين عاماً - وهذا ما يفسر أن العولمة قد سرقت من المنهج الاقتصادي الإسلامي الركيزتين الأساسيتين لبناء الدول، عندما ركزتا على الاقتصاد والمال والتجارة في النظام العالمي الجديد (الاقتصاد الليبرالي) أو ما أسمته ب (العولمة) وما نطلق عليه نحن ب (الأمركة) - وبعد أن ترسخ وجود الدولة العربية الإسلامية بقيادة المبعوث خيراً للعالمين كافة ﷺ، بالرغم من التحديات، وكثرة الصعاب، إلا أنها أصبحت بحق أنموذجاً عالمياً، كونها بنيت وفق أسس علمية سليمة، كان طابعها المميز إنسانياً (جماعياً) وهدفها وغايتها الفرد الذي هو العنصر الحاسم في العملية الاقتصادية، وهو نواة العائلة التي بمجموعها تمثل المجتمع العربي الإسلامي. وما نحن بصددده هو التركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية (النقود) التي تمثل إحدى شارات وعلامات مشروعية قيام الدولة، وتوثيق عصور الخلفاء واسمائهم ودور الضرب وتاريخ السك... الخ وإن بصمات المعلم الأول ﷺ ومن بعده خلفاء الراشدين المهديين (رضي الله عنهم أجمعين) كانت واضحة، ونخص بالذكر الخليفة الراشد الثاني (عمر بن الخطاب) ﷺ، باني أول اقتصاد وإدارة مركزية القرار ولا مركزية التنفيذ لإقليم الدولة مع دقة في المحاسبة والإشراف - وكان أكثر حساباً لأولاده ومقربيه، والرعية عنده سواسية - كما أن

الاقتصاد الاسلامي لن يقوم بما يقوم به النظام الليبرالي - (على مراحل الرأسمالية) - من حيث ابادة الجشع والطمع، والسعي وراء الكسب المادي فقط، بل من خلال المعطيات اعلاه، فان باكورة الاقتصاد الاسلامي يكون الانسب والبديل العملي لنظام العولمة الليبرالي - ومعلوم ان الامبريالية هي مرحلة ما بعد الرأسمالية الطفيلية، كنظام اقتصادي، ومع مرحلة الليبرالية العولمية كفكر يكمل بعضهما البعض - من خلال التوزيع غير العادل للموارد، وزيادة الفجوة (الهوة) بين الشمال والجنوب او بين الاغنياء والفقراء حسب تقسيم منظري ومؤيدي العولمة، وأن القضاء على آفة الفقر المتزايدة التي سببها الابتزاز والهيمنة لادوات العولمة كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والجات والشركات متعددة الجنسية والقرصنة، والحروب الاستباقية، وممارسة ارهاب الافراد والدول، وتجنيد العملاء واستخدام المرتزقة، وسرقة ثروات الشعوب تحت اية مسميات تذكر.. بينما يهدف المنهج الاسلامي الى زيادة الاهتمام بالتعليم، والعلاج الطبي، وتحسين المستوى المعاشي للسكان، واعتماد سلة عملات بدلا من الدولار الذي يعاني من سكرات الموت بسبب الوضع الاقتصادي الامريكي الداخلي المضطرب واختلال الميزان التجاري سلبا، لذا انعكس التضخم الاقتصادي العالمي سلبا على الدول المنتجة للنفط، والتي تتعامل بالدولار الى خسائر جمة، وطريقة الخلاص تتمثل بالخروج عن الدولار، كما حصل مع الاسترليني سابقا.

أن الاقرار بمبدأ تكوين الثروة يمثل بالضبط ما يطلب به كل معارض ضد العولمة، وكل شخص مهتم بالبيئة ونظافتها عندما يوجه الاحتجاج الى صندوق النقد الدولي. والى منظمة التجارة العالمية (الجات) والبنك الدولي، وان يتم الاقرار بالحاجة الى نشاط اقتصادي مربح، وتكمن مظالم المحتجين في ان فوائد السوق الحر المعولم تعمل من اجل مصلحة الاغنياء على حساب الفقراء في العالم، وهم يرغبون في اقامة نظام اقتصادي متوازن وعادل للجميع - وان هذه الصورة القائمة لهذا النظام لن يسمح له بالتمدد واخذة لمساحة اكبر من الحقيقي بسبب الاحادية

القطبية التي خدمته، حيث صيحات التذمر العالمية شعوبا وحكومات اخذت تحنل صدى وان الصورة سوف تتغير، وستبرز قوى اقتصادية عالمية (كالصين او ما يلعب بالتتين، واليابان، واوروبا الغربية، والنمور الاسيوية، والهند... الخ، تكون قادرة على استعادة التوازن العالمي الى نصابه الحقيقي، ومن ثم سنرقى بحياة هائلة وتعاون اقليمي ودولي على مختلف الصعد، ومن خلال المنافسة الشريفة والتعاون البناء وهذا الغائب الان منذ قبل وبعد الحرب الباردة، كون اننا نلحظ انحياز كبير الى الاغنياء في ظل النظام الراسمالي، حيث ان ثرواتهم تمكنهم في المضاربة على العملات، والاتجار في الاسهم، واقرض الاموال عن طريق البورصة، والأسواق المالية التي صاغ لوائحها الاغنياء - الدول الصناعية والجات - وتعتبر المضاربة بالعملات العالمية بالتحديد امرا مدمرا، او تقوم في احيان كثيرة بتدمير اقتصاديات البلدان المستهدفة (خارج بيت الطاعة) للقطب الهائج - مما يخلق فقرا متزايدا في تلك البلدان - وهذا ما يحصل للكثير من دول العالم الثالث العربية والاسلامية خاصة، كما ان هذا الانحياز يتيح وجود شركات متعددة الجنسية، ومؤسسات مالية ذات نفوذ يجعلها تتحكم في ثروات جميع البلدان النامية عندما تفتح اقتصادياتها صوب الاقتصاد العالمي المعولم، والتجارة العالمية - الحرة ايضا.

ويذكر ان الخليفة الراشد الثاني كان كثير الاستشارة في صرف الاموال، وحرصه على مال المسلمين كمؤمن على بيت مال المسلمين العام، خاصة عندما كثرت الاموال التي انهالت على الدولة العربية الاسلامية بعد التوسع الكبير جراء الفتوحات الاسلامية، واخذ العشر من ربع الاراضي، وربع العشر من التجار المسلمين، ونصف العشر من الذميين، ونصف دينار ذهبي - اي 5 دراهم فضية(*) - عن الايراد المتحقق لغير المسلمين بواقع عشرين دينار ذهبي عن كل

(*) اي ان سعر صرف الدينار الذهبي يساوي عشرة دراهم فضية، واستمر هذا الحال في العصور الثلاثة للدولة العربية الاسلامية (العصر النبوي، والراشدي، والاموي) وهذا الثبات في سعر صرف النقود يدل على الاستقرار السياسي وصحة المنهج الاقتصادي المتبع. من حيث سلامة الدورة ---

حالم (بالغ) قادر عليه لقاء التعامل والحماية من قبل دار الآسالم - الدولة العربية الاسلامية لدار الحرب، ولذلك استشار الخليفة الفاروق رضي الله عنه الناس في وضع الدواوين عامة، كديوان الجند والرسائل والعطاء، وبيت المال خاصة.

وللخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه له القدح المعلى في مجال وضع أسس التخطيط الاقتصادي والمالي والعسكري والقيمي والاخلاقي، ...وهي أسس لقيام دولة القانون، والتي تعد نواة قيام الدولة الاموية القوية بكل المقاييس، ولذلك حكموا بحدود القرن من الزمان، وأنساحوا في بقاع واسعة، الى ان انتهى الحال بهم مثلما وثقته المظان التاريخية، وفق النظرية الخلدونية، ثم جاء العباسيين وكان المسلمين يتمنون خيراً من لدن دولة خالفت شعاراتها، وأرتمت في أحضان الفرس خاصة، والأتراك بمحدودية، بأستثناء فترة العصر العباسي الاول، وفترة الخليفة المأمون تحديداً-والذي لم ينجو من مكرهم-، ووعى الآخرون لذلك متأخراً.

وللوقوف على مسألة توضيح التخطيط الاقتصادي، كان لابد من التطرق الى الاهداف. وكان لا بد من التطرق الى خصائص الاقتصاد الإسلامي، والتي نجملها بما يأتي بقصد المقارنة مع الاقتصادية الوضعية مارة الذكر.

1- الشمول والتوازن:

حرص الأسلام على اقامة التوازن في جميع الأمور سواء كانت مادية أو روحية، فبقدر حرصه على اشباع حاجات الإنسان المادية، وحرص في الوقت نفسه على سد حاجاته الروحية أيضاً، كون الأسلام يراعي الذات الإنسانية والطبيعية والبشرية المكونة من الروح والجسد معاً. وهذا ما يؤكد القرآن الكريم. قال تعالى:

==الاقتصادية، وحسن الاختيار والتخطيط السليم للدولة الذي ألتسم في ظل العصر الأموي، بمركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، بينما ظل كلاهما لامركزياً في العصر العباسي، فعمت الفوضى والخراب. ينظر: الدليمي، جلال جميل سلمان، واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد للتاريخ والتراث العلمي العربي للدراسات العليا، (بغداد، 2005م)، ص36.

((وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب المفسدين)) [سورة القصص-آية 77].

2- يقوم بالاستناد على قاعدة الحلال والحرام:

تسعى النظم الاقتصادية الوضعية الى اشباع حاجات الانسان ورغباته المادية بغض النظر عن الطريقة أو الوسيلة التي تحقق ذلك، فهي لا تقيم وزناً للحلال والحرام.

بينما يعد الحلال والحرام في الإسلام مبدء يتبع وفق قاعدة أساسية في جميع شؤون الحياة، وبخاصة الاقتصادية منها، سواء كان ذلك في البيع والشراء، أو في العمل والأنتاج، أو في المأكل والمشرب والملبس، أو في امتلاك الأموال... أو غير ذلك في الشؤون الاقتصادية. وهذا ما يؤكد كتاب الله عز وجل بقوله: ((ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...)) [جزء من البقرة-الآية 188].

وفي السنة النبوية المطهرة، قال النبي الأكرم ﷺ: ((ان الحلال بيمين وان الحرام بيمين)).

3- اقرار الملكية الخاصة والعامة على حد سواء:

أقر السلام الملكية الخاصة وحماها، ووضع لها الضوابط فمثلاً أقر حق الإنسان في امتلاك ما يشاء في الأموال المنقولة وغير المنقولة (عقارات، ثروات مختلفة، وكل ما يتعلق بغذائه ومسكنه، وملبسه، ووسائل رفاهيته، وسعادته... على أن يكون الأمتلاك من الكسب الحلال، ومن مصادر مشروعة. ومن صور حماية الإسلام للملكية الخاصة قطع يد السارق المدان بالبينة والشهود، وبقرار شرعي أو قضائي، أو تنظيم للميراث.. وقد نظم السلام الملكية الخاصة لتؤدي وظيفة اجتماعية أو شرعية يؤديها المالك. ومن مظاهر هذا التنظيم وجوب مراعاة مايلي:

أ- اكتساب الملكية الخاصة بالحلال من المصادر المشروعة.

ب- التزام الملكية الخاصة في اخراج الزكاة، والالتزام في الأنفاق في سبيل الله تعالى.

ت- التصرف في الملكية الخاصة ضمن الحدود التي رسمتها الشريعة الإسلامية، فلا يجوز مثلاً اتلاف النقود وكسرها فتصبح تبرأ، وتؤثر على حجم التداول ويتأثر سعر الصرف سلباً، ولا حبس المال وكنزه، ولا يجوز الخروج عن حد الاعتدال في انفاق المال وصرفه بقوله جل في علاه: ((ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً)) [سورة الأسراء- الآية 29].

ث- أقر السلام الملكية العامة، كتملك وإدارة المرافق الأساسية كالطرق والأنهار والمراعي، وملكية المعادن في باطن الأرض، وملكية الأرض التي لا مالك لها إلا الله (وأن الإنسان مستخف عليها)، وملكية المساجد. في حين في الاقتصاد الحر دعه يعمل دعه يمر، ومسؤولية الدولة حفظ الأمن والنظام فقط. بينما رأينا تدخلاً مباشراً في أمريكا إبان الأزمة الأخيرة 2008م بشراء مصارف وشركات وضح الدولار الورقي في السوق...

4- الضمان الاجتماعي:

يحرص الإسلام على توفير المستوى اللائق للمعيشة لجميع الأفراد العاملين منهم، وغير القادرين عليه. فإذا تعذر عليه تحقيقه-لسبب خارج عن ارادته- كالمرض والعجز، والشيخوخة...فأن نفقته تكون واجبة على الدولة شرعاً، وقد اصطلح على تسمية ذلك (بضمان حد الكفاية). وأسس التكافل الاجتماعي، ولم يكتف السلام بذلك. بل فرض الزكاة (ركن عبادة) على كل مسلم حالم لديه مال يدور عليه الحول و(فائض عن حاجاته) يؤخذ منه نسبة 2,5% حق الله تعالى في الأموال والزرع والثروات.. تعطى الى المستحقين من الفقراء والمساكين والعاطلين، والغارمين، وفي البأساء زكاة تطهر النفس وتركية وتطهير لها بقوله عزوجل: ((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)) [سورة التوبة- الآية 103].

ومما تقدم تعد الزكاة من أهم الأركان التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، لأنها تدعم المركز المالي للدولة، وتعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الغير منظور والمحسوب لسد حاجات الآخرين حتى لا يشكوا ضغطاً على الدولة، وهو اجراء سليم يقضي على الفقر من جهة ويساهم في البناء الصحيح للدولة من غير ضغوط مالية، فضلاً عن أنه عملية ايمانية روحانية توحد المجتمع، وتجعله حالة واحدة كالبنيان المرصوص، كما أنها تدخل في تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتنتشر الألفة والمحبة بين الناس، وتجنبه الأنحدار والفساد بأنواعه.

5- العمل والأنتاج:

مجد الإسلام العمل، وشجع على بذل الجهد والمثابرة في انتاج السلع وتوفير الخدمات وتطويرها بقوله تعالى: ((فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه، واليه النشور)) [سورة الملك-آية 15].

وقد فرض السلام العمل على كل شخص قادر عليه، وعده حق مشروع وواجب، لأهميته في اعمار كوكب الأرض وأصلاحه كمستخلف عليه، وتكوين الأموال وتتميتها وفق شرع الله عزوجل، كما حث الأفراد على اتقان العمل وتطويره (الأبداع). كما أكدت السنة النبوية المطهرة على لسان المعلم الأول ﷺ بقوله: ((مأكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده...)) رواه البخاري، وأبن ماجة. وكان يقول أن النبي داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده. لحث العباد باتخاذهم الأنبياء أسوة حسنة وقدوة لكي تستقيم بهم الحياة الدنيا كمحطة الى الآخرة (دار القرار) ويكون الإنسان جزء من عملية البناء. اذ لاخير في أمة تأكل أكثر مما تعمل وتزرع.

ومن نافلة القول، أن الإسلام يمثل منهج متكامل للحياة، محبة وأخوة وتعاون وايتثار وسلام. لافيه تطرف ولا عنف ولا تبذير، ولا هجر ولا حتى ارهاب. وكل ما لصق بجلبابه يعبر عن افلاس محور الشر، الذي يفرخ الأرهابين للأعتداء على

المحرمات. لأن الأسلام دين تدبير وتخطيط سليم يسوده الحق والعدل والأنصاف، وهو دين الوسطية والقيمة.

وكما هو معلوم الى القارئ والسامع الكريم أن الكتاب في بابه الثاني يشمل على خمسة فصول مترابطة توضح بعض أسس المنهج الاقتصادي الإسلامي-الذي ينكره الجهلة والجاحدون-لأنه النقيض للعولمة وللأقتصاديات الوضعية في الوقت ذاته.كون العولمة أو البررة، وهي مرادفة للأمبريالية بكافة أبعادها من هيمنة استعمارية قسرية، وأستحواذ وسرقة لثروات وخيرات الشعوب بأساليب الغزو الفكري والثقافي والاقتصادي،وأختراق سيادة الدول ببهرجة استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات السريعة، والتي أصبحت وبالأعلى عليها أولاً،وعلى الغلبة ثانياً.. ونطلب من المجتمعات العربية والإسلامية، وبلدان العالم الثالث خاصة الى الاستفادة من الجانب الإيجابي القليل من تلك التقنيات مع توخي الحذر لوجود سيطرة مشددة عليها من أمريكا خاصة.

ثانياً: مفاهيم مهمة في المنهج المالي الإسلامي:

ويتمثل بالتطرق الى جملة من المفاهيم الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي المبني على قيم وخصال حقيقة وليس قيم السوق الاخرى التي تعتبر الربح غاية لجمع الثروة حتى لوكان على حساب الطبقات الكادحة (الفقيرة) حيث لاوجود للطبقة الوسطى، في حين يؤكد الاسلام أهمية القيم الشرعية (الدينية) والاخلاقية المرتبطة، وأخيراً المادية بعيداً عن الغش والتدليس، والتطفيف،... ولتوضيح حقوق المسلمين الانسانية في ثرواتهم وخيراتهم بعيداً عن التدخلات السافرة للقوى الاجنبية.. ومن هذه المفاهيم مايتي:

- أهداف التخطيط الاسلامي، ويتمثل بما يلي:

أولاً: بناء الفرد والمجتمع ويشمل ما يأتي:

1- بناء الفرد: وهو الغاية والوسيلة في المنهج الاقتصادي الاسلامي، ويتمثل بما يأتي:

- العبودية الكاملة لله: فهو خالق الكون الكبير الواسع، بكل ما به من عوالم ومخلوقات وأسرار، لا يحصيها، ويستعصي عليها الحصر، وكل منها لو دقق الانسان فيها النظر قليلاً، لوجد فيها قدرة الله واضحة، من قوله تعالى: ((وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه، وهدى ورحمة لقوم يؤمنون... والتي في الارض رواسي ان تמיד بكم، وانهار وسبلاً لعلكم تهتدون وعلاماته، وبالنجم هم يهتدون، افمن يخلق كمن لا يخلق؟ أفلا تذكرون؟)) [سورة النحل: الايات 3-17].

- مكانة الانسان: تحتل في العقيدة الاسلامية، اذ لاتعلو عليها سوى منزلة الله تعالى، حيث أعطي منزلة عن سائر المخلوقات وكرمه ورفع شأنه لقوله جل في علاه: ((اني جاعل في الارض خليفة)) [البقرة- 30].

وقوله تعالى: ((ولقد كرمتنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات..)) [الاسراء- 70].

- تغيير الفرد: ان الله قادر على التغيير في كل شئ، والقول المأثور: ((لا يغير الله ما بقوم مالم يغيروا بأنفسهم))، وقوله تعالى: ((وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه الى الله، ذلكم الله ربي، عليه توكلت واليه أنيب)) [سورة الشورى- 10]. وكان العربي قد تحول بشرعة الاسلام وقوانينه الى مسلم، دستور القانون ورائده العدالة، وما كان له الا أن يتبع ذلك بعد أن امتلك سمعه وقلبه وبصره.

- اعداد الفرد المسلم: يمثل اللبنة الحاسمة في بناء المجتمع الناجح بموجب توافر مايلي:

1- الاعداد الاخلاقي والتربوي.

2- الاعداد العقلي والبدني.

2- بناء المجتمع: يتشكل منها المجتمع، وأنفرد الاسلام بتحقيق هذه الغاية عن طريق القانون الالهي (الشريعة الاسلامية) وتضم بين جناحيها الاحكام التي جاء بها القرآن الكريم بعد أن فسرتها ووضحتها بالواقع العملي أحاديث المعلم الاول ﷺ. يذكر أن جزءاً كبيراً من مبادئ الاسلام لايمكن تطبيقها، الا عن طريق مجهود موحد لعدد من الافراد- أوما نسميه بالمجهود الاجتماعي- ولذلك فإن الافراد الاصحاء مهما صحت عزيمتهم، أن يصوغوا حياتهم على نحو يتفق مع تعاليم الاسلام دون أن يصوغ المجتمع الذي يعيش فيه شؤون حياته أيضاً في الاطار الذي رسمه الدين الاسلامي حسب: -

أ- الاخوة الدينية: المسلم أخ المسلم وفق العقيدة الاسلامية التي يعتنقها جميع المسلمين ايماناً ورضاءً وهي أساس الوحدة المنشودة، بقوله جل وعلا: ((انما المؤمنون أخوة...)) [الحجرات-10]. وفي السنة، يقول المصطفى ﷺ: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، ثم شبك بين أصابعه)) [صحيح البخاري، فتح الباري، باب 36، 449/10، حديث رقم (6026)]. وغلبت اخوة الايمان كل صلة سواها حتى صلة النسب، بقوله تعالى: ((لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو أخوتهم أو عشيرتهم)) [المجادلة- 22].

ب- التكافل الاجتماعي: يعد أهم لوازم الاخوة من خلال شعور جميع الافراد بمسؤولية بعضهم عن بعض، ويكفي الحديث الشريف: (حب لآخيك مثلما تحب لنفسك) و(الفقراء نصيب في مال الاغنياء) فلاحسد ولاغيرة طارئة، مجتمع

متحابب ومتجانس، وهذا في الواقع أحد قوانين الاجتماع الراقي، وعنصر من عناصر الحياة الطيبة، ويتوقف عليه كمال السعادة الانسانية للمجتمع، ويتمثل بما يلي:

أولاً- الجانب المادي: من خلال الجمعيات الخيرية الرسمية والاهلية، فضلاً لما تقدمه العوائل الكريمة والافراد، وأماكن العبادة. ويحذر الرسول الكريم (صلوات ربي عليه وسلم) من قطيعة المسلم لأخيه أكثر من ثلاث ليال بقوله: ((لايحل المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام)) [صحيح مسلم بشرح النووي، باب8، 353/16، حديث 2560].

ثانياً- الجانب الادبي: ويعني تعاون المسلمين المعنوي جميعاً بالتعليم والنصح والارشاد والتوجيه. وسمي في المحكم العزيز بـ(الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهي فريضة ملزمة على كل مسلم، بقوله: (الدين النصيحة، قالو: لمن يارسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأمة المسلمين وعامتهم) [المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، القاهرة1987م، ج3، ص228].

ج- العدل: ان السعادة البشرية والمجتمعية التي يسعون اليها تكمن في الاطمئنان على حقوقهم، من خلال اشاعة روح العدل بين الجميع، حتى مع الاعداء الذين يحملون لنا ونحمل لهم من الشنآن والبغض، بقوله تعالى: ((ولايجرمكم شنآن قوم على الا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى)) [المائدة-8].

ثالثاً: أثر بناء الفرد والمجتمع في تحديد الحريات الاقتصادية:

والتي تأخذ شكلين:

1- المحددات الذاتية: بأعتماد مجموعة من القواعد، التي خطط لها الاسلام سلوكاً وأدباً، وفق المفاهيم والاسس والركائز الایمانية المتعلقة بشؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتأتية بالاصل عن تربية ذاتية قائمة على الايمان

المطلق بالعقيدة، ويقوم على أساس أخلاقي لصالح الجماعة، لتحقيق رسالة الاسلام النهائية، بقوله تعالى: ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)) [سورة آل عمران - الآية-110]. وكذلك ضد التخلف، للاستفادة من الطاقات الشابة وتوجيههم نحو الطريق الصحيح والمجدي لخدمة الوطن والأمة.

2- المحددات الموضوعية: وتقوم على وضع القواعد والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية لتنظيم سير الحياة المستمدة مشروعيتها من الشرائع وتنسجم وتتطابق مع الفطرة الانسانية السليمة، ومع الغايات والاهداف المطلوب تحقيقها في حياة الفرد في اطار المنهج الاسلامي الشامل.. وتستمد قوتها التنفيذية من خلال ما تكلفت به الشريعة الاسلامية المتمثلة بالنصوص القرآنية والسنة النبوية، من منعها لنشاطات اقتصادية سلبية كتحريم الربا، ومنع الاحتكار، وقرض النقود، والغش، وحجر السفينة، والاتجار بالمحرمات، ومنع التبذير والاسراف، فضلاً الى أحكام وقوانين تنظيم الميراث والتركات.. بقوله تعالى: ((انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)) [المائدة -90]. و((أحل الله البيع وحرم الربا)) [البقرة-275]. كما يستهدف المذهب الاقتصادي الاسلامي من المحددات الموضوعية لتحقيق جملة من الاهداف: [ينظر: الاسدي، حسين علي قاسم، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الاسلامي، ص172].

أ- دفع الناس الى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته بدلاً من اللجوء الى وسائل كسب غير مشروعة.

ب- اغلاق منافذ تضخيم الثروات في أيدي قلة من الناس. ج- بناء علاقات اقتصادية بين الناس قائمة على أساس التكافل والتراحم والعدالة، بدلاً من التباغض والتنافر والتظالم والغش، وما يجلب من صراع وقلق اجتماعي في

حياة الناس. وأخيراً يتوخى الاسلام من جراء هذه الطرق تحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الانحراف، وتحقيق التوازن المجتمعي الاقتصادي⁽¹⁾.

السياسات التدخلية في المذهب الاقتصادي الاسلامي: ان فلسفة الثابت والمتحول في الفكر الاسلامي، يعتبر التدخل الحكومي من المرتكزات الرئيسية لتنظيم المجتمع المسلم، ذلك لان الدول تمنحه المقدرة على الاستيعاب والشمول، وتتضمن ما يأتي:

أولاً: حدود التدخل الحكومي: وتشمل تطبيق الثابت في الشريعة، لتلبية الحاجات المستقبلية للامة، وبما يناسب التطور الحضاري، من خلال زج العناصر المحركة وفقاً للظروف. وبذلك تمنح الاقتصاد الاسلامي صفة الاستمرار والصلاح لجميع العصور والمراحل.

ثانياً: مسؤولية الدولة: وحددها الاسلام بما يأتي:

- 1- الضمان الاجتماعي: حيث ألزم الاسلام بضمان معيشة أفراد المجتمع الاسلامي ضماناً كاملاً من خلال ما يأتي: التكافل العام، وحق الجماعة في موارد الدولة.
- 2- التوازن الاجتماعي: إذ عالج الدين الاسلامي قضية التوازن الاجتماعي معالجة جوهريّة من خلال مايلي: تنوع الشخصية، والقاعدة المذهبية للتوزيع: يقرر الاسلام في مذهبية الاقتصادي بأن العمل هو أساس الملكية ومالها من حقوق سواء أكان ذلك في مجال تثبيت الملكية، أو استخلافها، أو نقل الملكية. وتكفل الاسلام بتوفير الامكانيات اللازمة لكي تتمكن من تطبيقها للمبدأ، من خلال ما يأتي:

(1) ينظر: العسال، احمد محمد (الدكتور)، النظام الاقتصادي في الاسلام، مكتبة وهبة، ط2، (القاهرة، 1977م)، ص ص84-85.

أ- طبيعة التشريعات الإسلامية، التي تنظم الحياة الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية، سواء أكانت في الإنتاج أم الاستهلاك، والتنقيف باتجاه الوسطية في الاقتصاد وغيره.

ب- ايجاد قطاعات لملكية الدولة، واستثمار تلك القطاعات لتحقيق التوازن الاجتماعي.

ج- فرض موارد تؤخذ بصورة مستمرة، كجباية الزكاة، والفئ، وهنا على الدولة انفاقها واستخدامها بما يحفظ التوازن، ويخدم المصلحة العامة.

التخطيط الاقتصادي الإسلامي: ويقتضي الى بحث المسوغات التي تدفع الى ضرورة الاخذ بالعملية التخطيطية، طبقاً لمايلي:

1- ترتيب الاسبقيات والاولويات وتوزيع الثروة.

2- الاحتياجات الرئيسة والحريات.

3- النمو الاقتصادي والاستقرار.

اذ تميز الاسلام الحنيف في مجال ترتيب الاولويات، وتوزيع الثروة من خلال جميع أجهزة التوزيع على مرالتاريخ بمسؤولية التقاء حقوق الفرد بالجماعة، فهو لم يحل بين الفرد وحقه، وأشباع ميوله الطبيعية، وهو لم يسلب الجماعة كرامتها أو حياتها. هذا فضلاً الى أن الانسان يعد المحورالاساس لهذه العملية. ولكي تصبح الصورة واضحة عن التوزيع في الاقتصاد الإسلامي وجدنا من الضروري النظر في المسائل التالية:

أولاً: أسسس التوزيع: حيث يقوم الاسلام على الأسس الآتية:

- الاستخلاف.
- التكافل الاجتماعي.
- التضامن الاجتماعي.
- التفاوت المتوازن.

• عناصر الانتاج.

• شرعية التملك.

سنتطرق الى وجهة نظر المذهب الاسلامي في ما يتعلق بالأسس أعلاه، اذ قام الاسلام ليصحح مفهوم الناس عن الطبيعة والمادة وتسخيرهما للانسان بعقلانية، لتسير حياة الانسان، الذي خلقه الله عزوجل وتعالى اسمه بقبضته من طين الارض ونفخه من روحه، وحسن صورته في الارحام، قال عز من قائل: ((اذ قال ربك للملائكة اني خالق بشراً من طين فأذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين))⁽¹⁾. فهذه القيمة الانسانية، الا تستحق أن تحترم؟

ان التفكير السليم في أية قضية لابد أن يبدأ بالنظر في اصولها بمنهج شمولي يحيط بجوانبها ويربط بين أطرافها، ويلقي الضوء على ما استغلق على الفهم منها. والمصدر الاساسي لفهم الكون والانسان والكائنات كلها يرجع الى خالقها وبارئها، والى ما أوحى به الى الانسان من أمرها ليحسن الافادة منها، والتعامل معها، والقيام بالحق على شأنها، فثنائية الروح والمادة؛ تعني أن الحياة الانسانية تقوم على الصراع بين القيم والمعاني والمبادئ من جهة، وبين كل ما هو مادي من جهة أخرى، وعظمة المنهج الاسلامي تكمن في تحقيق الوسطية والتوازن بين المتقابلين. فالمادة الكونية في صورها المختلفة قد أقسم الله عزوجل بها بما يعني حث الانسان على دراستها للافادة منها والتعرف الى ما فيها من حقائق وأسرار دالة على عظمة الخالق وقدرته، فهي في جميع أشكالها مسخرة من قبل الله تعالى، لاستخدام الانسان بما يحقق الاعمار في الارض، والتوزيع يتحدد في ضوء أحكام الشريعة ونصوصها التي تنظر الى الانسان بوصفه خليفة الله في الارض، والانسان مستخلف عليها وليس مالكا، لان الملك لله الواحد الاحد فقط، لان الانسان سيعود الى بارئه حياً- أي تعود روحه اليه ويحاسب على كافة الاعمال في دنياه السابقة-

(1) سورة (ص)- الاية-71-72.

وأنفرد الدين الاسلامي بمزايا خاصة، كما أن الوصول الى أهداف وغايات المنهج الاسلامي الذي اعتبر الانسان الغاية والوسيلة في نفس الوقت، والمادة والتسخير، اللتان تطرقنا اليهما قبل الولوج في الموضوع.

أما المادة هي مخلوقة من العدم ولا تملك لنفسها خيرا ولا نفعا، الا بعد التعامل معها وتطبيعها لصالح الانسان. قال تعالى: ((وسخر لكم ما في السماوات وما في الارض جميعا منه، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون))⁽¹⁾.

ومفردة التسخير تعد من أقوى التعابير في الدلالة على التذليل للخدمة المستمرة والدائبة.. هكذا تكون طبيعة المادة في الرؤية الاسلامية، لكن أصحاب النزعة المادية قد شوهوا هذا المعنى الايماني للمادة، فأعتبروها الحقيقة الوحيدة المؤكدة التي يفسرون بها قضايا الكون والمعرفة والسلوك، وأعتقدوا خطأ ألا سبيل الى العثور على حكمة وراءها، ولجأوا الى محاولة تقنين هذه الافكار القاصرة في أنساق فلسفة خلعوا عنها صفة العلمية، وزعموا أن المادة ليست بلا بداية ونهاية، وأن الكون المادي يتصرف بضرورة داخلية (آليا) دون الحاجة الى علة مطلقة، وأن كل ما يحدث في الكون من الارض الى السماء يخضع لقانون أسموه (قانون الطبيعة) - وهؤلاء هم الفيزيوقراط (الطبيعيين) الذين ينسبون الحوادث المهمة الى الطبيعة - اذ بلغ تقديس هذه النزعة المادية المتطرفة والملحدة - حد جعل الموغلين منهم يقارنون بين الانسان والآلة ويشبهون اجزاء المجتمع كله بالآلة واجزاءها ويردون الحياة الى مجموعة اعضاء او وظائف تؤدي عملها وكأنها تروس في آلة ميكانيكية، ولا يجدون سوى العوامل الكيميائية والفسولوجية لتفسير الظواهر النفسية او الغرائز والانفعالات للحكم على توجهات الانسان وسلوكه.

وخلاصة ما يزعمه هؤلاء ان الكون والانسان لا يحتاجان البتة الى سبب غيبي ميتافيزيقي من وراء الطبيعة (ضرورة ومصادفة). وهذا ما تركز عليه

⁽¹⁾ سورة الجاثية، الآية-13.

الاحزاب التي تعتمد الاحاد، وتتكر للدين وتتفي والعياذ بالله وجود الله عزوجل خالق كل شئ بقوانين وحساب دقيق.

ولو اننا نحن المسلمين فهمنا ذاتنا وطبيعة تكويننا وفق تصورات عقيدتنا الوسطية المتوازنة بين ثنائية المادة والروح، لعرفنا المنطلقات التي تحرك وجداننا لدفع جهود نهضتنا على طريق الخير، بقوله جلا في علاه: ((وبكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات))⁽¹⁾. وهي ماياتي:

أ- الاستخلاف: يعد المبدأ الاساس المذهبي، الذي يقوم عليه التوزيع في الاقتصاد الاسلامي، فعلاقات أرضه وملزم بتنفيذ أوامره في كل جوانب العملية الاقتصادية ومنها التوزيع.

والاستخلاف لغة: يعني اقامة خلف ينوب مقام المستخلف على شئ ما ويقال خلف فلان فلاناً، اذا كان خليفته، ويقال أيضاً خلفه في قومه، بقوله تعالى: ((..وقال موسى لاخيه هارون أخلفني..))⁽²⁾.

ويقال لمن ذهب له مال أو ولد أو شئ يستعاض: أخلف الله عليك، أي رد عليك مثل ما ذهب، وأخلف وأستخلف، أي استقى وأستخلفه، أي جعله خليفته، والخليفة الذي يستخلف ممن قبله والجمع خلائف⁽³⁾. أما الاستخلاف لغة: فهو اقامة الغير مقامه ليقوم بعمله وبعلمه نيابة عنه ومنه استخلاف الامام غيره في الصلاة اذا سبقه الحدث من يتم بهم الصلاة⁽¹⁾، فالاستخلاف يعني النيابة أو القوامة بحسب

(1) سورة البقرة، الآية- 148.

(2) سورة آل عمران، الآية- 141.

(3) العسال، النظام الاقتصادي الاسلامي (م.س)، ص155.

(1) صقر، محمد فتحي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اطار الاقتصاد الاسلامي، مركز الاقتصاد الاسلامي/ المصرف الاسلامي للاستثمار والتنمية، 1408هـ-1988م، ص65.

مدرجات البشر الفقهية⁽²⁾، ذلك أن الله جل في علاه حدد للبشر وظائفهم بعد أن استخلفهم في الأرض وهي عمارتها بقوله تعالى: ((هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها))⁽³⁾، أي أمرهم بعمارة ما يحتاجون إليه من بناء مساكن وغرس أشجار وغيرها⁽⁴⁾.

ب- التكافل الاجتماعي: وهو من مسؤولية الدولة، التي تضمن لكل فرد مستوى لائقاً للمعيشة - حد الكفاية - تميزاً له عن حد الكفاف⁽⁵⁾. فهو رفع مستوى معيشة البشر وتحسينه بأنظام بما يكفل توفير حد الكفاية لجميع الأفراد، وتصبح معيشة الناس لا ضيق فيها⁽⁶⁾. كما مستوى الكفاية يتغير من مكان إلى مكان وفي كل زمان فهو أمر نسبي يتأثر بتطور المجتمع ومدى رفاهيته الاقتصادية لتطور المجتمع الإسلامي. وعلى الدولة تقع مسؤولية تحقيق الكفاية من خلال الإنفاق العام⁽⁷⁾.

ج- التضامن الاجتماعي: وبعد أن ضمن الإسلام حد الكفاية بما يحقق الأمن في الحالات الطبيعية، فإنه أيضاً دعى أتباعه إلى التعاون والتضامن والتكاتف فيما بينهم في الحالات الضرورية مما يصيب الأمة من محن وشدائد، وفي مثل هذه الحالة لا تستطيع الدولة أن توفر حد الكفاية لمجموع الأمة، فعلى المجموع أن يتعاون فيما يملك حتى تمر تلك الأزمات. فالإسلام لا يعترف بأحقية فرد في

(2) الكبيسي، صبحي فندي، القروض المالية الإسلامية الدورية وأثرها التوزيعي، أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، 1987م، ص 54.

(3) الفلجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص 38.

(4) سورة الزخرف، الآية-32.

(5) سورة النحل، الآية-71.

(6) العقاد، عباس محمود، الفلسفة القرآنية، دار الإسلام، (القاهرة، 1973م)، ص 259.

(7) الجوهري، اسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح، أحمد عبدالعزيز، (مصر)، ج 4، ص 1356-1357.

اشباع ما زاد على الحاجات الضرورية طالما أن موارد الجماعة تعجز عن توفير حد الكفاية⁽¹⁾.

د- التفاوت المتوازن: ان الاقتصاد الاسلامي لا يمنع من تفاوت الدخول للأفراد وفق ما يحصلون عليه جراء عملهم كلاً حسب قدرته، وخصائصه الذهنية والجسدية في ضوء الضوابط الاسلامية، وأشار القرآن الكريم بوضوح بقوله تعالى: ((نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون))⁽²⁾، وبقوله جلا في علاه ((والله فضل بعضكم على بعض في الرزق))⁽³⁾. ان النصوص القرآنية توضح بما لا يدع مجالاً للشك الرؤيا الالهية في مجال التفاوت في القوت والارزاق ووضع حدود الكفاية انسجاماً مع الطبيعة الانسانية التي تقرر اختلاف الافراد في خصائصهم وقدراتهم العقلية والجسدية، ويقود ذلك الى اختلاف دخولهم ومستوياتهم المعيشية⁽⁴⁾.

وأشترط الدين الاسلامي الحنيف من أن هذا التفاوت يجب أن يكون منضبطاً ومتوازناً وفي ضوء تعاليم الاسلام⁽⁵⁾. كما تهدف الى تغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، من خلال جملة من التنظيمات، ومن أبرزها صندوق الزكاة، الذي يشغل مكانة بارزة في الحد من الارتفاع الكبير في دخول شريحة من المجتمع، ولكي لا تكون دولة للاغنياء على حساب الفقراء، وبذلك نصل الى مجتمع غير متوازن ومتناقض، وقد تشيع فيه الجريمة والفساد. فالاسلام لم يدع مكاناً الا وأدخل النور اليها، فأسس قاعدة فقهية جعل للفقراء حقاً في مال الاغنياء ليبعد الحسد

(1) قلعه جي، محمد رواسي وحامد صادق فينجي، معجم لغة الفقهاء، (بيروت، 1985م)، ص 60.

(2) عودة، عبد القادر، المال والحكم في الاسلام، ص 20.

(3) سورة هود، الآية-61.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 9، ص 56.

(5) الفنجري، محمد شوقي، (الدكتور)، المذهب الاقتصادي في الاسلام، 207.

والصدام المحتمل، وليصل بالمجتمع المسلم الى حالة واحدة ليحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. ولاننسى أن الاسلام قد حفز وشجع على العمل في نفس الوقت، ولم يترك أبناءه كونهم يمثلون الغاية والوسيلة في المنهج الاسلامي، لا بل عده عبادة.

هـ- عناصر الانتاج: أن علم الاقتصاد الاسلامي يشير الى أن عناصر الانتاج هي: العمل ورأس المال والارض، وبتضافر تلك العناصر الثلاث تتحقق العملية الانتاجية اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتوفير السلع والحاجات والخدمات، التي تكون في متناول الجميع، وبذلك تتحقق الكفاية الجماعية للمجتمع، ومن ثم يحدد لها العوائد التي تستحقها نتيجة المشاركة في الانتاج والتوزيع.

و- شرعية التملك: يقر الاقتصاد الاسلامي بشرعية التملك وجوازها، كونه يجعل من الملكيه اداة ثانوية للتوزيع، بعد التعرف على الاسس التي يستند عليها، وللوصول الى ذلك كان لا بد معرفه المراحل التي يعتمدها هيكل التوزيع الاسلامي.

مراحل التوزيع في الاقتصاد الاسلامي:

ويشتمل على المراحل التالية:

1- المرحلة الاولى: وهي مرحلة التوزيع القاعدي او ما يسميه البعض بتوزيع الموارد الطبيعية⁽¹⁾. والمقصود به عملية اعادة توزيع الموارد الطبيعية قبل الانتاج ويمثل هذا التوزيع وفقا لمبدأ الملكية في الاسلام بشكليه الفردي والاجتماعي، أي ملكية الامة، وملكية الدولة تنظيميا لظاهرة الملكية والاقرار بها، وبذلك وضع الاسلام اللبنة الاساسية التي يقوم عليها التوزيع القاعدي.

(1) دنيا شوقي احمد، الاسلام والتنمية الاقتصادية، ص 264.

وفي هذا المجال يمكن تقسيم الموارد الطبيعية بحسب نظام الملكية على مجموعتين:

أ- المجموعة الاولى: والتي تختص بالملكية العامة، وتشمل جميع الموارد ذات النفع العام التي يحتاجها جميع افراد الامة كالمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والخدمات العامة والثروات الطبيعية، كالمعادن السائلة والصلبة والغازية والمناجم وغيرها⁽¹⁾. ولا يفوتنا ان نقول ان عملية التوزيع في هذه المجموعة تعتمد على الحاجة الملحة فقط، اي الحصول على مقدار حاجته فقط وليس له الحق بمنع الغير منها وفقا لاحكام القاعدة الصادرة عن الرسول الكريم ﷺ بقوله: ((الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار))⁽²⁾.

ب- المجموعة الثانية: وتختص بالملكية الفردية، وتتعلق ببقية الموارد الطبيعية التي لا تتصف بخاصية الموارد السابقة كالارض التي لا تخضع للملكية العامة، والثروات الحيوانية الموجودة في المياه وحيازة المباح وغيرها، والتي يكون العمل وسيلته الوحيدة لاكتسابها. وهكذا يتبين ان التوزيع القاعدي (ما قبل الانتاج) يقر بادانتين (التوزيع والعمل).

2- المرحلة الثانية: توزيع الثروة المادية: وهي من مراحل التوزيع في الاقتصاد الاسلامي، وفيها يكون توزيع الثروة المنتجة والمرتبطة بعملية الانتاج، والمتوقفه عليها، لانه يعالج النتائج التي تسفر عنها، لان العملية الانتاجية المنوه عنها تستدعي الوقوف على دراسة عناصر الانتاج وهي:

اولاً: الارض: يعد الاستخلاف الفردي في الارض امرا شرعيا في نظر الاسلام امرا شرعيا في نظر الاسلام، وما دام قد تم الاستخلاف وفق ضوابط

(1) ابو زهرة، محمد التكافل الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي، (القاهرة، بلا)، ص25.

(2) ابو عبيدة، الاموال، ص413.

ومحددات منظمة لعملية التملك، لذا يقر الاسلام بمشروعية حصولها على مقابل⁽¹⁾، بشرط اشتراك العمل فيها وفق الشريعة الاسلامية.

ثانياً: رأس المال: يأخذ رأس المال في العملية الانتاجية شكلين: نقدي وعيني، ولكل من هذين الشكلين احكامه الخاصة في الاقتصاد الاسلامي وكما يلي:

الشكل النقدي: معلوم ان الاسلام لا يقر بالعائد المحدد (الفائدة) والتي ينظر اليها كربا محرم، الا انه يعترف بالعائد غير المحدد (ربح او خسارة) وهو يتوقف على نتيجة العمل، ويبغي الاسلام من جراء ذلك ان يساهم رأس المال ايجابيا في العملية الانتاجية، اي ان يكون له عملا اقتصاديا محددا، وهذا يتحقق من خلال مشاركته المباشرة في العملية وبذلك يستحق جزء من ربح المشروع اذا حقق ربحا، في الوقت الذي يتحمل جزء من الخسارة اذا خسر. لان الاسلام ينظر الى الفائدة (الربا) من انها تسبب اضرارا اقتصادية واجتماعية للمجتمع لان الربا لا يضيف شيئا الى ثروة الامة ولم يخلق فرص عمل، كما انه يحجب النقود عن التداول. وبعبارة اخرى فالفائدة هي استقطاع جزء من مال المقترض دون ان يحدث هذا القرض زيادة وبذلك فان الزيادة التي تأتي لاموال بعض الناس عن طريق الربا هي زيادة ظاهرية وليست واقعية⁽²⁾.

الشكل العيني: والمقصود به ان رأس المال العيني ينظر اليه الاسلام على انه عمل مخزون، لذا فانه يبيح لصاحبه ان ينال عائدا نظير مساهمته في العملية الانتاجية على اعتبار ان العمل مختزن في اداة الانتاج، ولذلك اجمع المفكرون الاسلاميون على شرعية مكافئة رأس المال العيني، ومن حق صاحبه ان ينال عائدا محددا نظير المساهمة، كما هو في جواز الاجارة للدورة والدوار والثياب وغيرها

(1) الطحاوي، ابراهيم، الاقتصاد الاسلامي، مذهباً ونظاماً، (القاهرة 1974)، ج1، ص265.

(2) العسال، احمد محمد، النظام الاقتصادي الاسلامي مبادئه وأهدافه، ص88.

من رؤوس الاموال - المادية - وله الحق في حصوله على جزء من ناتج العملية اي يشارك في النتيجة⁽¹⁾.

ثالثاً: العمل: ويحتل مكانه هامه في الاقتصاد الاسلامي ويعد اقدس القيم التي يرفعها الاسلام الى مصاف العباد. والعمل في ضل مبدا الاستخلاف يحصل على عائده، اما بشكل محدد وهو الاجر او في شكل غير محدد وهو الربح⁽²⁾. ففي الاولى يدعى اجرا في عقد الاجارة الذي يحدد طبيعة الخدمة التي يؤديها العامل والاجر الذي يستحقه، وتنظيم قواعد الاجارة طبقا للشريعة الاسلامية⁽³⁾. وفي هذه الحالة يحصل العامل على عائده (اجره) نتيجة المشاركة في العملية الانتاجية، ومن المناسب ان نقول ان الاسلام في كلا الحالتين مارتي الذكر، يوجب الاسلام ان يكون مستوى الاجور مجزيا وكافيا لتحقيق مستوى الكفاية، لكي لا تتسع الفجوة في المعيشة بين الاجير ومستوى معيشة غيره، مجسدا في ذلك قول الرسول الكريم ﷺ: ((من ولي لنا عملا فلم تكن له امرأة فليتزوج امرأة، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ له مسكناً، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا....))⁽⁴⁾، وقوله ايضا: ((اخوانكم خولكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس))⁽⁵⁾.

يذكر ان ابو عبيد قال للخليفة عمر بن الخطاب ﷺ: ((ان استعملت اصحاب رسول الله ﷺ فاغنهم بالعماله عن الخيانه))، وعلق على ذلك ابو يوسف في كتابه

(1) المصري، رفيق، مصرف التنمية الاسلامي، (بيروت 1977)، ص275.

(2) الفنجري، محمد شوقي، الاسلام والمشكلة الاقتصادية، ص69.

(3) السعيد، صائق مهدي، عقد العمل والاجور في الاسلام، ندوة الاقتصاد الاسلامي، عمان، الجامعة الاردنية 1983م، ص151.

(4) ابو عبيد، الاموال، ص377.

(5) البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ج3، ص149.

بقوله: ((اجزل لهم في العطاء والرزق لا يحتاجون))⁽¹⁾، وذكر الماوردي: ((تقدير العطاء معتبر بالكفاية))⁽²⁾.

حدود التدخل الحكومي:

ان مسألة التدخل الحكومي كانت موجودة منذ نشأت الدول، لكن بدرجات وبحدود متفاوتة ففي المنهج الاسلامي تتدخل الدولة لاستباب الامن والنظام، وتحقيق العدل وحماية مصالح الافراد والمجتمع والدفاع عن الحريات ونبذ السلوكيات والممارسات التي تتقاطع مع الشريعة السمحاء، ومحاسبة المقصرين والغشاشين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن سياسة المنهج الاقتصادي الاسلامي للدولة الاموية التي تقوم على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وفي ظل الحكم العباسي فهو مركزي التخطيط والتنفيذ، ومال الخراج من الاراضي الاسلامية الواسعة يدخل الى ديوان الخراج ويصنف، ثم يقوم الخليفة بالصرف، أو يخول من يراه.

بينما في ظل النظام الرأسمالي الذي يعتمد على مقولة كينز وديكارت (دعه يعمل دعه يمر) أي لامركزية التخطيط والتنفيذ، وحدود الدولة تقتصر على تقديم الامن والحماية والمشورة اذا دعت والنظام، لكن منذ أزمة 1933م و2008م في الولايات المتحدة الامريكية وجدنا الدولة قد تدخلت لانقاذ مؤسسات ومصارف من السقوط والافلاس، وأستغلت قدرتها العسكرية لخدمة اقتصادها الداخلي وشركاتها المتعدية الجنسية.

وبذلك استمرت تهيمن على الأوضاع الداخلية والخارجية، وتجند لها خوفاً من الأنهيـار التوسونامي الجارف، والذي لازال يعالج بحقن الدعاية المضللة وضخ النقود الورقية (التوريق) والقيام بأعتداءات على دول العالم الإسلامي والثالث لكبح

(1) ابو يوسف، الخراج، ص 122.

(2) الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 205.

جماح نهوضها من جهة، ولتغيير وجهة الرأي العام نحوها، وألهاؤه عن مشاكله ومعاناته الداخلية المزمّنة، حيث خط الفقر ينسحب سريعاً، وأغلب المهاجرين والعبيد خاصة يبحثون عن طعام وموئ.. ينتشرون في الشوارع والحدائق صيفاً، وفي البنايات والأنفاق شتاءً...

في حين يقوم النظام الاشتراكي على المركزية في التخطيط والتنفيذ من خلال التدخل المباشر ودعم القطاع العام لاعادة التوازن في السوق. وهذا ما أنتهجته بعض الدول العربية والإسلامية لأسباب اقتصادية واجتماعية وعقائدية (عقيدتها الشرقية في التسليح والتخطيط والبرامج الاقتصادية) والاعتماد على المناهج والتدريس والتدريب الشرقي.. وما لفت نظر الكثير من أن الغزو الأمريكي للعراق قد استهدف مؤسسات القطاع العام منذ الهجمات التسعينية الأولى للعراق وما رافقه من حصار ظالم بقصد تخريب النفوس ليسهل اختراق العراق، وتكثّل بغزو العراق في 2003/4/9م وحطموا كل شيء بما فيه مؤسسات وأسواق ودوائر القطاع الاشتراكي، الذي كان يعمل توازن بين العرض والطلب بشكل صحيح ونسبة الفقر محدود جداً. جاء المحتل وأستهدف المصانع كافة والزراعة ليقوم بالخصخصة ويفرض سياسة الاقتصاد الحر وليحول البلد الى مستهلك وغير منتج لربطه بأقتصاده، وجعله مطية سهلة، وشموله بالازمات، مثل ما حصل في ازمة 2008م الأمريكية.

ولايفوتنا أن نقول أن تدخل الدولة لا يقتصر على تطبيق الثابت في الشريعة، وإنما يمتد لتلبية الحاجات المستقبلية للامة وبما يناسب التطور الحضاري. فهي تحرص على تطبيق الثابت من ناحية، وتضع من ناحية اخرى العناصر المحركة وفقاً للظروف، وبذلك تمنح الاقتصاد الاسلامي صفة الاستمرار والصالح لجميع العصور والمراحل. وعلى هذا جاءت القواعد الاصولية لتفيد عموم أحكام الشريعة وشموليّتها، لتكون أكثر استيعاباً للحالات المستجدة في المجتمع، ومن تلك القواعد

مثلاً: ((العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب))⁽¹⁾. ومنها أيضاً: ان اللفظ الدال على الكل دال على جزئه مطلقاً⁽²⁾.

ومن جانب ثان، فإن طريقة الاسلام في تنظيم المجتمع قد جرت بفرض تعاليمه بمقتضى العقيدة استناداً الى الرغبة والاختيار، فأذا ما استجاب الافراد لها وعملوا بمقتضاها خفف عبء الدولة في تحمل مسؤوليتها. أما اذا أحجموا عن تنفيذها وامتنعوا عن الالتزام بها حصل تدخل الدولة وفقاً للظروف والحالات التي تستوجب التدخل لصالح المجتمع⁽³⁾. وأن حدود تدخل الدولة الاسلامية غير محدود في ضوء النصوص الشرعية، لتشمل كل فعل مباح تشريعياً بطبيعته، بمعنى آخر أن كل عمل أو نشاط لم يرد فيه نص تشريعي يدل على حرمة أو وجوبه، يسمح لولي الامر أن يجتهد فيه ويعطيه صفة ثانوية، واذا أمر به، أصبح واجباً. استناداً للقاعدة التي توجب الاخذ بمصالح الناس ودفع المفسد عنهم، فطاعة الامام واجبه بالاتفاق لقوله تعالى: ((واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم))⁽⁴⁾، ما لم تظهر منهم مخالفة شرعية، وما لم يكن في طاعتهم تحليل لمحررم او تحريم لحلال. روي عن عبادة بن الصلت أنه قال بايعنا رسول الله في منشطنا ومكرهن وعسرنا ويسرنا وان لا تنازع الامر اهله الا ان تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان⁽⁵⁾، وقد ذهب الى ذلك جمهور اهل العلم⁽⁶⁾.

(1) البیضاوی، نهاية السؤال شرح منهاج الاصول للاستوي، (بيروت، بلا)، ج2، ص477.

(2) القرافي، الفروق، ج1، ص134.

(3) العربي، محمد عبدالله (الدكتور)، محاضرات في الاقتصاد الاسلامي وسياسة الحكم في الاسلام، ج1، ص157.

(4) سورة النساء، الآية-59.

(5) البخاري، صحيح، ج9، ص ص59-60.

(6) العوجي، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين البخاري، الروضة الندية شرح الدرر البهية، تح، عبدالله ابراهيم الانصاري، المكتبة العصرية، (بيروت، بلا)، ج5، ص ص519-522.

أما الأفعال التي تثبت شرعاً تحريمها بشكل قاطع كالربا على سبيل المثال، فليس من حق ولي الأمر التدخل في حكمها بزعم المصلحة، كما أن الفعل الذي حكمت الشريعة بوجوبه كانفاق الزوج على زوجته وعياله مثلاً لا يمكن لولي الأمر أن يمنع عنه بحجة أن فيه إرهاباً للزواج. ذلك أن طاعة ولي الأمر إنما أوجبها الله في الآية الكريمة: ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ))⁽¹⁾، بشرط أن لا تكون هذه الطاعة قائمة على معصية على أساس الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ بقوله: ((السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو أكره ما لم يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة))⁽²⁾.

(1) سورة النساء، الآية-59.

(2) منصور، علي ناصف، التاج الجامع للأصول في حديث الرسول، ط2، (مصر: بلا)، ج3، ص4.

الْقَصِيدَةُ الثَّانِيَّةُ

**الصيرفة في بلاد العرب
تاريخياً**

الصيرفة في بلاد العرب تاريخياً

عرفت أرض العرب الصيرفة قديماً من خلال التعامل المالي والتجاري وكما

يأتي:

1. قبل الاسلام: تعتبر الصيرفة من الانظمة المالية التي واكبت النشاط الاقتصادي والتجاري، ولدينا مايشير الى أن مهنة الصيرفة قد مورست في البلاد العربية، لاسيما في العراق، وأسهمت بشكل فاعل في تنظيم الحياة الاقتصادية والمالية، وبخاصة النشاط التجاري والمالي. اذ لدينا ما يشير الى وجود (120 مادة) في شريعة حمورابي الذي حكم للمدة من (1728-1686 ق.م) عالجت القضايا المصرفية والتجارية⁽¹⁾. وأسس في مدينة بابل (بيت ايجيبي التجاري)، الذي بلغ أوج نشاطه في عهد الملك نبوخذنصر، الذي حكم للمدة من (604-561 ق.م)، حيث مارس معاملات القروض والبيع بالنسيئة والحوالات المالية والصيرفة والايذاع بين عدة مدن⁽²⁾. وعثر على مجموعة من الرقم الطينية من العهد الاشوري، يرجع زمنها الى بداية الالف الثاني ق.م، فيها معاملات مصرفية وتجارية دقيقة⁽³⁾. وأشارت النصوص التاريخية الى وجود نشاط مصرفي في مدينة الحيرة، والمدائن، والموصل، والانبار... قبل أن تحررها الجيوش العربية الاسلامية، حيث كان الصيارفة يقدمون خدمات مالية؛ كأعطاء القروض، ومبادلة العملات النقدية لتسهيل أمر النشاط التجاري في الاسواق⁽⁴⁾. وبعد أن

(1) باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص436.

(2) السعدي، أمل عبد الحسين، الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني الى القرن الرابع الهجري، اطروحة غير مطبوعة، صص104-105؛ وينظر: الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، ص169.

(3) باقر، طه، مقدمة، (مرس)، ص437.

(4) وينظر؛ السعدي، أمل، الصيرفة والجهيزة (مرس)، ص104. وينظر: غنيمه، يوسف، الحيرة المدينة والمملكة العربية، (بغداد، 1936)، ص93.

ركزنا على العراق، ننتقل الآن الى مصر، اذ نجد في تاريخها القديم، قواعد وأحكام لها علاقة وثيقة بمعاملات البيع والشراء والايداع والاقرض، والاستثمار، وكذلك وجدت في مدن بلاد الشام⁽¹⁾ أيضاً.

والان نتطرق الى شبه الجزيرة العربية، والتي تشمل مدن الحجاز الرئيسية، مثل مكة، والمدينة (يثرب)، ومدن اليمن السعيد، وجدت نصوص تشير الى أعمال مصرفية نشطة كونها تمثل محطة تجارية مهمة، بحكم وقوع شبه الجزيرة العربية قرب حدود الامبراطورية البيزنطية، التي كان جل نقدها من الدنانير الذهبية، والدولة الساسانية التي أغلب نقدها من الدراهم الفضية⁽²⁾. كل ذلك أسهم بشكل فاعل في ايجاد اعمال مصرفية نشطة. كما ان وجود مكة والمدينة وسائر مدن اليمن خارج نطاق نفوذ الامبراطوريتين السابقتين، ما جعلها تتمتع بحرية واسعة في ممارسة مبادلة العملات النقدية، فقد اشارت النصوص الى اشتغال العباس بن عبد المطلب، عم الرسول الكريم ﷺ بالصيرفة، فكان يقرض الناس مقابل فائدة متفق عليها- الربا- وقد أشار الرسول ﷺ الى ذلك في خطبة حجة الوداع، فقال: ((فمن كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها. وان كل ربا موضوع، ولكن لكم رؤوس اموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون، قضى الله ان لا ربا، وان ربا عباس بن عبد المطلب موضوع كله))⁽³⁾. ووردت عبارة موضوع كله تحت قدمي، كما وردت ايماءات في هذا النص تشير الى الجمع، وهذا يدل على وجود عدد غير قليل من الصرافين في مكة ويثرب وغيرهما من مدن الحجاز.

(1) باقر، طه، مقدمة، ج2، ص ص181-182.

(2) المقرئزي، تقي الدين احمد بن علي، اغاثة الامة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، (حمص، 1956)، ص48. وما بعدها. وينظر: ابن عبد ربه، احمد بن محمد، العقد الفريد، دار الجيل، (بيروت، 1953)، ج7، 156.

(3) ابن هشام، عبد الملك بن هشام، تهذيب سيرة ابن هشام (من قبل عبد السلام هارون) منشورات المجمع العلمي الاسلامي، (بيروت 1373هـ)، ص371.

ومن المؤكد، فقد كان الصرافون يتولون تقدير قيمة النقود بحسب وزنها، وما تحتويه من المعدن الثمين (الذهب أو الفضة). وعندئذ تبرز أهمية الصراف الذي يجب ان يكون على اطلاع تام، ومعرفة كافية، بطبيعة المعادن التي تسك منها النقود، ليميز جيدها من رديئها ويستخدم اللسان والعدسة، كما يجب ان يكون الصراف على دراية تامة بوحدات الوزن التي توزن بها النقود⁽¹⁾، لتحديد القيمة، ومعرفة التبر (النقود المقروضة) يلاحظ جدول الاوزان ضمن الملاحق.

وان اماطة اللثام عن واقع اقتصادي ومالي عربي ذو جذور ضاربة في الاعماق يعد متقدما ضمن المرحلة آنذاك، تم تجاهله بتعمد من قبل أمريكا والغرب، لكن لا يصح الا الصحيح، وسيعترف عموم الغرب بالدور العربي والاسلامي، بعدما اعترفت الدولة المستعمرة بريطانيا بسلسلة اجراءات داخلية لاستخدام الشريعة الاسلامية، واعتراف القضاء البريطاني بتلك التطبيقات الشفافة، وسمح باقامة معارض اسلامية على اراضيها...الخ.

مشروعية عمليات الاقتراض:

سمح المنهج الاقتصادي العربي الاسلامي بعقد عمليات الاقتراض الخالية من الفائدة (الربا)، لتصبح عملية الاقتراض عندئذ بمثابة قربى الى الله تعالى، لما فيها من تيسير لامور الناس، وتفريج كربهم. ومع ذلك فإن نهج الدولة الاقتصادي والمالي يكره للانسان الدين الا عند الضرورة الداعية⁽²⁾. وما لاشك فيه، فإن عمليات الاقتراض الخالية من الفائدة تسهم في تنشيط العمليات الاقتصادية في الاسواق، وتبعد المقرض عن المساءلة المكروهة. ولاهمية الجانب الايماني والروحي بالدين الاسلامي ورموزه، فقد روي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ان

(1) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص38. وينظر: المقدسي، محمد بن احمد، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، مطبعة بريل، (اليدن 1906)، ص ص339-340.

(2) الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسين، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، دار الكتاب العربي، (بيروت 1970)، ص304. وينظر: سيد، سابق، فقه السنة، ج3، ص ص182-183.

الرسول الكريم ﷺ قال: ((ما مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين، إلا كان كصدقة مرة))⁽¹⁾. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ((رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض ليستقرض إلا عن حاجة))⁽²⁾.

عد عقد القرض، عقد تمليك، أي يجوز للمقرض التصرف بالمال الذي اقترضه في أي وجه من وجود النشاط الاقتصادي والمالي المشروع، الذي يرى أنه يدر عليه فائدة، وعادة يرد المقرض القرض مثله أو عينه، ما لم يتغير بزيادة أو نقص. فأن تغير وجب رد المثل))⁽³⁾.

واكد الرسول الكريم ﷺ على ضرورة استيفاء القرض بالاحسان، فقال: ((رحم الله سهل البيع، سهل الشراء، سهل الاقتضاء، قال الامام الغزالي؛ فليغتنم دعاء رسول الله))⁽⁴⁾. ومن استقرأ الاحاديث، نتوصل الى أن المنهج الاقتصادي العربي الاسلامي قد ركز على المقرض بأن يبادر هو الى تسديد القرض الذي أخذه، دون أن يكلف المقرض مشقة أن يسير اليه، أو يقايضه. قال الرسول الكريم ﷺ: ((خيركم أحسنكم قضاء))⁽⁵⁾. وهذا التوجيه يؤدي الى حسن المعاملة والالتزام بالاداء من دون مشاكل تذكر.

ولأننسى دور الصرافين في هذه العملية الاقتصادية المصرفية، فهم المسؤولون في الدولة منذ قيامها، ولذلك عمدت بأقامة اسواق معينة في المدن التي

(1) سيد سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(2) الغزالي، محمد بن محمد، احياء علوم الدين، دار الندوة الجديدة، (بيروت بلا) ج2، ص81. (أخرجه ابن ماجه). وينظر: سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(3) سابق، فقه السنة، ج3، ص183.

(4) الغزالي، احياء علوم الدين، ج2، ص81.

(5) الغزالي، (مصن)، ص82.

مصروها بقيادة القائد العربي سعد بن أبي وقاص في العراق، من خلال توجيهات الخلف الصالح للقائد والموجه ﷺ حيث لم يحدوا عن نهجه قيد أنملة (أي التمسك بالسنة النبوية الشريفة). فكانت البصرة والكوفة، وواسط، وبغداد، والأنبار وسامراء.. في العراق حاضرة الخلافة، والفسطاط (عمر بن العاص) في أرض الكنانة-مصر، والقيروان - تونس الخضراء في أفريقية (عقبة بن نافع) وكانت تلك المدن الاقتصادية المهمة يمارس فيها عمليات الاقراض وتقديم القروض وصرف النقود ومبادلتها⁽¹⁾. وكانت للصيارفة أساليبهم ووسائلهم الخاصة التي من خلالها يفرزون النقود السليمة العيار والنقاوة عن النقود المغشوشة أو المزيفة أو التبر. ومن هذه الوسائل: لمس القطعة النقدية، وتذوق طعمها باللسان، أو فحصها بالنار، أو بمادة كيميائية معروفة لديهم⁽²⁾.

ولخبرة الصيارفة في هذا الميدان وراستهم المهنية، لجأ اليهم التجار والباعة، وأحياناً عامة الناس ليتأكدوا من سلامة النقد ووزنه الذي يقبضونه ثمناً لسلعهم. خاصة إذا كان المشتري شخصاً غير معروف لديهم. وفي هذا المضمار روي أن الشاعر البعيث المجاشعي التميمي، قدم مكة المكرمة في خلافة عبدالملك بن مروان للمدة من (65-86هـ) طالباً مساعدة أهلها في قضاء دين عليه، ((وكان الرجل من قريش يأتي بالشئ يحمله فيقول: لأقبله حتى يجئ معي الى الصراف حتى ينقده ويزنه))⁽³⁾. وبأماكن الناس مراجعة الصرافين وأستبدال الدراهم الفضية بدنانير ذهبية على وفق سعر الصرف⁽⁴⁾.

(1) اليعقوبي، البلدان، ص71 وص246. وينظر: الخطيب البغدادي، (بغداد، بلا)، ج1، ص80. وينظر:

ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص14. وينظر: ماسنيون، خطط الكوفة، ص13.

(2) السعدي، الصيرفة، صص110-112.

(3) الاصفهاني، ابو الفرج علي بن الحسين، الاغانى، مطابع كوستانتينوماس، (القاهرة 1963)، ج16، ص232.

(4) الصابي، الوزراء، ص84.

وقد تشدد المسؤولون في الدولة العربية الاسلامية في معاقبة من يتلاعب بوزن النقود وعيارها، وكانوا ينزلون بهم أقسى العقوبات⁽¹⁾. ولشيوع استخدام الصكوك الحكومية والخاصة، وسهولة حملها، وضمان صرفها كوثيقة استحقاق تصرف في موعدها المثبت-وليس صكوك اليوم في ظل التعولم اذ ازدادت المخاطر والتزوير والنصب والاحتيال- وهذا فرق جوهري بين المنهجين، فالاسلام يصقل الجسم ويروضه من خلال الروح التي تتعود على اطاعة الله عزوجل ومخافة غضبه، لذا تجد الانسان المؤمن يحسب لكل خطوة الف حساب وليبتعد عن الشبهات، ويدقق في ممارساته، ونجده كثير السؤال في طلب الفتاوى خوفا من الانزلاق والغفلة، بعكس الاخرين الذين يأكلون السحت الحرام ويعرفون ان حكامهم قد سرقوا لهم الثروة والعيش على حساب الاخرين، ثم يلجأون لانتخاب رئيسهم مرة اخرى، ويسوقون مفاهيم أوجدها الاسلام منذ قرون خلت(من يضحك على من؟) أهذه الديمقراطية والحرية الكاذبة؟ التي تسوق بعدما نجحوا بأيجاد الفراغ والقطيعة مابين الحكام والشعوب من خلال أدوات ومفخخات العولمة الظالمة بالتدخل السافر في شؤون بلدان العالم الثالث، وبلدان الجنوب عامة، كرفع الاسعار، والتضخم المستورد، الى خصخصة القطاع العام (وسيلة الدولة للفقراء)، لكي لا تقطع شعرة معاوية بينهما، وتدمير القطاع الزراعي والبنية التحتية، الى الحرب النفسية...، ومرحبة بالدكتاتوريات، وينطبق عليها الوصف (تقتل القتل وتمشي بجنازته) هذا أحد الوجوه القبيحة للعولمة، ومن الامور الملفتة للنظر أن كل أمريكي وغربي يمتلك شئ من الاخلاق قد رفض أن يحسب عليها وهاجمها(كوزير الاقتصاد الأمريكي السابق المستقيل /جوزيف سيلت غبليتز، (في ادارة كلنتون) بينما قبلها وولفتز- من اليمين المتطرف، مساعد رامسفيلد (والذي انكفأ دوره بعد فضائحه الاخلاقية) بأستباحة قتل العراقيين الابرياء من جراء أكاذيب ملفقة، وجنسية وسرقات-.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص74 وما بعدها. وينظر: الماوردي، الاحكام السلطانية، ص154.

ولاهمية التعامل بالصكوك في النشاط الاقتصادي، فإن الصرافين كانوا يقومون بصرف الصكوك التي تمنح من قبل الخلفاء أو من قبل أحد المسؤولين الى المواطنين، والتأريخ يذكرنا بأن (الحسن بن مخلد) قد منح الشاعر جحظة بمبلغ خمسمائة دينار، وأعطاه صكاً بها الى الصيرفي، فتوجه اليه، فأفهمه الصيرفي أن الرسم ينقص في كل دينار درهما⁽¹⁾. وإذا ما علمنا أن الدينار كان يصرف حينئذ ب14 درهما، يكون ربح الصيرفي 7% وهو ربح مجز.

وأسهم الصرافون في تحويل السفائح أو صرفها بنقود مقابل خصم من المبلغ المحول⁽²⁾.

ازداد دور وجود الصرافين في الاسواق، وأضطرالى التعامل معهم، لان أقاليم الدولة العربية الاسلامية الشرقية كانت تتعامل بالدرهم الفضية في الاغلب. في حين كانت الاقاليم الغربية من الدولة تتعامل بالدنانير الذهبية⁽³⁾. وفي هذا الحال أصبح لابد من وجود الصرافين لتبديل النقود التي كانت قيمتها عرضة للصعود والهبوط تبعاً لتقلبات قيمة المعدن المكونة منه⁽⁴⁾. وكان الصرافون هم الجهة الوحيدة المؤهلة التي تتولى أمر تقويم جودة النقود، وتحديد وزنها، والتثبت من قيمتها النقدية⁽⁵⁾. وكان الصرافون يتولون أحيانا أقراض ذوي الحاجة، وبخاصة عندما يطمئنون الى استرجاع المبلغ المقرض مع الفائدة المتفق عليها. ويبدو أنهم كانوا يفرضون فوائد عالية على المقرضين منهم في صدر الاسلام. فقد أشار القرآن

(1) ياقوت، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم الادباء، مطبوعات دار المامون، (القاهرة 1931-1938)، ج2، صص272-273.

(2) الثعالبي، الاعجاز والايجاز، ص135. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص298.

(3) الجهشيارى، الوزراء، ص281 وما بعدها. وينظر: ابن خرداذبة، المسالك والممالك، صص73-74. وينظر: الصابي، رسوم دار الخلافة، صص28-29. وينظر: التتوخي، الفرغ بعد الشدة، ج1، ص75.

(4) المقرئى، اغائة الامة، صص15-16.

(5) الدمشقي، الاشارة الى محاسن التجارة، ص54.

الكريم الى ذلك في مواضع متعددة، منه قوله تعالى؛ ((ياأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا أضعافا مضاعفة، وأتقوا الله لعلكم تفلحون))⁽¹⁾.

تحريم الربا:

ولكون الصرافون كانوا يفرضون فوائد عالية على المقترضين منهم قبل الاسلام مستغلين أحيانا حاجات ملحة للناس، والاية في أعلاه تشدد وفق نهى الله عزوجل لعباده المؤمنين عن تعاطي الربا، مع التوبيخ ممن كانوا عليه قبل الاسلام من تضعيفه في الاية القرآنية، وحث المسلمين على أن يتقوا عذاب الله بترك ما نهى عنه جل جلاله كي يفلحوا ويكونوا من الفائزين⁽²⁾. ولكون الحالة قد استمرت، وللوقوف بوجه توسعها في صدر الاسلام، لذلك نزلت آية أخرى تأكيدية في تحريمه، بقوله تعالى: ((الذين يأكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربوا، وأحل الله البيع وحرم الربوا، فمن جاءه موعظة من ربه فأنتهى فله ماسلف، وأمره الى الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون))⁽³⁾.

والذين يتعاملون بالربا، ويستغلون، ويمتصون دماء الناس، لا يقومون من قبورهم يوم القيامة، الا كما يقوم المصروع من جنونه، فيعثر في مشيه، ولا يستطيع أن يمشي سويا، لان التخبط متأث من تحليل ما حرم الله عزوجل، وأن تحريم الربا جاء من الضرر الفادح بالفرد والمجتمع⁽⁴⁾. وقال جلا في علاه أيضاً:

(1) سورة ال عمران، آية-130.

(2) الصابوني، محمد علي (الشيخ)، صفوة التفاسير، ج1، دار القرآن الكريم، (بيروت، 1981م)، ص229. وينظر: الدليمي، جلال جميل سلمان (الدكتور)، واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ص129.

(3) سورة البقرة، الاية- 275.

(4) الصابوني، صفوة التفاسير، (مرس)، ج1، ص175.

((يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا ان كنتم مؤمنين))⁽¹⁾. قال النيسابوري؛ عن عبدالله بن عباس (رض) أن هذه الآية الكريمة نزلت في حق بني عمرو بن عمير بن عوف، وفي بني المغيرة، من بني مخزوم، وكانت بنو المغيرة يربون لتقيف، فلما أظهر الله رسوله ﷺ على مكة، ومنع يومئذ الربا كله، فأتى بنو عمرو بن عمير بن عوف، وبنو المغيرة الى عتاب بن أسيد، وهو على مكة، فتقاضوا أمامه، فكتب عتاب الى رسول الله ﷺ بذلك⁽²⁾، فنزلت هذه الآية والتي بعدها: ((فأن لم تفعلوا فآذنتوا بحرب من الله ورسوله...))⁽³⁾. فعرف بنو عمير مصيرهم أنهم أخذوا أكثر من المبلغ الذي دفعوه الى المقترض، وقال جل في علاه في سورة الروم: ((وماءاتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس، فلا يربوا عند الله))⁽⁴⁾. أي ما أعطيتم من أموالكم يامعشر الاغنياء على وجه الربا ليزيد مالكم ويكثر به، فلا يزيد، ولا يركوا، ولا يضاعف عند الله لانه كسب خبيث، والكسب الخبيث لا يباركه الله عز وجل⁽⁵⁾. وقال جل في علاه: ((يمحق الله الربوا ويربي الصدقات...))⁽⁶⁾. أي أن الله يذهب ريع الربا، ويمحو خيره ونفعه. وأن كان زيادة في الظاهر. وحال الصدقات على العكس حيال الربا، ذلك أن دفع الصدقات من مال ماء، من شأن ذلك أن ينمي المال ويطرح فيه البركة، وأن دفع الصدقات في الظاهر نقصاً⁽⁷⁾.

(1) سورة البقرة، الآية-278.

(2) النيسابوري، أبو الحسن علي بن احمد الواحدي، (ت468هـ/1075م)، أسباب النزول، المكتبة الثقافية، (بيروت 1989م)، صص50-51.

(3) سورة البقرة، الآية-279.

(4) سورة الروم، الآية-39.

(5) الصابوني، (م.ر.س)، ص479.

(6) سورة البقرة، الآية-276 (جزء من آية).

(7) الصابوني، صفوة التفاسير، ج1، ص175.

وفي الحديث النبوي الشريف وضع المصطفى ﷺ أدق الشروط التي يجب أن يلتزم بها المقرضون كي لا يحصلوا من قروضهم على الفوائد، وتجرحهم هذه الى الربا الذي حرم شرعاً⁽¹⁾.

تجدر الإشارة الى أن جمهور الفقهاء أيضاً قد أجازوا للمسلم من أن يستثمر مال غيره للمضاربة، وعندئذ يكون للمضارب من الربح بمقدار ما وقع الشرط عليه من نصف، أو ربع، أو أكثر، أو أقل⁽²⁾. وأستدلوا في حكمهم هذا، كما يذكر الرسول الاعظم ﷺ قال: ((ثلاث فيهن البركة: البيع الى أجل، والمقارضة، واخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع))⁽³⁾. ومعلوم أن المصطفى ﷺ قد ضارب للسيدة خديجة قبل الاسلام⁽⁴⁾. ولما جاء الاسلام أقرها وأعترف بشرعيتها تيسيراً للناس⁽⁵⁾. وهكذا أخذ النشاط التجاري والمصرفي والزراعي يتوسع تدريجياً، مما أسهم في زيادة دخل بعض الافراد بشكل لافت للنظر⁽⁶⁾. وقبول الصرافين ودائع الموسرين، وعلى الرغم من أن النصوص تشير الى ثراء الصيارفة⁽⁷⁾، اذ أصبح في مقدورهم اقراض النقود للدولة وللأفراد على حد سواء، ذلك أن المصارف الخاصة كانت تمثل بمثابة بيوت مالية أوجدتها ضرورات النشاط التجاري والمالي في أسواق الدولة العربية الاسلامية الفتية من جهة، ولتعامل المسؤولين مع تلك المؤسسات التي التجأوا اليها عند الحاجة من جهة أخرى⁽⁸⁾.

(1) البخاري، صحيح، ج3، ص143، وما بعدها. وينظر: ابن ماجه، سنن، ج2، ص757 وما بعدها.

(2) النسفي، عمر بن محمد بن احمد، (ت357هـ/1042م)، طلبه الطلبة، مط العامرة، (القاهرة،

1311هـ-)، ص100. وينظر: الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوي، ص428.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص83.

(4) ابن ماجه، سنن، ج2، ص768.

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (مصدر)، ج1، ص83.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص157-158.

(7) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تح، محمد سعيد العريان، مط، الاستقامة، (القاهرة، 1953م)، ج5، ص67-69.

(8) الجاحظ، البخلاء، ص208. وينظر: التتويحي، نشوار المحاضرة، ج3، ص80.

فأين الأنظمة الوضعية من حقيقة المنهج الاقتصادي الإسلامي الرباني، والذي يهدف الى سعادة البشر، وفق تطبيق قوانين السماء في الأرض وتلك مهمة الأنبياء والرسل (صلى الله عليهم وسلم) والمبعوثين من لدن المهيمن الجبار سبحانه وتعالى.

الْقَصِيدَةُ الثَّالِثَةُ

عَالَمِيَّةُ الْإِسْلَامِ

الفصل الثالث عالمية الإسلام

بداية لابد من التطرق الى معاني العالمية: التي هي نزوع في الافكار والفلسفات والاداب والفنون والثقافات والحضارات، وهي تختلف عن العولمة، كونها تجمع بين الخصوصية، والمحلية، وبين النزوع الى العالمية الكونية. وأن الادب العالمي يتميز بالخصوصية الوطنية والقومية، وفي ذات الوقت تحركه انسانيته باتجاه العالمية المحدودة.

وفي حالة الاسلام الذي عبر بحق عن الرسالة العالمية، بل تبناها بأمر من الله عز وجل، وهي احدى الخصائص التي يمتاز فيها الاسلام بحق، وأن اختيار الله عز وجل لخاتم الانبياء محمد بن عبدالله ﷺ من أشرف قريش، ومن ارض العرب المباركة لمهمة شاقة مبعوثاً ورحمة للعالمين، الرحمة المهداة الى الناس كافة ومن مختلف الاديان والاطوان والملل والنحل، بقوله تعالى: ((وما أرسلناك الا رحمة للعالمين))⁽¹⁾، وقوله جل في علاه: ((ان هو الا ذكر للعالمين))⁽²⁾، ليخرج الناس من الظلام الى النور، لمجتمعات غلب عليها طابع العنف والغش والتدليس والكذب والنفاق، متفرقين وقلوبهم شتى، يعبدون غير الله عز وجل، فجاهد النبي الكريم ﷺ مع صحابته والتابعين ومن تبعهم بأحسان الى يوم الدين في الله حق جهاده الى أن أتاهم اليقين من عنده تعالى، وسعى لبناء قيم فاضلة ورشيدة ليس فقط على الصعيد الداخلي، لا بل تعداه الى العالمين جميعاً، بمهمة ربانية وبتكليف الهي، ولذلك تعرض القائد والسلف الصالح الى ظلم الاخرين ولازال للأسف.. ونسمع من يقول ان اساءة أولئك نفر الضال بأنهم معذورون بسبب جهلهم بالاسلام وخصوصياته، في حين يرى البعض أن هذه الممارسات تتم عن ثقافة الحقد والاساءة المتعمدة ضد

(1) سورة الانبياء، الاية-107.

(2) سورة ص، الاية-87.

رمز الاسلام والمسلمين من قلة متطرفة باغية وغالية ليس الله فيها بشئ، ولذلك فإن الشريعة الاسلامية لها رأي في هؤلاء المتعولمين، وفي أصل المسؤولين عن العولمة التي أخذت تسميات من بينها (الامركة) الامبريالية، البعيدة كل البعد عن مفهوم العالمية وأن ورثت مشوهة وغير شرعية، في وقت ترى الشريعة الاسلامية السماح بونا شاسعاً بين المفهومين، وقبل الوقوف على نقاط التمييز والاختلاف من وجهة نظر الدين الاسلامي، كان لابد من التصدي اليها والقبول بتعريفها.

تعرف العالمية: بأنها نزوع في الافكار والفلسفات والآداب والفنون والثقافات والحضارات.. فهي وأن امتلكت وتميزت بالخصوصية، فإنها تجمع بين هذه الخصوصية، وأحياناً المحلية، وبين النزوع الى العالمية الكونية. فالادب العالمي هو الذي يتميز بالخصوصية الوطنية والقومية، وفي ذات الوقت تدخل به نزعته الانسانية الى العالمية.

في الربع الاول من القرن التاسع عشر أقترح الكاتب والشاعر الالماني كوتيه أو (جوته) مفهوماً أدهش معاصريه، وهو مفهوم الادب العالمي. الذي لايزال يزيد نهم وأهتمام الباحثين في مجال الادب المقارن، وتصلح أيضاً لدحض بعض دعاوى الاقليمية والخصوصية لدى بعض معاصريه، ورأى أن عصره مقبل على عصري الانفتاح والتبادل الثقافي الادبي. ويبدو أن النموذج الذي كان في ذهنه من انفتاح وعالمية هو النموذج الاقتصادي فضلاً الى الجانب الثقافي، فأهل التجارة كونهم لايعرفون الاقليمية ولا الخصوصية، إنما يبحثون عن هدف الربح حيثما كان، وكيفما كان. لذا فإن انموذجه يعد مثالا مبكراً حول علاقة الادب بالاقتصاد. والسؤال: هل كان من المصادفة أن تأتي أول دعوة للعالمية في الادب، وقد قصد جوته الثقافة عموماً من انموذج اقتصادي؟ أي عولمة الثقافة في الاقتصاد ظاناً الجدلية في العلاقة بينهما.. ويبدو أن كان على حق، ونظرته محسوبة. لأن عبر التاريخ كانت التجارة دائماً هي الناقل المهم للفكر والادب كما لانماط الثقافة

الآخري⁽¹⁾. فضلاً إلى الدين الذي نشر من قبل الدعاة والتجار المسلمين والمبشرين، بالإضافة إلى حالات التصير التي رافقت المحتلين الغزاة الغربيين والأمريكيين خاصة في دول الخليج العربي والعراق والتي تستغل ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية، أي تنفذ من خلال العوز والحاجة مستغلين الناس، ولذلك كان نصيبها الفشل الذريع لأنها تربط الإنسان بمصلحة مادية وليس روحية- مثلما يراها الدين الإسلامي-، كما لا تستطيع أن تقدم برنامجاً بديلاً للحياة تنقل الناس من حالات البؤس إلى الرخاء أو من الظلمة إلى النور.. كما فعل المسلمون الأوائل فضحوا بكل ما يملكون من أجل خدمة الإسلام والمسلمين، والبشرية جمعاء، والإنسانية.

وعودة إلى العالمية التي تقف اليوم في مواجهة الرأسمالية- (كنظام اقتصادي)- المجنونة والمتوحشة، لأن العالمية تحقق إنسانية الإنسان نحو المستقبل ليعيش كريم ومحترم وفي محبة ووثام، بينما العولمة تبقي الإنسان رهينة الشوفينية والانانية الجماعية المتطرفة، فيستمر الناس في نزاعاتهم وحروبهم، فبدلاً من أن يرتفع الإنسان إلى أعلى مراتب السمو هبط إلى أسفل دركات الكراهية والانحطاط. ولذلك يكون الإنسان بين خيارين: خيار العالمية، لأنها تمثل فطرته ومصالحه وإنسانيته ويعيش في أخوة وسعادة ورفاه، أو أن يختار العولمة ويتابع تمسكه بهواه وغروره وأنانيته فمصيره الدمار والشقاء.

ونحن في غاية التفاؤل والاطمئنان بأختيار العباد لعالمية الإسلام، الذي يتحقق بأختيار المنهج الإسلامي المنزل من عند الله عز وجل، المنهج الذي يتعامل مع الجميع سواسية كأسنان المشط، لا يفرق بين إنسان وآخر، ويدعو إلى تحقيق الحق والعدل والمساواة.. المنهج الذي عالج جانبي الروح والمادة معاً، والذي يبحث عنه بعض المفكرين الغربيين لانقاذ حضارتهم المادية المتهرئة.

(1) الميلاد، زكي، ملف العولمة، ص28.

فالعالمية الاسلامية هي وحدها المرشحة للفوز لقيادة العالم نحو الخير والسودد في آخر المطاف ولا بد للانسان في ظل الاسلام أن يعود الى فطرته، التي هي احدى أسس العالمية المتوفرة بالاسلام الحنيف فقط، وأن العالميات الاخرى بعيدة كل البعد عنها، فكل العالميات التي تدعي على الساحة البشرية فيها من الثغرات ما لا يمكن اصلاحه، وخاصة العولمة التي ادعت العالمية من دون سند وقبول من الضحايا الكثر (ضحايا العولمة) وحروبها الاستباقية ضد العالمين العربي والاسلامي خاصة، وأتهمته بالارهاب من قبل اسوأ ادارة أمريكية همجية ارهابية عملت على مساندة الكيان الصهيوني الارهابي متلذذين بسفك الدماء، فأية عالمية هذه التي تدعيها أمريكا ونظامها المعولم، نظام بوش؟ وللاسف نرى من المتعولمين (من المتغربين) الذين أصبحوا كبيغاوات ويرشحون لنا عالمية الليبرالية ويشيد بها، في وقت ينتقدها منظري ومفكري العولمة الغربيين، فلاسف نرى أولئك الاشخاص يدافعون عن ظاهرة لاتعريف لها وتخدع الناس.

ان قيام نظام عالمي عادل بات أمراً قريب المنال، وعملية استنساخ الانسان العالمي قائمة على قدم وساق، لكن نظراً لان التغيير في المفاهيم السياسية والثقافية يحدث ببطء، فإن قيام النظام العالمي العادل سيستغرق بعض الوقت، الا أنه في مطلق الاحوال لن يستغرق زمناً طويلاً⁽¹⁾.

وأن نهاية التاريخ لفوكوياما تعني نهاية الحروب والثورات الدموية ويتجه البشر الى اشباع حاجاتهم الاقتصادية، وسيصبحون حيواناً من جديد كما كان عند بداية التاريخ، وهذا ما روج اليه البعض من المغربين والمغتربين من المنظرين والمدافعين عن الباطل ضد الحق، لا شئ سوى لتقديم الطاعة والولاء لآسيادهم، والبقاء لاجئين في عقر العولمة خدم صغار متكررين لبلدانهم وأرتضى البعض

(1) فضيل ابو النصر، الانسان العالمي، ص 120.

منهم أن يدفعوا ويحرضوا المتطهرسين من الامريكيين والغربيين ضد بلدانهم، والتشجيع على احتلالها مثلما حصل للعراق قبل وبعد 2003/4/9م المشؤوم.

وفي حالة الاسلام، الذي مثل الرسالة العالمية فعلياً خير تمثيل (قولاً وعملاً) وقدم منهجاً اصلاًحياً متكاملأ، فلاقى القبول في جميع البيئات التي حل بها المسلمون الاوائل من الصين الى تطوان، ومن الامريكييتين الى جنوب شرق آسيا مروراً بأوروبا الشرقية والغربية. وتحدثت عالميته منذ المرحلة المكية، كما في قوله تعالى: ((وما أرسلناك الا رحمة للعالمين))⁽¹⁾. فهو الرحمة المهداة الى الناس كافة على مختلف ألوانهم ولغاتهم وأديانهم وجنسياتهم، وأوطانهم.

وللاسف الشديد نسمع حشرات ضارة لاتفقه شيئاً عن رمز أكثر من مليار ونيف مسلم، وربما مثله من المطلعين عن سيرته العطرة من الاديان الاخرى المعتدلين وليس خفافيش الليالي الحالكة، الذين لايعرفون قدره (ونقول لا قدر لمن لايحترم قدر رموز الاديان مهما كان موقعه) والمسلمين بفضل من الله تعالى، مَنْ عليهم بكرم محبة جميع الانبياء من دون استثناء وهم اخوة ولدوا وبعثوا وعاشوا وجاهدوا في أرض العرب وأعيدوا اليها، وتلك توجيهات وتربية المصطفى ﷺ فهل يعلمون دوره ويفقهون توجيهاته الانسانية والاخلاقية؟.

وقوله جلا في علاه: ((تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً))⁽²⁾. ويحفظ الفرقان قصصاً عن اليهود والنصارى بحدود 70%، وخاصة لشذاذ الافاق.

وعودة الى العالمية، مستشهدين بخير كلام، كلام الله تعالى بقوله: ((ان هو الا ذكر للعالمين))⁽³⁾. وجرى تعزيزه بقوله جلا في علاه: ((وما هو الا ذكر للعالمين))⁽⁴⁾.

(1) سورة الانبياء، الاية-107.

(2) سورة الفرقان، الاية-1.

(3) سورة ص، الاية-87.

(4) سورة القلم، الاية-52.

وصدق قوله تعالى لنبيه الامين: ((قل يأأيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً))⁽¹⁾. في حين كانت الرسائل السابقة عليها ذات طابع محلي. ففي الاسلام العالمي تتعايش عالميته مع الخصوصيات التي تميز ثقافته، وتميز فقه معاملاته الذي يراعي ظروف المكان ومقتضيات الزمان، والعادات والتقاليد والاعراف. فالاصول المتمثلة في العقائد والعبادات ومنظومة القيم والاخلاق هي عالمية ومطلقة وخالدة، كما وأن عالميته تظهر في الخطاب الالهي للبشر من خلال كتاب الله العزيز بقوله: ((ياأيها الناس...)) فهي دعوة مطلقة للناس، وتظهر في أقوال الرسول الكريم ﷺ وافعاله وتطبيقاته (أي السنة النبوية الشريفة) من خلال المجتمع الاسلامي الذي أقامه، حيث بدأ بالمؤاخاة بين الناس (الاوس والخزرج)، وبين (المهاجرين والانصار)، كما وحد القبائل من جميع الاجناس والفئات والالوان، فأول مجتمع تتحقق فيه صفة العالمية هو مجتمع الرسول ﷺ وما عدا ذلك فلم يحصل شئ آخر مثيل له، وأن كان الغربيون يحاولون تبني دعوة العالمية بعد الثورة الفرنسية، التي كانت مجرد شعارات- اذ أن أفعالهم تخالف طروحاتهم، وخصوصاً سلوكهم الازدواجي(ازدواجية المعايير) في التعامل مع الامم.

الاسلام دين المحبة والسلام:

بينما الاسلام جعل عالميته خياراً وأختياراً لا قسر فيه ولا أكراه عندما أعلن قرآنه الكريم، بقوله تعالى: ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي))⁽²⁾. واذا كان الدين الاسلامي الحنيف يقر بعدم الاكراه في الدين، فهو يقر بشكل طبيعي لا اكراه في السياسة ولا إكراه في الاقتصاد، ولا حتى في الثقافة والفنون... وغيرها أيضاً. ولذلك فإن عالمية الحضارة الاسلامية قابلة للتمدد والعطاء عبر الزمان والمكان، وهي تتميز عن محلية الحضارات، مثل حضارات الهند، والصين،

(1) سورة الاعراف، الاية-158.

(2) سورة البقرة، الاية-256.

واليابان... وبذلك لاحظنا التنافس الحضاري على أوجه تأريخية بين الحضارتين الاسلاميه والغربية، لان كلا منهما تدعي العالمية أيضاً- رغم أن الاسلام قد سبقهما- بينما نجد المنافسة بين الغرب واليابان عند صادرات مصانعها، وليست عالمية حضارتها!. لذا ومن خلال ماتقدم، يلاحظ اختلاف جوهري بين العالمية الاسلاميه- الرسالة الربانية من الله عزوجل للعرب- وعولمة الغرب، وشتان ما بين المنهجين، اذ يعتمد الاول على الجانب الانساني والاخلاقي ذو القيم الاصيله بأطار ديني يميز بين الحلال والحرام ويعطي لكل ذي حق حقه، ينبذ العنصرية، ، بينما الثاني يركز على العنف والغطرسة والقوة والهيمنة على مقدرات الشعوب التي يختارها ضمن استراتيجيته المرسومة ولا أحد يستطيع أن يقف ضده بما فيه الامم اللامتحدة والتي هي نتاج الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، ومالنا بها. هل هي منظمة سلم وأمن دوليين، برزت الحاجة اليها لتجنب الحروب والصراعات وتعاون أم ممارسة ازدواجية المعايير، الفها الكبار أنذاك لفلفة الصغار بأسم الشرعية الدولية- سخرؤا المنظمات الدولية من أجل القسر والقهر، ولايأبهون بالجانب الانساني، وفق المفهوم السياسي العولمي(الغاية تبرر الوسيلة)، فإذا كانت الغاية غير نزيهة، ويقصد منها الاستحواذ على الربح الفاحش، والانسان في نظرهم آلة، فحدث ولا حرج، ولذلك نراه قد أستخدم وسائل غير شريفة في كل اعتدائاته واحتلالاته الغاشمة على شعوب العالم الثالث، وخاصة العربية والاسلاميه (ووصفها بوش بالحروب الصليبية) بعد احتلال العراق في 2003/4/9م التاريخ المشؤوم في القاموس الاسلامي والانساني، بأكاذيب مظلمة ما أنزل الله بها من سلطان وتواطؤ دول الجوار، مع تقديم خدمات لوجستية، وصمت عربي ودولي.

ومن متابعة مجريات الامور، يظهر لنا حقيقة العولمة بسرعة، وما تريده العولمة (الامركة) وسماسرتها لانجاز مشروع عولمة القهر بدلاً من عولمة التفاهم والتسامح والمعرفة والتعاون. وأن في ساحتنا الثقافية، هو من قبيل عولمة غسيل

المخ، وتزييف الوعي، وأخيراً إذا أراد العرب والمسلمين النهوض والانطلاق بحق نحو العالمية، لابد من الالتزام بما يأتي:

أولاً: إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني والتربوي وفق منهج اسلامي دقيق يكون في حساباته الالتزام بالمنهج الاسلامي نحو العالمية، تنفيذاً لأمر الله عزوجل من خلال التكليف الرباني منذ 1400 عام.

ثانياً: ايجاد عولمة عربية اسلامية نظرياً وعملياً قبل الدخول في أي مشروع أممي، والا فإن سنن الله لن ترحم المغفلين والمستبدين والخانعين والمزورين والمدلسين والثرثارين والملفقين والمندسين والمفتريين.

الْفَصْلُ الْإِثْنَانِ

**عالمية الإسلام
والمفهوم العولي
والإسلامي القيمي**

البَطْنُ الْبَرَّانُ

عالمية الإسلام

والمفهوم العولمي والإسلامي القيمي

أولاً: عالمية الإسلام والعولمة:

بعد ان تحدثنا عن العولمة، وأسهبنا بخصوصيات الإسلام ورسالته العالمية، إلا أننا نلاحظ خلطاً واضحاً، فالعولمة شيء مغاير تماماً للعالمية، فالثانية تتفتح على العالم الثقافي، وتحتفظ بالخلاف الأيديولوجي، فهي طموح بالخصوصية إلى مستوى عالمي، وكوني. أما العولمة فهي تمثل إرادة الهيمنة، وقمع وإقصاء للخصوصي، أي احتواء العالم وجعله طائعاً لها. ويلاحظ أن العالمية الإسلامية لا تتشددان في المجال الثقافي، بل في غيره من الثقافات، وهو طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار والتلاقح، إنها طريق الأنا للتعامل مع الآخر بوصفه أنا ثانية وطريقها جعل الأيثار يحل محل الأثرة، والقرآن الكريم شاهد وحجة على من يعلم وينكر، بقوله تعالى: ((وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر))⁽¹⁾.

وهذا من عدل الله عز وجل بين عباده ان أعطاهم حرية الاختيار في الحياة الدنيا، وعليه أن يُحكّم عقله، وهو امتحان رباني لمعرفة المؤمن المطيع من غيره. أما العولمة، فهي طموح دنيوي لاختراق الآخر وسلب خصوصيته، ومن ثم نفيه من العالم ولو باستعمال القوة المفرطة (الخطورة)، ومعرفة ماعنده من أفكار وثقافة وامور أخرى بأسلوب بوليسي سري، أو وفق منهج الترهيب والترغيب التي اعتاد عليها، أو استخدام العصا والجزرة، والوعيد أو بتقديم الرشاش وفي حالة العراق دخل أشخاص كتاب دينس للارقام القياسية، وآخرون في الطريق، جلهم فاسدون ومطلوبون للانتربول أوقف المحتل عنهم الاجراءات، وهم لم يكن لهم وزناً قبل

(1) سورة الكهف، الآية - 29.

غزو العراق مجرد عملاء صغار-. وما يؤكد مصادره متنوعة داخلية وخارجية، فقد أعلنت دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة العراقية الحكومية والبرلمانية من أن الفساد المالي والإداري سجل تهريب 130 مليار دولار إلى الخارج، وضالع فيها 120 مسؤولاً حكومياً خلال العشرة أعوام المنصرمة، سرقت عن طريق غسيل أموال، وعقود حكومية وهمية. وهذه الفضيحة لم تكن الأخيرة. فضائيات البغدادية، وبغداد، وسامراء، السبت 20/7/2013 مساءً. فضلاً عن تقارير منظمات الشفافية العربية والدولية.. ويقام بتفنيدها! والله بعون من يتصدى لهذا السرطان المستشري. والعلاج يتمثل بتحديد ولاء من يتصدى لأي وظيفة حكومية، والكشف عن ماليته مرتين في العام، وتطبيق شعار سيدنا عمر رضي الله عنه من أين لك هذا؟ مع محاسبة شديدة. والعالمية هي اغناء للهوية الثقافية، بينما العولمة اختراق لها وتمييع. والدكتور الجابري له الحق بأن يفرق بين العولمة والعالمية، فالعولمة عنده ان تمثل الارادة للهيمنة من قمع وأقصاء.

بينما العالمية طموح الى الارتفاع بالخصوصية الى مستوى عالمي، بمعنى أن العولمة احتواء للعالم تفتح على ماهو عالمي وكوني⁽¹⁾.

ولعل من أكثر الايات القرآنية التي عبرت عن رؤية الاسلام في هذا المجال بقوله جلا في علاه: ((ياأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم، ان الله عليم خبير))⁽²⁾. ماأجمل هذه العبارات، خلق الانسان، وتجميعهم بهيئة شعوب وقبائل وأقام علاقة التقاهم الانساني من خلال معرفة بعضهم البعض الآخر- الذي مر ذكره- وجعلهم على خط واحد يتقدمهم المتقين الذين يقدمون للانسانية الخير والسلام، وليس

(1) الجابري، محمد عابد، المستقبل العربي، ع 228، العام 1998، ص17.

(2) سورة الحجرات - الآية 13.

الدمار والنهب والسلب، أناس ملحديين، لا يعترفون بقدرته وإن حسابهم عند الله عسير (ولا تحسبن الله غافلاً عما يفعل المجرمون).

ومن يتدبر تلك الآية الكريمة يجد أنها تؤسس لعلاقات متوازنة بين الأمم والحضارات على قاعدة التعارف - وأساسها التقارب والحوار البناء، وليس التحارب واثارة النزاعات أو الصدامات والفتن، أو الإلغاء والإقصاء -.

يقول الأستاذ زكي الميلاد: ((التعارف هو الذي يحقق وجود الآخر ولا يلغيه، ويؤسس العلاقة والشراكة والتواصل معه، لا أن يقطعها أو يمنعها أو يقاومها))⁽¹⁾، ويمكن أن نطلق عليها نظرية تعارف الحضارات للتخلص من رواسب الصدام - من خلال حوار الطرشان الجاري -، ولم تصل إلى حوار الحضارات إلا بالتعارف، وهو أحد أهم وأرقى المفاهيم، بل أكثرها قيمة وفاعلية، ومن أشد ما تحتاج إليه الأمم والحضارات. وهي بذلك تصلح أن تكون دعوة لأن تكشف وتعرف كل أمة وكل حضارة على الأمم والحضارات الأخرى بلا سيطرة أو هيمنة، أو إقصاء أو تدمير. كما علينا أن نفرق بين التعولم والعولمة؛ فالتعولم هو أثر للعولمة، أو هو مصدر الفعل المطاوع للعولمة، مثل التعلم وهو مصدر فعل مطاوع للتعليم، فالتضاؤل السريع في المسافات بين الأمم وأثرها والعولمة إنما هي تأثير قاصد، وهذا هو الذي يجري الحديث عنه اليوم⁽²⁾.

وبعد أن اقحمنا فريدمان بتصريحاته المتناقضة كان لا بد من عودة إليه، وهذه علة الغرب وأمريكا المعتادين على اتباع (التقية) من أنهم يحاولوا أن يضيعوا القضية ويميعوها بالتجاهل أحياناً أو بالإبراز أحياناً أخرى، أو برمي الكرة لتقاذفها جهات عديدة (مرجعيات مختلفة وتصريحات متناقضة) لا واحدة تشبه الأخرى، فتميع القضايا، وتعتم المواقف، ويظهر المخفي بعد حين تنسيقاً بين الشيطان الأكبر

(1) الميلاد، زكي ملف العولمة (مر. س)، ص 41.

(2) القرضاوي، المسلمون والعولمة، (مر. س)، ص 10.

وأخيه الأصغر. ولا نستغرب أن نرى فريدمان يجانب الحقيقة (دفاعاً عن الصهيونية) عندما يناقض نفسه ويقول: ليس هناك من يتحمل المسؤولية لا جورج سوروس ولا القوى العظمى ولا أنا، فانا لم ابدأ العولمة ولا استطيع ايقافها ولا انت ايضاً، الا بثمان باهض يدفعه مجتمعك وفرصه للنمو، اننا نود جميعاً ان نؤمن بان هناك من بيده الامر ويتحمل المسؤولية (اي بيده الحل) والسوق العالمية اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من المستثمرين متعددي الجنسية ومجهولي الهوية⁽¹⁾. مع العلم انه يصرح في موضع اخر بان العولمة هي الامركة. فهل رايتم تناقضا اكبر من هذا؟ وللأسف بمجرد ان قرا الناس عبارات هذا الكاتب بداوا يقولون: ان العولمة ليس وراءها احد، فهي لا تنتمي الى أي جهة، وبالتالي لا تمثل أي ايدولوجية او فكر، وهكذا وقعوا في الفخ الذي نصبه فريدمان، واليك ندرج القواعد الذهبية لقميص القيد الذهبي:⁽²⁾

- ان تجعل الدولة القطاع الخاص هو المحرك الاساسي لنموها الاقتصادي.
- ان تحتفظ الدولة بمعدل منخفض للتضخم وبثبات الاسعار - وهذا ما حصل بالنسبة لدخول الدول الى الاتحاد الاوربي (اتفاقية شينغن) بان لايزيد التضخم عن 3 %.
- ان تقلص من حجم بيروقراطية الدولة.
- ان تعمل على الاحتفاظ بميزانية متوازنة قدر الامكان ان لم تحقق فائضا.
- الغاء التعريفات الجمركية، او حفظها على البضائع المستوردة (تعليمات الجات).
- ازالة القيود على الاستثمارات الاجنبية.
- التخلص من نظام الحصص والاحتكارات المحلية.
- زيادة الصادرات.

(1) السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ص 162.

(2) السيارة، (مر.ن)، ص ص 150 - 151.

- خصخصة الصناعات وازالة القطاع العام.
- خصخصة الخدمات المملوكة للدولة.
- تخفيض القيود المفروضة على اسواق رؤوس الاموال.
- ان تكون العملة قابلة للتحويل.
- ان تفتح الدولة صناعاتها واسواق الاسهم فيها امام الملكية والاستثمار الاجنبي المباشر.
- تخفيض سيطرة الدولة على الاقتصاد بهدف تعزيز التنافس المحلي.
- القضاء على الفساد الحكومي بنوعية الاداري والمحلي - والعراق للأسف بسبب الاوضاع يحتل رقم واحد بالفساد الاداري والمالي، والعراق للأسف بسبب ما حصل له من مؤامرة اشتركت فيها أكثر من جهة، ومحبوكة اذ استغرق اعدادها وقتاً قبل وبعد 2003م، وحسب تصنيفات منظمات دولية، كالشفافية فإنه يحتل المرتبة الثالثة في الفساد والمرتبة الحادية عشرة بترتيب الدول الفاشلة وفق معايير نقص الخدمات، البطالة، الأمن... الخ
- بسبب الفوضى الخلاقة للاحتلال واتباعه.
- القضاء على ابتزاز اصحاب العمل للعمل.
- فتح انظمة الدولة المصرفية ونظم الاتصال امام الملكية.
- اختيار المواطنين من بين مجموعة من البدائل المتعلقة بصناديق المعاشات المتنافسة والادارة الاجنبية للمعاشات والصناديق المشتركة.

أن الدعوات العالمية عن العولمة، والتي تطلق بين الحين والاخر تطرحها قوى طاغية لاجل الهيمنة على العالم واستعباده فكانت الماركسية ثم جاءت الليبرالية بجلباب آخر لتطرح نفسها من جديد بأسم العولمة كمنهج عالمي، ولا أعرف كيف أجازت لنفسها ذلك؟ لذلك يتصدى لها الدكتور حسين عبد الهادي قائلاً: ((يقع هؤلاء في خطأ جسيم عندما يطلقون مصطلح العالمية على الليبرالية الغربية على وجه التحديد، فهي محلية -الصنع- لأن وصف العالمية يقتضي أن يكون معترفاً به من

بيئات موزعة في أنحاء العالم. وأن النزوع الى العالمية يجب أن يكون قرين الحرية والاختيار، أي يجب أن يكون وفق ما تتوافق عليه الامم والشعوب والدول والحضارات، مما يطلق عليه في عصرنا الحالي بالشرعية الدولية-التي خرقتها الدولة المارقة والمتغترسة أمريكا وربيبها المدلل الكيان المسخ في فلسطين المحتلة- أو ما يدعى بالنظام الدولي الجديد، والمواثيق الدولية، والقوانين الدولية!!، أي تكون في النهاية ثمرة لما تتوافق عليه الامم...⁽¹⁾)). ليكون قاسماً مشتركاً بينهما بالحرية والاختيار فهل هذا موجود؟؟؟ فالعولمة هي عملية تدميرية مخطط لها مسبقاً بعناية فائقة لاجتياح دول الجنوب من قبل دول الشمال المتمكن والمتحضر- حسبما يدعوون ويسوقون!!!- ونحن نقر بذلك لكن السؤال الذي يطرح نفسه من أين حصل هؤلاء على تلك الثروات؟ ونترك الاجابة للقارئ.

اذن فالعولمة شئ والعالمية شئ آخر، فالاولى تعني القسر والقهر والاجبار على لون من الخصوصية المفروضة بوسائل التهيب والترغيب لتعولمه عبارات الهيمنة عالمياً.

بينما عالمية الاسلام وعالمية الحضارة الاسلامية واقع حقيقي ملموس، قابل للتمدد والعطاء عبر المراحل الزمنية والمكانية، وهناك بصمات لا يمكن محيها وعصور زمانية ومكانية معروفة للجميع ومسجل البعض منها ضمن التراث العلمي، ولا يمكن اختزالها مطلقاً، حتى لو استخدموا أساليب السرقة وطمس الحقائق والتخريب، تراث اسلامي محفوظ في ذاكرة الاجيال في كل مكان.

ان التقليل من شأن الاسلام والمسلمين عملية مقصودة من الغرب والغربيين الذين ورثوا من أجدادهم الصليبيين الاحقاد بسبب الصور الملفقة والمشوهة عن الاسلام، وهذه الاحقاد لانراها في الطريق الى الزوال، رغم تعاقب الاجيال، ولانرى ان الحوار مجدي (كحوار الاديان والحضارات) ويصح أن نطلق عليه

(1) العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل، (م.س)، ص490.

بحوار الطرشان، والمظان التاريخية تحفظ لنا بحروف من ذهب كيف عامل الرسول الكريم ﷺ وأصحابه واتباعه الأفراد والجماعات من الأديان الأخرى (الحوالف)، وكيف تعامل المسلمون الأوائل في الأندلس (درة العرب والمسلمين)، وفي الحواضر العربية مع القسيسة والرهبان وطلاب العلم، من دون أن يسأل عن دينه وجنسيته ومذهبه.. ومع ذلك نرى البعض من هؤلاء يهاجم الإسلام والمسلمين بدلاً من رد الجميل لأساتذته الأجلاء، وهنا يكمن الخلل والتأثير السلبي في عقول هؤلاء الذين تتقصهم الصحافة والتعمق في الاطلاع على منهج الأديان السماوية الطاهرة المنقولة عن مالك الملك (الله الواحد الأحد) إلى أنبيائه للوقوف على المنهج الرباني الصحيح، لإشاعة المحبة والسلام والعدل والتوحيد والإخاء أي بمعنى آخر تطبيق قوانين السماء في الأرض المستخلف عليها الإنسان، لكن مصيبة المصائب وقد نعذر البعض من أولئك بسبب ضياع كتب الله عز وجل (التوراة والإنجيل) الأصليين وإعادة تأليف كتب وليس كتاب واحد أو اثنين وضعهما القسس والحكومات المتأثرين بالحروب الصليبية وبأشراف وموافقة السياسيين منهم، ولذلك نشأ الصراع ضد الإسلام على أشده، خاصة بعدما شعروا أن القرآن الكريم قد حفظه الله عز وجل من الضياع، وكونه يحتوي بحدود 70% من قصص اليهود النصارى، مثلما هي كتاباتهم الأصليين المحتويين على قصص المسلمين، وعلى رأس ذلك أخبارهم بمجئ نبي من بعدي اسمه أحمد ﷺ لذلك أصروا على تغييره أو تغيير بعض آياته التي تفضح وتتصدى للمنهج المنحرف لليهود والنصارى، لكن محاولاتهم بائت وستباء بالفشل الذريع انشاء الله لأن المؤمنين كثر، وواعيين لمنهج الأشرار لطمس الحقائق وإشاعة ثقافة التلفيق والتكذيب للحقائق والتي بدأوها بالتعاون مع العرابيين من الجنسيات المحسوبة على العروبة والإسلام للأسف، لذا أصبح من الواجب تمحيص وفحص وتدقيق كل الطروحات الغربية وأعطائها الوقت الكافي المطلوب للدراسة والتحليل قبل التمرير، لأنهم يحاولون إرباك أصحاب القرار بالاستعجال لتمرير قراراتهم وفق أجنداتهم وليس حسب أجنداتنا، كتمرير

ما يسمى بالدستور الذي وضعه اليهود والصليبيين الانجليين في ادارة بوش المرتدي
القلنسوة بقيادة نوح فالدمان، وما تسمى بالانتخابات، والاتفاقية الامنية المزعومة
(الفخ الملعون) لشرعنة الاحتلال الهجري الطامع في خيرات العروبة والاسلام،
وقصصهم ومفخخاتهم في أرض العرب والمسلمين كثيرة لامجال لتغطيتها.. وأقف
على جريمة الابادة الجماعية للمسلمين في فلسطين (وغزة تحديداً) 2008/12/25
والذي ذهب ضحيته أكثر من (7000 شهيد وجريح) جلهم من الاطفال والنساء
والشيوخ، وتهديم البنية التحتية، وحرق الاخضر واليابس، ولم يستطع القادة العرب
من اتخاذ موقف موحد، حالهم البائس حال الاعتداء على قلعة العرب والبوابة
الشرقية للامة العربية (العراق) بينما نشاهد من صديق بعض الحكام العرب (أمريكا
وبريطانيا) دعم مادي وسياسي ولوجستي وعسكري من ادارة الصقور، التي بقي
على انتهاء دورتها المظلمة بأقل من اسبوع الا أنها قطعت على نفسها لدعم الباطل
لآخر لحظة، وأراقة المزيد من دماء العرب والمسلمين، والحكام غير معنيين،
والشعب يفضح نواياهم الشريرة على الملأ.. لان من دون فضح النوايا لهؤلاء أولاً
ونشر الحقائق التاريخية، الموثقة ثانياً، فأنا لن نصل الى بر الامان، وعندئذ لن
تنفع المؤتمرات والاجتماعات لوجود هوة حقيقية وبون شاسع مع هؤلاء ذو النوايا
السيئة، وعندها لن تنفع الدعوات المغرضة والباطلة لجر العرب والمسلمين الى
مزيد من الاستنزاف لثرواتها القومية، لتسهيل عملية السيطرة والهيمنة عليها من
وجهة نظرهم، والوقائع على الارض تثبت بما لا يدع مجال للشك، من أن منهج
الشعوب وتحليلاتها للسياسة الدولية كان صائباً، أفضل من نظرة بعض الحكام
القاصرة والقائمة على وهم الصداقة مع من لا يعترف أصلاً بمعنى الصداقة.. لان
الغربي يتكلم فقط بالمفردة، لكن عندما الموضوع يتعلق بجيبه فلا صديق مع
المصلحة والجيب، وهذه سذاجة لامحال.

والمفيد القول أن لامصداقية للديمقراطية، ولا لحقوق الانسان والحرية عامة
أو خصائص الشعوب وقيمها في ظل العولمة، فالعولمة كالشيوعية، يريد

الرأسماليون فرضها على الناس بالقوة، ومن يعارضهم يستحق العقاب.. طبقاً لمقولة بوش ذائعة الصيت (ومن ليس معنا فهو ضدنا)، ولدى الوقوف على هذه العبارة التي تخفي تحت رداؤها أدوات الجريمة بحق الشعوب الأمنة، وبالفعل حصلت ما أرادت تنفيذها إدارة الصقور بعد ما جندت أحداث البرجين عام 2001م، اذ أكثر المختصين الغربيين والأمريكيين يحملون إدارة بوش بذلك العمل الذي نحن العرب والمسلمين نرفضه ونرفض أي اعتداء على أي انسان كان، اذ لا فرق بين انسان وآخر.

ثانياً: المفهوم العولمي، والاسلامي القيمي:

ان الفرق بين المفهومين العولمي والاسلامي القيمي بين، كون الاخير يقوم على أساس التعارف الحقيقي والحب في الله، أي يعني التواصل الكوني، والانفتاح العالمي على مستوى الامم والحضارات، وربط هذا المفهوم بوحدة الاصل الانساني، وقاعدة التنوع الانساني، وميزان التفاضل بالتقوى حسب مفهوم الآية الكريمة: (ان اكرمكم عند الله أتقاكم) فضلاً الى آيات آخر في المحكم العزيز. فبينما يؤكد الاسلام على هذه القيم النبيلة، نجد (العولمة الغربية)، تناقض النظرة الاسلامية تماماً، لانها تقوم على الانتفاع المادي والاقتصادي الجشع، وأحتكار الثروات لمنفعتهم، ورفع القيود عن الاسواق، وامتصاص الاموال التي تؤدي الى النزاع والخصام، بدلاً من التعارف والتعاون⁽¹⁾.

وأن الشركات العابرة للقارات (المتعدية الجنسية) هي التي تقود العولمة في العالم- مع الصندوق والبنك الدوليين-، وهي تمثل الدول الرأسمالية الكبرى مثل؛ أمريكا، وأوروبا، وكندا، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وروسيا. أي الدول الصناعية الثمان، وقد وظف الغرب الابعاد الاخرى كالثقافة والاجتماع والتربية والاعلام والسياسة وغيرها لتحقيق هدفه في العالم.

(1) القرضاوي، يوسف (العلامة الدكتور)، المسلمون والعولمة، ص 12.

ويقول: الداعية الاسلامي يوسف القرضاوي يقول: ((انها لاتعني معاملة الاخ لآخيه، كما يريد الاسلام الحنيف، ولامعاملة الند للند كما يريد الاحرار والشرفاء في كل العالم، بل تعني معاملة السادة للعبيد، والعمالقة للاقزام، والمستكبرين للمستضعفين، والعولمة في أجلي صورها اليوم تعني تغريب العالم، أو أمركته، انها اسم مذهب للاستعمار الجديد))⁽¹⁾.

ولهذا فالعولمة تصطدم مع الاسلام، وتعتبره محرصاً لافشال مشاريعها الباطلة من خلال التوعية وكشف الازدواجيات، والخداع، والبهرجة الكاذبة، وتتطير منه، وهذا أحد أهم أسباب انبثاقها في زمن التردّي، ثم يصار الى أن تتجراً بطرح لفظة الحرب الصليبية من فم بوش، وما رافقها من منهج مبرمج لتصرفات يندى لها جبين الانسانية (لشدوذها) ولاتتم عن تهذيب ديني ثوراتي أم انجليكاني (انجيلي)، كبذعة بوش الزاعمة أن الرب يقول له احتل هذا البلد، فيخر به... فأى رب هذا الذي يشجع معتوه غير سوي على الاجرام بحق شعوب بعيدة عنه؟، وعائلته قد اتهمته بالفساد، وتعاطي المسكرات والمخدرات، ويعاني من عقدة النقص، والانعزالية؟! انه شيطان الانس المشعشع في أذهان اليمين المتصهين (المتطرف)، وهو خليط متشدد جديد لثلة احتكارية فاسدة وحاقدة تريد جر العالم الى الوراء نحو (التخلف، والامية، والفقر، والخراب...) عن طريق الحروب الاستباقية، والاستباحية واشاعة الجرائم المتعمدة، ثم يقولون أن الادارة ارتكبت أخطاء، وكأن السذج تتطلي عليهم هذه الاكاذيب الممنهجة، لطالما أن الموضوع يتعلق بالعرب والمسلمين، وهذا ديدنها.. وأمام ذلك وللأسف لازال العرب والمسلمين ينفذون ما يطلب منهم خنوعاً من دون اعتراض، ويسلم أبناءهم للانتقام منهم من الوطنيين والاحرار وكأنهم مخدرين، في الوقت الذي هناك مجرمين حقيقيين (صهاينة، وأمريكان، وبريطانيين، وفرنس...) يتسترون عنهم، ويمنحونهم الحصانة بعدم الملاحقة. أنهم يعادون العرب والمسلمين ويستكثرون على أمة لها الحق في العيش

(1) القرضاوي، المسلمون والعولمة، (مرن)، ص13.

الكريم اسوة ببقية الامم الحرة، فلماذا يستكثر الانكليكانيين (المتصهينيين الجدد، والفرس)) ذلك على أمة عربية كبيرة.

أمة عظيمة قدمت لهم ولغيرهم الكثير من التراث الفكري والعلمي العربي، والتاريخ يشهد لها أنها أمة مدافعة عن حقوقها في العيش الكريم، لا معتدية كما يتقفون نحوها بالباطل...، والدليل أن ثلث العالم المسلم يعاني من الجوع والخوف والحرمان (وثرواته مسلوقة) ووضعوه في دوامة صراعات ومشاكل لا طائل لها، وعن طريق عملائها الصغار للأسف، المحسوبين على الاسلام-الله يصلح شأنهم ويستفيقوا بعد سبات طويل- حيث وصلت الصفاقة حدًا لا يطاق، أن يتهم مواطن مسلم جالس مع عائلته في بيته بالارهاب..من يصدق ذلك!! في حين هم داعمي الارهاب ومناصريه الحقيقيين، والادق هم الارهابيون على مستوى الافراد والدول، والتاريخ يشهد بجرائمهم ضد السكان الاصليين (الهنود الحمر) في عموم أمريكا اللاتينية، ، وأفريقيا، واسيا(دير ياسين، ولبنان، والهاغانا في عموم فلسطين بقيادة حليفهم المقبور المجرم شارون، والطابع الاجرامي ذو البصمات الصهيونية في العراق، وافغانستان، والبوسنة والهرسك، والصومال، والسودان، والمغرب العربي، ومصر... جرائم قام بها الحلفاء الثلاث (امريكا، وبريطانيا، واسرائيل) وبغطاء بعض الحكام العرب والمسلمين، بل مارس البعض منهم دور الشرطي السري، وهم قادة الارهاب الحقيقيين، الذين روعوا العالم الثالث، وأن سقوطهم حتمي حسب نظرية ابن خلدون في هذا المجال. ولا خلط بين العولمة والعالمية.

يتميز المذهب الاقتصادي الاسلامي عن المذاهب الاقتصادية الوضعية بأطواره الديني الذي يعتمد ويستند على القرآن والسنة، وهما موضع تقديس من قبل المسلمين، ويعدان مصدر التشريع..وأن من يصنع الشيء يكون أعلم الناس به، وهو منطق في غاية البساطة والسلامة، فالمؤمنون بالله عزوجل يسلمون له بقوله جلا في علاه: ((ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير))⁽¹⁾. ولذا فأن ما شرعه الله للانسان

(1) سورة الملك، الآية-15.

أحق أن يتبع، لا ما يسنه الانسان لنفسه من قوانين، بقوله تعالى: ((ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم...))⁽¹⁾، ولذا يصبح الاسلام دين الحياة القيمة كما هو (ذلك دين القيمة). هذه القناعة الفلسفية للمسلمين وترجمت في النظم والقوانين الاسلامية بوضوح، حيث أن هذه النظم تسلم أن مصدر القيم هو الشريعة الاسلامية التي شرعها الله عز وجل، واليها يحتكم، بعكس النظم الوضعية التي تستند الى تصورات البشر والله يعلن عن تجرد الحق عن أهواء البشر بقوله تعالى: ((ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والارض))⁽²⁾. كما يبين الله جلا في علاه من أن المنهج الظني بعيد عن الحق، بقوله: ((وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن وأن الظن لا يغني من الحق شيئا))⁽³⁾.

فكرة الوسطية في الاسلام:

1- مفهوم الوسط: ان مفردة الوسط في اللغة تعني كل شئ أعدله، من قوله تعالى: ((وكذلك جعلناكم أمة وسطاً))⁽⁴⁾، أي ((عدلاً))⁽⁵⁾. كون الاسلام هو دين الفضيلة والاعتدال، ولذلك نعت جل في علاه ثناءه أمة الاسلام بالامة الوسط. وكذلك قوله تعالى: (قال أوسطها) أي بمعنى أعدلها. وسمي العدل وسطاً، لأنه لا يميل الى أحد الخصمين. والعدل هو المعتدل الذي لا يميل الى أحد الطرفين، فلا غلو ولا تقصير لقوله تعالى: ((وكان بين ذلك قواماً))⁽⁶⁾.

ومعلوم أن كلمة الوسط تستخدم أما للمكان الواقع بين أمكنة تحيط به أو للشئ بين أشياء محيطة به. وليس هو الى بعضها أقرب منه الى بعض، فصار يدل على

(1) سورة الاسراء، الآية-9.

(2) سورة المؤمن، الآية-71.

(3) سورة النجم، الآية-28.

(4) سورة البقرة، الآية-143.

(5) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، (ت 666هـ)، مختار الصحاح، (بيروت، بلا)، ص720.

(6) القوام: يعني العدل لغة، كما يعني بالمفهوم الاصطلاحي الوسطية والتوازن وحسن التصرف والبعد عن الافراط أو التفريط. ينظر: الطاهر احمد الرازي، ترتيب القاموس المحيط، الدار العربية للكتاب، ط3، (بيروت، 1980م)، ج3، ص719. سورة الفرقان، الآية-67.

معنى النفاسة أيضاً والعزة والخيار، من لوازم معنى الوسط عرفاً⁽¹⁾. كما الوسط فسر بالخيار، لقوله تعالى: ((كنتم خير امة اخرجت للناس))⁽²⁾. كما فسر الوسط بالعدل لقول المصطفى ﷺ: ((يدعى نوح فيقال هل بلغت؟ فيقول نعم، فيدعى قومه فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقول من شهودك؟ فيقول: محمد وأمته، قال فيؤتى بكم تشهدون أنه قد بلغ، فذلك قول الله عز وجل: ((وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً))⁽³⁾. والوسط بمعنى ((العدل))⁽⁴⁾. وقد فسر المفسرون والعلماء واللغويون كأبن عباس، والطبري، والفراء، وابن قتيبة، والثعالبي، وبرهان الدين البقاعي، وابن منظور، ... وغيرهم.

ويصور الخليفة الراشد الرابع ﷺ هذا المعنى في كتابه نهج البلاغة بقوله: ((لقد علق بنيات هذا الانسان بضعة هي اعجب ما فيه، وذلك القلب، وله مواد من الحكمة واضداد من خلافها فان سنج له الرجاء اذله الطمع، وان هاج به الطمع اهلكه الحرص، وان ملكه الياس قتله الاسف، وان عرض له الغضب اشتد به الغيظ، وان اسعده الرضا نسي التحفظ، وان ناله الخوف شغله الحذر، وان اتسع له الامن استلبته العزة، وان افاده مال، اطغاه الغنى، وان اصابته مصيبة فضحه الجزع، وأن غصته الفاقة شغله البلاء، وأن جهده الجوع قعد به الضعف، وأن أفرط به الشبع كظته البطنة^(*)، فكل تقصير به مضر، وكل افراط له مفسدة))⁽⁵⁾.

(1) محمد الطاهر بن عاشور، الاسلام والامة الوسط، الندوة الاسلامية 6 القيروان، 1980، ص301.

(2) سورة آل عمران، الآية-110.

(3) سورة البقرة، الآية-143.

(4) البخاري، صحيح، دار الجيل، (بيروت، بلا)، ج7، ص182.

(*) البطن: الامتلاء الشديد بالطعام، الرازي، مختار الصحاح، ص57. الامام علي، نهج البلاغة، شرح

محمد عبده، دار الاندلس للطباعة والنشر، (بيروت، بلا)، ج1، ص ص584-585.

(5) المصدر السابق.

والوسط في العقيدة والشريعة الإسلامية، وفي العبادات والمعاملات التي قد تقود الى تمسك طرفي التعامل في السوق بآرائهم انسجاماً مع الفطرة البشرية، وهذا مكنها من خلق حالة من التوازن النفسي والانسجام لدى الانسان. اذ لا يمكن للرهبنة والانقطاع للعبادة وأعتزال الحياة بقوله تعالى: ((قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق))⁽¹⁾. كذلك فإن الاسلام لا يعجبه أن يكون العباد عبيد شهواتهم، يعيشون للمتعة واشباع الغرائز فقط، انما دعانا الى الاعتدال بقوله جلا في علاه: ((كلوا واشربوا ولا تسرفوا))⁽²⁾. وشدد المصطفى ﷺ على الاعتدال في مقصدي الشريعة (العبادات أم في المعاملات) بقوله: ((كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير اسراف ولا مخيلة))⁽³⁾. ويؤكد الله عزوجل على مبدأ الوسطية والاعتدال من دون اسراف بقوله تعالى: ((ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً))⁽⁴⁾.

ان الايات والاحاديث تدل بوضوح على الاعتدال والتوسط سواء أكان ذلك في العبادات أم في المعاملات تيسيراً وتخفيفاً عن الانسان في أدائه الامانة الموكلة اليه بخلافته لكوكب الارض المستخلف عليه ليتمكن من أداء دوره على الوجه الامثل، بمعرفة وتوحيد الله عزوجل.

(1) سورة الاعراف، الاية-32.

(2) سورة الاعراف، الاية-31.

(3) البخاري، صحيح، مط، مصطفى البابي، (القاهرة، بلا)، ج7، ص182.

(4) سورة الاسراء، الاية-30.

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

المنهج الاقتصادي الإسلامي بديلاً للعولمة

المنهج الاقتصادي الإسلامي بديلاً للعولمة

بعد أن تحدثنا ملياً عن النموذج الاقتصادي الإسلامي المبني على القيم الأخلاقية والإنسانية وفق سنن الله عز وجل ورضاه، والذي يختلف عن النموذج الليبرالي العولمي تماماً، فيما يتعلق بالإنسان وبالربح (فائض القيمة)، ومسألة امتلاك وسائل الإنتاج، والربا ورأس المال والعمل وتوزيع الثروة. كما في المنهج الاقتصادي الإسلامي يتم التركيز على الاعتبارات الإنسانية والادمية، والاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، بعكس النموذج الغربي العولمي (الأمركة)، الذي لا ينشد سوى الربح بغض النظر عن التكلفة، فضلاً إلى عدم السماح بالمشاركة العمالية في القرارات ومناقشتها.. والمعيار الإسلامي الذي يتم بموجبه اتخاذ قرارات الاستثمار أن يكون منتجاً يحقق القيم الأخلاقية والطموحات، ويراعي المشاعر والعواطف.. إذن فالإقتصاد الإسلامي يعد بديلاً مغرباً ضد التجارة الحرة الواقعة تحت تأثير فخ العولمة، لأنه يضيف بعداً أخلاقياً إلى المجتمع وإلى جميع النشاطات الاقتصادية، كما يعتقد هذا النموذج بأن الحياة والممتلكات هي أمانة من الله سبحانه وتعالى، وملكية مطلقة له، والإنسان مستخلف عليها وبالتالي فإنه لا يحق له أن يدمر حياته وممتلكاته حين ومتى يشاء، أو يحتال على الآخرين لمصلحته الخاصة - وهذا كثير الحصول في الحقبة الليبرالية التي ولدت من رحم النظام الرأسمالي الجشع تحت مسمى جديد للالتفاف (بعولمة العالم)، وقد سلط الرئيس المنتخب أوباما في 2009/1/20م الضوء على الفوضى والفسادين والمفسدين لإدارة الصقور خاصة، وتراجع أمريكا في مجال السمعة وحقوق الإنسان، والحرية التي لطالما تمشدقت بها، وتفاؤلنا يجب أن يكون حذراً، بينما لا يسمح حدوث ذلك في الدولة العربية الإسلامية، لوجود فارق كبير بين الأهداف والغايات والوسائل في كلا النظامين - إذ إن القيم الأخلاقية والفائدة الاقتصادية بالنسبة للبشرية عامة تحكمان

عمليات الانتاج والاستهلاك على حد سواء، وبالرغم من ذلك، فان حرية اقامة مشروع ما يسمح به شريطة معرفة جدواه الاقتصادية والاجتماعية، اي ان يعود بفوائد اخلاقية واقتصادية واجتماعية على السكان (خدمات عامة ذات نفع عام من دون ربحية، أو بربح هامشي بسيط).

كما يستنكر النموذج الاقتصادي الاسلامي استخفاف الغرب/امريكا باختلال التوازن البيئي العالمي، اذ يعتبر هذا الامراةنة لنظام القيم الاسلامية، كون الانسان يحتفظ بجميع موارد الارض، ويعدها امانة - اي مستخلف عليها من الله عزوجل - بين يديه للأجيال البشرية في المستقبل، ولذا فان تدمير هذه الموارد يعتبر اساءة الى الجميع. وبالرغم من ان دافع الربح معروف ويمثل قوة دفع شرعية للنشاطات الاقتصادية، الا ان الاقتصاد الاسلامي يستنكر الربح المفرط وفرض الفوائد الربوية في المصارف والبنوك - اذ بسبب عزوف الكثير من الناس، وخوفا من العواقب، بدا الكثير يتحول الى التعامل مع المصارف الاسلامية التي اخذت بالتوسع - وبدأت تقر الحكومة البريطانية بذلك على صعيد القضاء والمصارف الاسلامية والسماح بأقامة معرض اسلامي فيها، وبتأريخ 2009/1/16م تناقلت الفضائيات(البغدادية والجزيرة) خبر مفاده أن الاتحاد الاوربي هو الاخر قد اتخذ قراراً بجعل الفائدة البنكية صفراً بعد أمريكا صاحبة المشكلة الاقتصادية والمالية الاساسية، - أعترافاً بالمنهج الاقتصادي الاسلامي الذي حرم الربا- والتي ألقت بظلالها على دول العالم وهذه أحد أهم مساوئ العولمة، بعدما ربطت تلك الدول بعملتها المهزوزة والتي حققت فوائد جمة من الاستثمارات لترايونات من النقود العربية للدول النفطية خاصة، في وقت تعاني الاقتصاديات العربية من الحاجة لمثل تلك الاموال في عملية التنمية، وتقليل نسب التضخم وتأمين الغذاء، وهي بأمس الحاجة اليها. ونقول (لاخير بأمة تأكل أكثر مما تزرع وتنتج)، ويطلق عليها أمة ناقصة وتابعة، ومختزقة وضعيفة ووضعها هش تميل كلما هزتها الرياح لامحال. وللأسف في أن العولمة قد بانّت عوراتها وسقطت شعاراتها، وانفضح أمرها، في حين نرى من

يمجدها ويدافع عنها وكأنهم لا يتابعون ويسيطرون بعكس السياق التاريخي.. ويعود الفضل بفضحها وأعطائها حجمها الحقيقي الى الكثير من الكتاب المنصفين، ومن بينهم أمريكيين وغربيين وعرب ومسلمين قد أوضحوا المخفي عنها، وتطرقنا اليهم سابقاً، لكن بقي أن نعرف لماذا أطلق أندي جروف الرئيس السابق لشركة انتل على كتابه فيما يتعلق بتأسيس المشروعات في حقبة العولمة بعنوان: البقاء فقط لمن يعاني جنون الاضطهاد⁽¹⁾. وهذه هي رسالة الغرب بشكل موجز الى العالم، وهي قائمة على السيطرة والغاء الآخر وتدميره، بينما يمثل الاسلام رسالة مغايرة أخلاقية وعالمية لاتفرق بين غرب أو شرق، ولا بين شمال أو جنوب، لاننا ندرك أن الغربيين أناس مثلنا، لكن حكوماتهم حمقا، ونعلم أن القلة من الشعوب الغربية ذوي الجذور الصهيونية المتطرفة هم اعداء الشعوب الحرة، وأن الغرب يمثل جزء من العالم، وقد مر بمراحل ومعاناة، فلماذا يختزل كل ذلك وينظر الى الآخرين بأستصغار شديد؟ فالمشكلة تكمن في موقفهم من الاسلام، لأنهم قد توارثوا عنه صورة شائنة المنظر من خلال ممارسات العلمانية وحمقاتها ومن مخزون الحروب الصليبية التي لم يتجاوزوها بسبب ثقافة الحقد والظغينة التي تعودوا عليها، تنقصهم المثل والقيم العربية الاسلامية- كالعفو عند المقدرة، وعدم طعن المدير، مع عدم التمثيل بالجثة، وحماية الاسرى والجرحى، والالتزام بالوعود والعهود والمواثيق - شعارات المقاتل المسلم، أما مانراه هنا وهناك فهذه وسائل للاستهلاك الاعلامي والدعائي، وأنهم يخفون خلفها أشياء مروعة ومرعبة. وفي التاريخ القريب مشاهد حية لجرائم يندى لها الجبين الانساني، فهذا العراق و(أبوغريب، والجادرية، وبوكا، وملجأ العامرية) تحديداً، وهذا سجن غوانتانامو الرهيب والمرعب، دفع بأول سجان أمريكي متطرف (هولديروكس) أن يشهر اسلامه على يد أحد الصابرين والمحتسبين (تونسي الجنسية) عام 2005 في منفى غوانتانامو في كوبا(وأخذ له اسماً اسلامياً (مصطفى عبدالله)، وتم نقله خوفاً من تأثيره على

(1) السيارة ليكساس، ص ص 109-114.

الآخرين. اذن لماذا الخوف والاسلام دين عالمي يصلح لكل زمان ومكان، ولا تصلح الأعمال الآ به، كونه يتضمن العبادات والمعاملات. ومنهجه روحاني لا غل فيه ولا أ حقاد ولا كراهية... ويفشي السلام والحب.

وهذه الجرائم النكراء في أفغانستان وباكستان، وغزة والسودان والصومال والبوسنة والهرسك... ويبدو أن المنهج الاجرامي (الامريكي-الصهيوني-الغربي والفارسي) واحد، وهذا ديدنهم، وثبت أن الدراسات الاستشراقية بعيدة كل البعد عن الموضوعية، وأبسط أخلاقيات الباحث المحايد، والامين على نقل المعلومة من دون اضافة أو تزويق أو تدليس، وللأسف وجدنا أكثر من ذلك يتحلى بها الاستشراق السلبي مع تقديرنا لكافة المنصفين مستشرقين أو غيرهم، وأن تعرض رموز الاسلام الى التجاوزات غير المبررة- وأن بررتها حكوماتهم الغربية الحاقدة والفاسدة تحت راية النفاق حرية الرأي تشجيعاً للمتطرفين - في حين توجد خطوط حمراء لمثل هذه التجاوزات (في الفاتكان أو الامم المتحدة أو اليونسكو للثقافة والعلوم...) ويعد دليلاً فاضحاً، وهذا شئ مؤسف ومخجل ويعود الى التربية الدينية والاجتماعية المهزوزة والناقصة، بعكس التربية المركزية الاسلامية التي تبدأ من العائلة نواة المجتمع منطلقاً نحو الوطن باتجاه العالم انسانياً من أجل البناء فضلاً الى التعامل الميداني مع الآخرين بصدق وجدية، وتلك سمة الاسلام.

في حين نرى الغربي يتحدث بموضوعية عندما يتحدث عن أمة الاسلام، لكن عندما يتعلق بالحديث عن الاسلام كدين حنيف، نراه يتجنب الموضوعية وينحاز انحيازاً أعمى، وهذا فيه الكثير من الظلم والميل مع الهوى، وهذا ما أعترف به غوستاف لوبون ومونتجومري وات وغيرهما. والمسلمين المسالمين لا يهمهم مواقف الغرب المتشنج، لأنهم أصحاب رسالة عالمية، ونرى أن أسباب اللقاء والتقارب والتفاهم كثيرة، لأن عالمية الاسلام قائمة على التعارف لا التناكر، لأن فيه مصلحة شعوب وأمم الارض جميعاً. وهذا يختلف مع قول الاديب الاوربي الذي قال: الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا، لأن قوله يتناقض مع ثورة

الاتصالات، ويزعمون أن العالم أصبح قرية واحدة، ولذلك لابد من الحوار بين أصحاب الحضارات، وهو أولى من الخصومة والتنافر، فهل الغربيون مستعدون للتنازل عن التصورات الخاطئة والاحقاد القديمة والاطماع الجديدة في عصر العولمة؟ سؤال يطرح نفسه، هل الغربيون على استعداد أن يتخلوا عن سلوكهم الاستعلائي وتبني النظرة العالمية والانسانية الحقه؟

وحقيقة أخرى ان الاسلام لايقف بوجه احد، منطلقاً من الاية الكريمة: ((قل ياايها الكافرون، لا أعبد ماتعبدون، ولا أنتم عابدون ما أعبد، ولا أنا عابد ما عبدتم، ولا أنتم عابدون ما أعبد، لكم دينكم ولي دين))⁽¹⁾. فهو يرفض اباحيته والحاده وتسفيهه للدين ورجالاته العظام..

جريمة ملجأ العامرية النكراء في 17/2/1991، والذي بلغ ضحاياه الأبرياء 500 طفل وأمرأة وشيخ، والعدو لديه معلومات تجسسية من أنه ملجأ ايواء مدنيين. وتكرر المشهد الدرامي في جنوب لبنان في قانا أيضاً..عمل ممنهج خسيس. والسؤال لماذا لا يحاكم المجرمين الفاعلين؟!

لهذا أصبحوا يعدون الاسلام خطراً على وجودهم ويتحدثون بأمرور ملفقة لاتمت للاسلام بشئ، من تهم وخرافات وقصص ما أنزل الله بها من سلطان على العرب والمسلمين.

فمن باب أولى أن لايقف أمام الحضارة الغربية -التي أمدّها بالكثير وتعلمت منه الكثير، وأنكرت عليه الكثير للأسف- لطالما هي لم تعترض طريقه في الحياة الانسانية سابقاً..لكن في الحياة العملية، وجدنا أن الغرب يشن حرباً شعواء ضد العرب والمسلمين، نابع عن حقد دفين وهو وأتباعه ومؤسساته مسؤولون عن اشعالها على مدى قرون خلت، ولم تستطع أن تتخلى عن المنهج الصهيوني- صليبي، الذي تبني خوض حرب ضد العروبة والاسلام من خلال محافلهم السرية. مستغلة

(1) سورة الكافرون، الايات من 1-6.

ضعف وانفراط التضامن العربي والاسلامي الحكومي، وأمل الشعوب بالمقاومة دفاعاً عن الحقوق المشروعة التي سيست للأسف، وظهر الانقسام أبان الخلاف العراقي - الكويتي عندما كانت حكومتها تنفذ أجندة عالمية لأثارة الفتن وتخريب الاقتصاد العراقي بعد خروجه من الحرب مع ايران في 1988/8/8 منتصراً.. ودفعه باتجاه التصعيد بدل التهدة لتنفيذ أجندة أمريكية (بوش الاب وكلنتن وبوش الابن) وأستمر النزيف والحصار والتدمير بدفع وتحريض بعض القادة العرب والمسلمين الاقليميين، وحصل تجريد العراق عن أمته الذي هو صمام الامان والبوابة الشرقية للامة، وحلت جرائم بحق الشعب العراقي، في تسعينيات القرن الماضي بضرب ملجأ العامرية الامن وكان ضحيته الاطفال والنساء والشيوخ، ودمر العراق وأرجع به الى عصر ما قبل الصناعة مثلما أعلنه بيكر وتبناه وزراء الخارجية المتعاقبين (كولن باول والعقرب مادلين أولبرايت ورايس وهنري كلنتن) حتى يحجم العراق لمصلحة الكيان الصهيوني، ويقود المشروع المشبوه (الشرق الاوسط الكبير) بما يسمونهم بدول الاعتدال بقيادة السيد حسني مبارك. وعاد ليحتل موقعه الصحيح الا أنه تعرض الى مؤامرة اقليمية ودولية كبيرة تواطأ بها بعض الحكام العرب وايران، ومن غير العرب المعروفين بتحاملهم وغلوهم، وأنتهى الامر بغزو العراق وأحتلال بغداد العربية والاسلام في 2003/4/9م المشؤوم وبرزت جرائم المحتل والمتعاونين معه للأسف الى فضائح يندى لها جبين الانسانية في أبو غريب والجادرية وسجون الاحتلال والسلطة، وكانت النتائج مليون ونصف ضحية وشهيد، وخمسة ملايين يتيم، وأرملة، وأكثر من ستة ملايين مشرد في الداخل والخارج، وكادت ورقة الطائفية الملعونة التي بارك لها الاحتلال ونسق من أجلها مع الشيطان الاصغر كادت أن تحرق الاخضر واليابس، والتي أوقفها الله عز وجل والواعيين الخيرين من أبناء العراق الذين عرفوا لعبتها.. وجاءت معركة غزة التي تأمر عليها بعض القادة العرب والفلسطينيين مع الصهاينة وادارة الصقور المجرمة في حربهما على الابرياء العزل هناك والى آخر يوم من عمرها الاسود، وعدم

امكانية اتخاذ موقف مناصر، والفترة من 2008/12/26-2009/1/18م حيث عقدت أربعة مؤتمرات (الخليجي في عمان، وقمة لم تكتمل النصاب في قطر، وقمة خليجية في السعودية، وقمة شرم الشيخ، وقمة اقتصادية متزامنة في الكويت)، وجميعها تدخل في تمزيق وأنهاء ما بقي بالصف العربي، وأصبح الحكام موضع انتقاد وسخرية ليس من الشعب العربي بل من الشعوب الاسلامية، والمحبة للسلام.. ورئيس فنزويلا وبوليفيا، الذين قاموا بطرد السفراء الاسرائيليين من بلديهما احتجاجاً على مجازر غزة الارهابية، التي ذهب ضحيتها اكثر من سبعة آلاف شخص بين ضحية وشهيد وجريح، وهذه حقيقة الكيان المسخ موغل بالجرائم والابادة الجماعية، لذلك تعمدوا استخدام اسلحة محرمة (اليورانيوم المنضب والفسفور الابيض...)، وقبض بعض الحكام العرب الرشا الاجنبية والعربية لقاء السكوت والتسويق والمماطلة وشق الصفوف...، ولذلك نجدهم بين متواطؤ داعم بالمال، أو خائف، أو منبطح، أو متآمر...، وألا ماذا يفسر استخدام مصطلح الارهاب الفضفاض، الذي يستهدف العرب والمسلمين خاصة والمناهضين لسياساتهم ذات المكايل المزدوجة، لخدمة الكيان أولاً والله في عون المبطلين. الا أننا نتطلع الى تغيير في سياسة الولايات المتحدة الامريكية ايجابياً بتتصيب باراك حسين أوباما، كأول رئيس أمريكي من أصول أفريقية، وتفاؤلنا يجب أن يكون بحذر من خلال الرؤيا الى الطاقم الرئاسي الذي يشغله صهاينة أو متعاطفين على أقل تقدير، وأن قلب الامور رأساً على عقب غير منطقي ومعقول، نتأمل أن يفي بوعوده التي أكدها في 2009/1/20م ونتلمس منه تغيراً في العلاقات السابقة الغير متكافئة وقوله: سنترك العراق خلال ستة عشر شهراً ونتركه لشعبه، وسنحسن علاقاتنا مع العالم الاسلامي على أساس المصالح المشتركة والمتكافئة والاحترام المتبادل، والتوجه نحو الداخل الامريكي اقتصادياً واجتماعياً..ولذلك سنشاهد تخفيفاً من فرض الهيمنة العولمية المضرة على العالمين العربي والاسلامي لأنها كارثية ان صدقت سياستها!؟. وأن نظرة العرب والمسلمين لم ولن تكون تشائمية، بل تطالب الادارة الجديدة الى مزيد

من التعاون العالمي على أساس المصالح المشتركة واحترام ارادة الشعوب، خاصة العربية والاسلامية ورفع الحيف عنهما، وفتح صفحة جديدة في العلاقات وتعويض الشعوب والدول عن فترة الممارسات اللاانسانية، وأبداء حسن النوايا عملياً، لا نظرياً.. لاننا متخومون بالوعود المحلية والدولية. ومراكز الدراسات تشدد على وجود خطط ارهابية أمريكية وغربية لجر العرب والمسلمين الى المواجهة المسلحة وضرب بعضهم ببعض كما حصل في أفغانستان والعراق وغزة والبوسنة والهرسك.. وعليهم أن لاينجروا الى أضعف نقطة يواجهونها فيها الغرب وخاصة منفردين، بل في الوحدة قوة- وليس مثلما هو حاصل ويحصل، ولذلك أضاعوا الامة التي ستتجاوزهم لامحال من قبل الشعوب التي ستقودهم الى بر الامان، وتعود للامة مكانتها المفقودة.

وهم يستطيعون أن يؤدوا رسالتهم العالمية في ميادين كثيرة فتحت لهم، بالقنوات الفضائية والبث المباشر، والاذاعات الموجهة، وشبكة الانترنت (البريد الالكتروني)، وأهم سلاح في المعركة اليوم هو سلاح العلم والتربية والثقافة والقيم، وسلاح الاقتصاد وسلاح الصحافة والاعلام.. فهل استخدم المسلمون هذه الاسلحة على الوجه الصحيح؟ أم أنهم مازالوا يعيشون بعقلية السيف أصدق أنباء من الكتب؟ معلوم أن لكل عصر اسلوبه وسلاحه، وعلينا أن نفهم العصر العولمي الذي نعيش فيه، فالقوة التي أمرنا الله بالحصول عليها تشمل كل هذه الاسلحة، فلماذا نهملها؟

ان الصحوة العربية والاسلامية مطلوبة لشعوبها ومتقفيها وعلمائها ولايمكن أن نجعلها رهينة في أيدي هؤلاء، بل يجب أن تهئ الخطط الاستراتيجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل بتفكير علمي مدروس ومحسوب لاسوء النتائج، ولو سارت الامة العربية والاسلامية على هذا النهج وأستثمرت أموالها في الداخل العربي والاسلامي لما تأخرت، وحققت ما تصبو اليه ووفرت الغذاء الصحي وطورت صناعاتها الصغيرة والمتوسطة باتجاه بناء وأستثمار المشاريع الكبيرة ليجعل الاقتصاد والسياسة غير تابعة(أي مستقلة)ومن ثم الوصول الى التكامل

الاقتصادي المنشود وتوفير العملة الموحدة، حالنا حال الدول الاوربية، التي يجمعها القليل ويفرقها الكثير، الا أن بالتصميم والارادة وصلت، وأصبح الحلم حقيقة ماثلة.. في حين العروبة والاسلام يجمعها الكثير ويفرقها القليل لأسباب داخلية وخارجية (أجندات)، الا أنها لم تصل الى الحد الأدنى الذي وصلت اليه أوربا، ومن المسؤول عن هذا التشرذم والتناحر والتحارب والحسد والتباغض؟ وأين العقلاء والمسؤولون من الامة ازاء ما يحصل؟ والشعوب تدفع الثمن لأرضاء دوائر العولمة وقادتها على حساب الشعوب ومستقبل أبنائها، بل تحول البعض منهم كشرطة سرية وعلمية لملاحقة الوطنيين الاحرار من أمتنا للأسف. وأمريكا والغرب تستعبدنا لأجل اسعاد شعوبهم!!!

ولابد من القول هنا، ان على الهيئات والمؤسسات والجماعات أن تزيد من تعاونها في اطار الاخلاص وصواب العمل، وهما شرطان لابد من توفرهما في العمل الاسلامي المعاصروفق نظرة العصر المتجدد والذي نعيش فيه ايجاباً وسلباً.. عصر الثورات التكنولوجية والبيولوجية والفضائية والالكترونية وثورة المعلومات.. أنه عمل جهادي كبير في هذا العصر المعولم والذي تسود فيه الهيمنة والمنافسة على حساب مصالح الآخرين، والذي يتطلب تظافر الجهود والامكانيات والخبرات والاموال اللازمة..عنده نستطيع أن نبلغ دعوة الاسلام الحنيف الى الشعوب، ونوحد الخطاب بلسان واحد موحد- مثلاً فعل الاجداد-، وعند اذ لاحتاج الى اذن السلطات الحاكمة، والمهم أن يكون عندنا الموارد البشرية والعلمية والفنية لمخاطبة العالم بلغاته-ولهجاته التي يفهمها دون خضوع أو خنوع- وهذا يحتاج منا الى تجنيد جيوش من العاملين، والى اعداد هائل لطاقات بشرية متنوعة مدربة قادرة على العطاء⁽¹⁾، وأمتنا حية واصلة.

(1) القرضاوي، المسلمون والعولمة، (م.ر.س)، ص149.

بينما العالمية البراغمية الأمريكية ابتلت بروح الخيلاء والغرور والتعصب والاجرام والقتل المتعمد...، مما أفقدها الروح الاخلاقية، وأهم المخاوف منها أن تتحول الى قومية من نوع جديد بحيث تتحول البشرية على سطح الكرة امة واحدة تتصرف كالامة التقليدية. وهذا التحول يهدد الامة البشرية بدكتاتورية متسلطة يوجهها نفر من الناس المهووسون بمنطق القوة-الجزرة والعصا.

وأن الخوف من الحرية كبير فيما اذا تحولت العالمية الى قومية بشرية، ولذلك كان على البشرية أن تستلهم الاية الكريمة بقوله تعالى: ((يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير))⁽¹⁾.

ومن يتدبر الاية الكريمة يجد أنها لاتلغي الهوية القومية مطلقاً، انما توظفها باتجاه الاخوة الانسانية والى الاعتراف بالنفس وبالاخر، ومن ثم الى التعاون والتعارف، فليست امة احسن من امة الا بالاعمال الخيرة التي دافعها التقوى، وفي عالم التداخل والتكامل والتعارف لن يكتب النجاح الا العقيدة وتحقق للانسان خصوصيته وانسانيته وعالميته، ولا مجال لعقائد عنصرية في مستقبل الحياة البشرية، وما نشاهده في عالمنا ليس الا صورة عن الواقع الاستعلائي المنحرف والمفروض بالقوة عليه، وهذا سيكون مصيره الفشل الذريع حاله حال من سبقه.

كما نرى أن الانسان الذي ينطلق من العالمية الاسلامية نجده سوياً ومعتدلاً ومنفتحاً ومتعاوناً ومتعارفاً، وليس انسان العولمة المنغلق والمتعصب والمتعالي والاناني، ويحول دون تعاون الامم بل اصطدامها، ولتنظر الحروب وما حل بالعرب والمسلمين خاصة، المستهدفين من منهج العولمة المرسوم. ومع ذلك فنحن نعرف امكانيات أمتنا العربية والاسلامية وقدرتها على مواصلة التقدم بخطى ثابتة وتنفض عنها الغبار بقوة، وأمكانياتها الحالية التي تستند الى ارث حضاري كبير،

(1) سورة الحجرات، الاية- 13.

فلا نشك بمستقبلها الزاهر بعد ما ترفع عنها الايادي الخبيثة والملوثة وأن كان البعض يعد محسوباً على الامة، فضلاً الى الادارات الاستعمارية المهيمنة والمقيدة لحرية الامة.

وان ازدياد الوعي العلمي والثقافي لدى الانسان العربي والمسلم يدفعه الى التمسك بالاخلاق الحضارية. ونراه يتخلى عن الادران التي تتعرض مع القيم الانسانية، فضلاً الى عامل الدين الاسلامي المثبت لتلك القيم والاخلاق العربية الاصيلية، بعكس الثقافة المعولمة - التي تطرقنا اليها - لذلك فإن العالمية الاسلامية هي وحدها المرشحة للفوز في آخر المطاف، بل يؤثر على توجيه ووقف الاخلاقيات الغربية المنحرفة وفضحها، ومعلوم أن كل العالميات على الساحة البشرية تقريباً تعاني من الثغرات بدرجات متفاوتة - لان الكمال لله الواحد الاحد فقط - وفيها ما لا يمكن اصلاحه، لكن في نهاية المطاف لابد للانسان أن يعود الى فطرته الى الاسلام لانه دين الفطرة والسماحة والقيم والاخلاق. لذا فالمنهج الاقتصادي الاسلامي يعد بديلاً ومنافساً حقيقياً للعولمة، بل خصماً وكاشفاً لعوراتها وبالتالي فإن الحرب والصراع الذي اختارته لن يهدأ أويُنْتَهِي الا اذا اختاروا هم بأنفسهم صيغة تعاون بشرط التخلي عن اسلوب المكابرة والخطورة.

وعليهم أن يقرروا ويعترفوا على الملأ بتخليهم عن المنهج العدواني كأساس للحوارات وتقبل الاخر بقناعة تامة، لافي داخلهم شيء، وما يقومون به خلف الكواليس، وتقاريرهم السرية، وما يعلنون ويصرحون به شيء مغاير تماماً لايمهد لمصالحة حقيقية بدأ من النفس ومن ثم مع الآخرين.

فضل العلماء العرب والمسلمين على الغرب:

سنحت لنا فرصة دعوتنا لحضور المؤتمر الدولي الاول(تأريخ العلوم عند العرب والمسلمين) للفترة من 24-27 مارس/اذار2008م، جامعة الشارقة (أ.ع.م) وتحت شعار (أثر العلوم العربية والاسلامية في خدمة الانسانية) وطالبنا بتوثيق رؤى المشاركين الاجانب خاصة، والذي بلغ عددهم بحدود أكثر من مائة باحث وعالم وما سمعناه قريب من الواقع، لكن نأمل أن يكونون صادقين في طروحاتهم وهم أولى بمحاورتهم عندئذ للوصول الى الحلول التي تخدم الطرفين.

ولابد أن يقرروا بأن الحضارة العربية الاسلامية قد أضافت الى الحضارة الغربية الكثير من العلوم..ومن بينها علم الضوء، ويمكن الجزم بأنه لولا اسهام المسلمين في علم البصريات، والنتائج التي ترتبت على ذلك، لما تقدمت الكثير من العلوم الحديثة كالفلك والطبيعة والضوء، وعلى رأس من يذكرهم تأريخ العلم في هذا الصدد وصاحب السبق والفضل فيه الى الحسن بن الهيثم بلامنازع، صاحب اللقب المميز (أمير النور) وكتابه الفريد (المناظر) وقد ألفه عام 411هـ/1021م، الذي كانت أبحاثه وأعماله في هذا المجال المرجع المعتمد لدى أهل أوربا حتى وقت قريب، اذ يعد عالم موسوعي بحث في جميع العلوم الطبيعية والبصرية والرياضية والهندسية...، وتآلق بشكل خاص في علم الضوء والبصريات، وقد وصل ما كتبه الى 237 مخطوطة ورسالة في مختلف فروع العلم والمعرفة..وألّف في الهندسة والطبيعيات والفلك والحساب والجبر والطب والمنطق والاخلاق والفلسفة والفيزياء والطب، وللاسف اختفى جزء كبير من هذه المؤلفات..ولايجب أن ينسى الجميع أن جهود العالم وغيره من علماء المسلمين والعرب كان لهم الفضل في تقدم الغرب-الذي كان يعيش في ظلام دامس- وتفوقه، وهم يعترفون بهذا خير دليل (ما مكتوب بماء الذهب في سقف مكتبة الكونغرس الامريكي، وأن الحضارة الاسلامية والعربية هي أساس تقدمنا وتفوقنا ويجب أن لاننكر لهم هذا)، لكن للاسف لم يصدقوا.

ان ما ذكر يمثل غيض من فيض فهذا الفيلسوف العربي ابن رشد تلميذ أرسطو، وجهوده العقلانية في العلوم الطبية والفكرية أيضاً. وعصر نقل العلوم الى العربية، وأبن ماسويه الذي يعد نموذجاً لاشكاليات التأريخ وبين فلسفته العلمية في عالم الحيوان وابداعاته الطبية في حفظ صحة النفس والبدن..ومن المنظومة البيولوجية القرآنية والنبوية: طور النطفة يكشف عن علم الخلية كأساس خلق الانسان ذو النشأة الترابية الكونية، وهذه القدرة الربانية فهل يدركون الحقائق الالهية المثبتة في كتاب الله العزيز، وفي كتبهم الحقيقية القديمة وليست المحرفة حسب أهوائهم ورغباتهم التخريبية للعالم؟ لاشاعة الفوضى الخلاقة.

وهناك اسهامات العرب والمسلمين في طب الاسنان، وهذا الطبيب الاندلسي أبي القاسم الزهراوي في علم الجراحة، والطب النبوي (الاعشاب)، وكان لجهود المستشرق الالماني ماكس مايرهوف في التعريف بمنجزات الطب الاسلامي. وابداع الاطباء العرب قديماً وحديثاً في مجال جراحة الفم والوجه والفكين والقلب والجهاز الهضمي والتوليد والامراض النسائية. فهذان الطبيبان العبقريان ابن البطار وأبن النفيس في القلب والدورة الدموية (دوران الدم في الشرايين).

أما علم الفلك والمرصد الفلكية، الذي ساعد المسلمين على تحديد الاشهر الحرم والتقويم وقيام الرحلات من خلال عرض لجهاز الاسطرلاب، ومعرفة النجوم ذات الاسماء العربية في الاطالس الفلكية الحديثة، وتحديد أوائل الشهور القمرية وظهر بشكل بارز في مصر الفاطمية الاسلامية، فضلاً الى التعرف على ظاهرة المذنبات والشهب والنيازك وضرورة التوصل اليها من خلال قوانين رياضية وهندسية وفيزيائية وجذبية وكيفية دورانها وسقوطها لحماية كوكب الارض والسكان وممتلكاتهم وأرواحهم.. والتطرق الى عالم الفيزياء عبدالرحمن الخازني والتطرق لاهم اختراعاته خلال القرن الثاني عشر الميلادي، كما أن ملامح الفكر التأريخي العربي الاسلامي في المدرستين المعاصرتين: الحوليات الفرنسية والتحقيب الامريكية.

كما أسهم العلماء العرب والمسلمين في انطلاقة الفكر الانثروبولوجي.. ولا أحد ينكر اسهامات العلامة والفيلسوف عبدالرحمن بن خلدون في عيون الغرب، وكتابه المقدمة الذي حوى على نظريات وقوانين سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وادبية.. وكان للعلماء العرب دور كبير في تطوير مناهج العلوم في العصر الوسيط والى اليوم ودور العلوم الاساسية في اثراء التجربة الغربية. ومن الاسهامات لابن خلف المرادي الاندلسي في تأريخ العلوم التقنية.. والكيميائية للعالم العربي جابر بن حيان الكوفي.

ولاننسى جهود ودور المرأة الاندلسية في العلوم الطبية وغيرها في السلم والحرب في الاندلس. وهذا زيغريد هونكه مستشرق يقر بأسهامات العلماء العرب والمسلمين في الحضارة الانسانية من خلال التصدي الى الفكر المعماري العربي الاسلامي.

وهذا جرب الاجفان وطريقة علاجه في مؤلفات الطب العربي والاسلامي، ومؤلفات حفظ الصحة (الطب الوقائي) في الحضارة العربية الاسلامية.. وكتاب نزهة الازهان في اصلاح الابدان. وعلى صعيد الرياضة فيطل علينا ابن قنفذ القسطنطيني الرياضي المغربي من القرن الرابع عشر الميلادي. ولاينسى مشروع علم الانسان في ضوء هويته التكوينية والرمزية بين المنظور الاسلامي والعلوم الغربية. وهذا الصوفي يطل علينا ليبين لنا أعمال الكعوب في مخطوطة ارشاد العجم لأعمال الجذور الصم. ونقف عند العالم العربي الفارابي فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية. وعلم التوثيق ودوره في الرقي بالنظم القضائية، وفي دراسة علوم الآثار.

أما فيما يتعلق بالعصر العباسي وتحديدًا تطور العلوم والفنون والترجمة والادب، ودور الاطباء في اكتشاف مرض السكر ومعالجته، المقدمات المعرفية والمنهجية لتحقيق الحاوي في الطب للرازي، وعلم الادوية والنبات والصيدلة من البابليين الى المتوكل العباسي وانطلاقة العلماء العرب، والطب النفسي، وعلم

المحاسبة، هذا وذاك قد انعكس ايجابياً على الغرب واستفاد منه كثيراً.. فلماذا التلاعب لتزييف وتحريف الحقائق التي لم تحتل ذلك؟. فهذا الخليفة هارون الرشيد يهدي ساعة ويرسل أطباء وهدايا الى صديقه شارلمان، وقام المقربين من الاخير بكسر الرقاص والبندول-الذي اخترعه ابن العربي معتقدين أن حركة الساعة تتم بفعل الشيطان..لننظرمدى تخلف أوربا ورقي الحضارة العربية الاسلامية الذي نعتوها بنعوت كثيرة وهجموا عليها بهمجية لانهاء دورها الانساني، لكن لم ولن يستطيعوا انهاء ذلك الدور الالهي (الرباني) والتزامها الوسطية في كل شئ لتكون شاهدة حق على الآخرين في ظل صراع أعمى ملئ بالحق.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا أخفقت الحضارة الاغريقية في انجاب علم الكيمياء الذي تفوقت ونجحت به الحضارة العربية الاسلامية؟وأثر تطبيق مناهجها في الكيمياء الحديثة، وأهمية استخدام المخطوطات الاسلامية والرسوم في توثيق العلوم العربية في العصور الوسطى، وكذلك تبادل السفارات في اطار التعايش السلمي بعد صلح الحديبية 6-7هـ، من خلال ايجازالقائد والمعلم الاول الرسول الكريم ﷺ لمبعوثيه الى الاصقاع الملوك والامراء والى كل جبار عنيد بقوله: أبشروا ولا تتنفروا ويسروا ولا تعسروا وتحاوروا وتطاولعوا. ثم استمر هذا النهج الاسلامي السلمي لكافة مراحل تطور الدولة العربية الاسلامية، وعدت الاندلس (لؤلؤة ودرة العرب والمسلمين) انموذجاً طيباً لتعايش الحضارات والاديان الاخرى في الاندلس تحت حكم العرب والمسلمين العادل والحكيم، وهذا ما يحن اليه اليهود والنصارى الذين بقوا على دينهم وثقافتهم لقاء دفع الجزية..فأين موقع كذبة استخدام السيف وشيوع ثقافة تغير الدين الى الاسلام بالقوة؟في حين أثبتت الوقائع ان كل ماحصل كان جريمة منظمة قاسية ابتكروا وسائل قاسية ضد العرب والمسلمين في الاندلس وغيرها من قبل الصليبيين واليهود(محاكم التفتيش ذائعة الصيت).

وغيرها، ولا زالت المعارك والنزيف مستمراً.. فبدلاً من احترام وتبجيل الدور الرائد للحضارة العربية الإسلامية نجد العكس ناكرين أفضالها عليهم، ومحرضين عليها وملفقين للأسف الشديد.

ومما تقدم، وبالله العون والتوفيق فيما ذكر من حقائق واضحة ذكرها الذكر الحكيم (القرآن) وجاءت بها الكتب المقدسة على لسان الانبياء والمرسلين (عليهم السلام جميعاً) ومن غير تدليس أو تزويق أو لف ودوران، من أن مجئ الاسلام الحنيف كمنهج يتناسب مع الحياة لكل زمان ومكان متوفرة فيه كافة المؤهلات العقلية والمادية والقيادية والقيم الاخلاقية السامية ليقضي على الظلم والرق والعبودية والحقد والحسد، وعلى كافة المفساد والادران التي لحقت بالمجتمعات من جراء اشاعة المفاهيم اللا أخلاقية البعيدة عن الدين المسيحي واليهودي، وتمجيد كل ماهو شاذ كونه يتنافى مع منطق السياق التاريخي للحياة، من أستهداف المعابد الدينية وأتهام المؤمنين ونعتهم بنعوت ماأنزل الله بها من سلطان.. فكان الاسلام المخلص الحقيقي والمؤهل من كافة النواحي لينير درب المظلومين والتائهين واليائسين والمغضوب عليهم من ظلم السلطات المتعددة التي لاترحم..فهو منقذ للفقراء والمساكين وخيارهم وملأذهم الحقيقي وليس الدعائي وليضئ الاماكن والطرق المظلمة والمعتمة والمغلقة بوجه العباد، عندما زادت العبودية والرق والاقطاع والبطالة والعطالة بصور مزيفة، وظلم القوانين والتكيفات الجائرة ضد مصالح العباد. في وقت يتوجه الغرب وأمريكا نحو بناء ترسانات الاسلحة الموجهة ضد الشعوب الكادحة والتواقة للحرية والديمقراطية غير المسلفنة والمستوردة وتبحث عن خيار الاستقلال الناجز - وليس الاعرج المسيس - والى العيش الكريم.. بمعنى بناء الحياة المدنية وفق الخيارات المحلية لكل امة من دون التدخل في الشؤون الداخلية، وبعيداً عن الغطرسة والتدخلات السافرة، بناء الحياة الحرة الكريمة واشاعة روح التسامح والمحبة التي أرادها الله عزوجل للانسان الذي كرمه، ولذلك فأن كل مايحصل على كوكب الارض هو مخالف شرعاً من فتن

ومؤامرات وقتل وتشريد وأقصاء وظلم وحروب، وتلوث الارض والأجواء...بدلاً من اتباع سنن الله عزوجل، وأمام هذا المنهج العدواني المعد سلفاً، والحاقد والثأري من الدوائر الأمريكية والغربية والصهيونية المنقادين لها ولايحق لهؤلاء الحديث عن كرامة الناس المهانة من قبلهم، وعن حوار الاديان والحضارات التي كانت في وقت ما متآخية لولا مجئ هؤلاء العدوانيين، ولكي لانكون متشاميين كثيراً نقول يوجد الكثير من المنصفين المؤهلين للقيام بهذه المهمة الانسانية لنحمي ما تبقى من الموارد المتاحة لخير الناس، وليس العكس، ونهذب ونشذب المسارات الخاطئة فأن ملامح المنهج الاسلامي التي مرينا فيها سابقاً تجعل من المنهج الاقتصادي الاسلامي-وهو جزء من مكونات الدين الاسلامي فيما يتعلق بالمعاملات على صعيد السوق والاقتصاد الاسلامي كمذهب من أجل الفقراء والمحتاجين والمهمشين، وهو منهج كفاً ومسؤول ويصلح لكل زمان ومكان، وهو بديلاً حقيقياً لجميع المناهج الوضعية التي ترى أن الموارد البشرية (الانسان) وسيلة كأحد عناصر الانتاج، بما فيه المنهج العولمي..وعلى الامة العربية والاسلامية هي الاخرى أن تتفرض عنها غبار الهوان والفرقة والالابالية والفساد والانانية التي علقت ببعض بسبب عوامل داخلية وخارجية، وأن تثبت وجودها وحضورها الحقيقي الذي تستحقه بجدارة لتكون عند حسن ظن الجميع، وكما عهدا الله عزوجل(كأمة محمد الامين الصادق) والتي خصها بخير عميم وبكافة مستلزمات المنعة والقوة والسؤدد والثبات وتعيد مجدها العتيد كمركز اشعاع للبشرية جمعاء بموجب رسالتها العالمية الى الناس كافة.. (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

واخيراً، ظهرت صيحات ودعوات لمعالجة الازمة الامريكية والتي القت بظلالها على اقتصاديات العالم من ارباك في النظام الاقتصادي الدولي، اذ تراوحت تلك الاضرار بنسب متفاوتة حسب علاقتها بالاقتصاد الامريكي من قرب او بعد.. فادى الى نقص في السيولة، وشك لدى اصحاب البورصات والاسهم والشركات العقارية، وشركات السيارات والمودعين، والمساهمين.... فمن يرى ان العلاج

للخروج من الازمة باللجوء الى تكوين النظام الهجين من الاقتصاد الحر والاشتراكي وباستخدام تعاليم التمويل الاسلامي (النظام المالي الاسلامي) الذي ثبتت صحاحته لانه يقوم على قيم واقعية وليس وهمية - مثلما هي للاقتصاديات النقيضة الاخرى.

بينما يرى اخرون بضرورة التمسك بالمنهج الاقتصادي والمالي الاسلامي، الذي يتبع الشريعة الاسلامية، اذ يقوم على مشاركة المودعين مع ادارة البنوك الاسلامية، والى عدم المبالغة في التعاملات الفعلية في السوق، كما ان الاصول تمويل المشاريع الحقيقية وليس الوهمية كما تفعل المصارف في النظام الراسمالي وغيره. فضلا الى عدم التعامل بالديون التي تقوم على الفوائد (الربا) في النظام الراسمالي والذي تحمل اكثر مما يطاق من خلال اغراق السوق باوراق نقدية من دون غطاء حقيقي، فضلا الى الدعاية الكبيرة بمختلف الوسائل المتاحة.

ويلحظ ان ماليزيا والخليج العربي وبريطانيا تعد في الحقيقة من اكبر مراكز عمليات التمويل الاسلامي، وهذا خير دليل على مشروعه الناجح وصدقه في التعاملات، وهذا قد ساهم في اختيار اقل الضررين. ونقول لولا الخطرسة الامريكية والغربية وتدخلاتهما في بعض دول العالم الاسلامي لنجت تلك الدول التي تتبع المنهج الاقتصادي الاسلامي والمالي الحقيقي في التعاملات من جميع الازمات والامراض الاقتصادية والمالية التي تسوق الى دول العالم. ونشير الى ان قيمة الاصول العربية في الصناديق السيادية في بلاد الغرب وامريكا والتي تقدر بحوالي ثلاثة تريليونات دولار قد انخفضت اقيامها الى النصف تقريبا، وهذا ينم عن سوء تخطيط، من يتحمله؟

ومما تقدم في اعلاه، فان على الدول العربية والاسلامية ان تتمسك بالطريق الصائب لانقاذ بلدانها ومواطنيها ومستقبلهم من خلال اللجوء والتمسك بالمنهج الاقتصادي الاسلامي الذي ثبت بما لا يدع مجالا للشك بانه منهجا عقلانيا يصلح لحل مشاكل العالم الذي مارست القوى الكبرى التظليل والتشويه عليه لسنوات خلت، ونطالب باقامة الوحدة الاقتصادية والسياسية للامة..

الخاتمة

أما الدروس المستنبطة من الكتاب فهي كما يأتي:

- ان المنهج والتخطيط الاقتصادي الاسلامي يستمد قوته من الواقعية ودقة المعلومات والجدية في العمل الميداني، ومسوغاته هي:- تقوم على ترتيب الاولويات وتوزيع الثروة على الجميع من دون استثناء، وظاهرة الفقر لا وجود لها، أوفي نطاقها الضيق جداً من خلال المقولة: (للفقراء حق في مال الاغنياء). فضلاً الى تحقيق النمو والاستقرار والتقدم..
- تقوم فلسفة المنهج الاقتصادي الاسلامي على دعامتين أساسيتين:
 - 1- الجانب الفكري (الايدولوجي) ويمثل الاطار الموجه لوضع الانسان في المكان الصحيح.
 - 2- الجانب المعرفي، ويتعلق بتحقيق الاستفادة القصوى من قوانين الوجود والحياة في التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد) والتنفيذ والتطوير.
- قواعد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم على معادلة التزاوج المتوازن بين طرفيها المادي وفق ضوابط ومحددات، والروحي الملتزم للوصول الى سمو الغاية الانسان.
- أن التخطيط الاقتصادي الاسلامي يشمل مختلف جوانب الحياة معتمداً على صيغ جوهرية.
- أن المنهج الاقتصادي الاسلامي يمتاز بالواقعية والامانة في الغاية وفي الاسلوب المتبع.
- يستند المنهج الاقتصادي الاسلامي على جملة من الافكار والنظريات والقوانين والمبادئ المستقاة من الشريعة الاسلامية السمحاء من حيث الربط

بين القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومركزية الديمقراطية، والعائدية، والشمولية، ومبدأ العمل الجماعي، والمبادرة الفردية، والعلمية، والتقنية، والاستخدام العقلاني للموارد، والحرص..

- ان المنهج الاقتصادي الاسلامي يهدف الى احداث تغييرات شاملة على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية على أساس الحق والعدل والمساواة.

للوصول الى تنمية عقلانية شاملة (استراتيجية) لتحقيق الاهداف الاتية:
تحقيق التحرر الداخلي والخارجي، والتكامل الاقتصادي للامة، والوصول لمقاصد الشريعة.

- ان المنهج الاسلامي والتخطيط أحد جوانبه يعتمد على مرتكزات مرتبطة بالتخطيط هي:

بناء الفرد والمجتمع، والتأثير على الصعيد العالمي لنشر ثقافة القيم. ومعرفة حدود التدخل.

- التعامل مع الظواهر الغير معرفة والمحددة المعالم بثقة وعلمية ودراستها بأمعان ودقة.

- أظهرت الدراسة أن العولمة لم تكن مشروعاً حضارياً كنا نلّهم اليه، وأتضح مثل حشرة أرضة من النوع السريع الانتشار أو كسر طائناً خبيثاً (شافانا الله منه) أضرب بهم أولاً.

- أضربت العولمة بالعالم العربي والاسلامي كثيراً، وشوشت عليه مستهدفة بنيته التحتية، والاخلاقية والقيمية وبرامجه، بعدما عجزت من استهدافه بوسائلها، وكان سلاح ذو حدين.

- تأكيد أهمية الطرح الاسلامي فيما يتعلق بالمنهج الاقتصادي الاسلامي حول نظرية التخطيط والتنمية المجتمعية، من خلال استحضار روح الاسلام في

منهاج التصرف والبناء المجتمعي والحضاري الذي تميز به الاسلام، كونه يمثل عقيدة الامة ومفتاحها.

- هدف الاقتصاد الاسلامي في جميع مراحله لبناء صرح فكري منسجم مع ثرواته المتراكمة، وخلق تفاعلاً ووعياً يحصنه ويمكنه من مواجهة أي تغرب ثقافي أو حضاري.

- الاهتمام برعاية مراكز الدراسات والبحوث المعنية بالاقتصاد الاسلامي، ومتابعة كل ما يصدر من الغرب والرد عليهم بعلمية (الحجة بالحجة) وباللغة التي يفهمونها مع التبصير.

- التركيز على التوعية ورفع المستوى التعليمي وتشجيع الثقافة، والتمسك بالثوابت الوطنية.

- استغلال المؤتمرات والتجمعات واللقاءات الثنائية لأيضاح قضايانا ومناقشة الاختلافات.

- وأخيراً، فإن الحضارة الاسلامية لم تكن مغلفة تاريخياً، بل على العكس من ذلك أمة ناضجة وواعية وعارفة لدورها العالمي فأعطت الكثير وأخذت من الغير ما يلائمها، وترحب بالحوار البناء مع الآخرين- وليس حوار الطرشان- بشرط التخلي عن الاحكام المسبقة والاجندات الجاهزة مع الابتعاد عن سياسة الغطرسة والنظرة القاصرة، تؤمن بالحوار الجدي المتكافئ والمفيد لخدمة الانسانية.. ونحن مع التقدم العلمي.

- وأخيراً فإن الازمة الامريكية الداخلية تحديداً والاوربية بسبب المنهج الاقتصادي والمالي الواحد (الليبرالي) قد عصف بأقتصاديات الدول النامية خاصة، نتيجة أندفاعها نحو تلك الاقتصاديات على أساس قيادتها للعالم وبما تتمتع به من القوة والسيطرة، وهذه للأسف سذاجة لم تقرأ قراءة جيدة فكان التأثير عليها أكثر من التأثير في داخل أمريكا وأوروبا- وأن تأثرت- فالخليج خاصة انتابته خسائر من فقد قيمة الاصول بحدود 30 ترليون دولار

مع فقد قيمتها الاصلية. ومشكلة الائتمان. وأعادة الرسمة لإعادة الاقتراض. وتراجع الاستثمار من 100% الى 65%. وأمتصاص التداول. والآن كان لابد من اعادة تقييم أصولها عالمياً. لقد أدرك العراق منذ سبعينيات القرن الماضي، وأصر على موضوع التكامل الاقتصادي العربي، وتوفير الامن الغذائي، الا أن بعض الدول العربية التي تتباكى اليوم، ومنها المتضررة من الازمة الامريكية هي التي كانت تعرقل هذا البرنامج القومي الوحدوي لغايات وحسد للأسف الشديد، وحرمت الامة العربية والاسلامية من فرصة ذهبية، وهي تمتلك كل المقومات.

المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الحديث النبوي الشريف.
- 3- المصادر الأولية (الأصلية):
 - الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت 358هـ/968م)، الأغاني، مط، كوستانتسوماس، (القاهرة، 1963) ج16. ويلقب بـ (الأصفهاني) أحياناً.
 - البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل، (ت 256هـ/869م)، صحيح، مط، مصطفى البابي الحلبي، (القاهرة، 1377هـ)، فتح الباري، حديث رقم (6026).
 - البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي، (ت 279هـ/892م)، فتوح البلدان، مرا، رضوان محمد رضوان، (بيروت 1398هـ/1978م).
 - التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج1- نشوار المحاضرة، ج3.
 - الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل النيسابوري (ت 429هـ) الاعجاز والإيجاز.
 - ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البكري، (ت 597هـ/1200م) مناقب بغداد.
 - الجهشيار، أبو عبدالله بن عبدو، (ت 331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، تح، مصطفى السقا وآخرون، مط، مصطفى البابي، (القاهرة، 1969م).
 - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت 255هـ/868م)، البخلاء.
 - الجوهري، اسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح، أحمد عبد العزيز، (مصر، بلا)، ج4.
 - ابن خرداذبة، المسالك والممالك.

- الخطيب البغدادي، احمد بن علي، (ت 463هـ/1070م)، الفقيه والمتفقه،
تح، اسماعيل الانصاري، (الرياض، 1972م).
- الدمشقي، الاشارة الى محاسن التجارة.
- الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر، (ت 666هـ)، مختارالصباح،
(بيروت، بلا)، ونهج البلاغة، شرح محمد عبده، دارالاندلس، (بيروت،
بلا)، ج1.
- ابن سعد، ابو عبدالله محمد، (ت 230هـ/844م)، الطبقات الكبرى،
دارصادر، (بيروت 1957م)، ج1.
- الصابي، رسوم الخلافة.
- الطوسي، محمد بن الحسن، (ت 460هـ)، النهاية في مجرد الفقه
والفتاوي.
- ابو عبيد، القاسم بن سلام، (ت 224هـ)، الاموال، تح وت، محمد خليل
هراس، دارالكتب العلمية، ط1، ط2، 1986م.
- ابن عبد ربه، احمد بن محمد، العقد الفريد، دارالجيل، (بيروت 1953م)،
ج6.
- الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد، (ت 505هـ)، احياء علوم الدين، مط،
مصطفى البابي الحلبي، دارالندوة الجديدة، (بيروت، بلا)، ج2، أخرجه ابن
ماجة.
- القرطبي، محمد بن احمد الانصاري، (ت 671هـ)، الجامع لأحكام
القرآن، داراحياء التراث، (بيروت، 1966م)، ج9.
- مسلم، ابوالحسين مسلم بن الحجاج، (ت 261هـ)، تح وفهر، لجنة من
العلماء بأشراف الشيخ خليل، (بيروت 1987)، صحيح، شرح النووي، باب
8، 353/16، حديث رقم (2560).

- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، (ت 275هـ)، سنن، تح، محمد فؤاد عبد الخالق، مط، الحلبي، (القاهرة، 1953م)، ج2.
- المقرئزي، تقي الدين احمد بن علي، اغائة الامة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، (حمص، 1956م).
- المقدسي، محمد بن احمد، أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، مط، بريل، (لیدن، 1906م).
- الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد، (ت 450هـ)، الاحكام السلطانية والولايات الدينية.
- مط، البابي الحلبي واولاده، (مصر، 1960م)، ط1.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (ت 711هـ)، لسان العرب، الدار المصرية، ج2.
- النسفي، عمر بن احمد، (ت 357هـ/1042م)، طلبة الطلبة، مط، العامرة، (القاهرة، 1311هـ).
- النيسابوري، ابوالحسن علي بن احمد الواحدي، (ت 468هـ/1075م)، أسباب النزول، المكتبة الثقافية، (بيروت، 1989م).
- ابن هشام، محمد بن عبد الملك بن هشام (ت 218هـ)، تهذيب سيرة ابن هشام، تح، عبدالسلام هارون، منشورات المجمع العلمي الاسلامي، (بيروت، 1373هـ) ج2.
- ابويوسف، يعقوب بن ابراهيم، (ت 182هـ)، الخراج، مط، السلفية، ط2 (القاهرة، 1352هـ).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم الادباء، مط، دار المأمون، (القاهرة، 1931-1938م).
- اليعقوبي، تاريخ البلدان.

4- المصادر الثانوية:

- الأسدي، حسين علي قاسم، مبدأ الوسط في المذهب الاقتصادي الاسلامي، ج3.
- باقر، طه، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة.
- برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة.
- البيضاوي، نهاية السؤال في شرح منهاج الاصول للاستوي، (بيروت، بلا)، ج2.
- الجابري، محمد عابد، المستقبل العربي، ع228، للعام1998م.
- حسن قطامش، عوامة أم أمركة.
- حسن حنفي- جلال صادق العظم (دكتوراة)، مالعولمة.
- الدليمي، جلال جميل سلمان (الدكتور)، أثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والاثاث العلمي، للعام2002م. وسعر صرف النقود في الدولة العربية الاسلامية، اطروحة دكتوراه.
- دنيا، شوقي احمد، (الدكتور)، الاسلام والتنمية الاقتصادية، دارالفكر العربي، ط1، 9791.
- الدوري، عبدالعزيز، (الدكتور)، تاريخ العراق الاقتصادي.
- السعدي، امل عبدالحسين، الصيرفة والجهيزة في العراق من القرن الثاني الى القرن الرابع.
- السعيد، صادق مهدي، عقد العمل والاجور في الاسلام، ندوة الاقتصاد الاسلامي، (عمان، 1983م)، الجامعة الاردنية.
- سلامة موسى، اليوم والغد، ط، (القاهرة، 1928م).

- صقر، محمد فتحي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الاسلامي، مركز الاقتصاد الاسلامي، المصرف الاسلامي للاستثمار والتنمية، (1408هـ-1988م).
- الصابوني، محمد علي (الشيخ)، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، (بيروت 1981م)، ج1.
- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا.
- الطاهر، احمد الرازي، ترتيب القاموس المحيط، الدار العربية، ط3، (بيروت، 1980م)، ج3.
- الطحاوي، ابراهيم، الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظاماً، (القاهرة، 1974م)، ج1.
- العوضي، ابوالطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين البخاري، الروضة الندية شرح الدرر البهية، تح، عبدالله ابراهيم الانصاري، المكتبة العصرية، (بيروت، بلا)، ج5.
- عودة، عبد القادر، المال والحكم في الاسلام.
- العسال، احمد محمد (الدكتور)، النظام الاقتصادي الاسلامي مبادئه وأهدافه، مكتبة وهبة، ط2، (القاهرة، 1397هـ-1977م).
- العقاد، عباس محمود، الفلسفة القرآنية، دار السلام، (القاهرة، 1973م).
- عبدالهادي، حسين (الدكتور)، العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل، مركز الراية، ط1، (جدة، 1424هـ-2004م).
- غنيمة، يوسف، الحيرة- المدينة والمملكة العربية، (بغداد، 1936م).
- غورباتشوف، م.س. بيرسترويكا.
- فضيل، ابوالنصر، الانسان العالمي.
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر.

- الفنجري، محمد شوقي (الدكتور)، المذهب الاقتصادي في الاسلام-الاسلام والمشكلة الاقتصادية.
- فريدمان، توماس، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون.
- قطب، سيد، معركة الاسلام والرأسمالية.
- قلعة جي، محمد رواسي وحامد صادق، معجم لغة الفقهاء، (بيروت، 1985م).
- القرضاوي، يوسف (الدكتور)، المسلمون والعولمة، (الدوحة، بلا).
- المحبش، نبيل عبدالرحمن، مخطط تدمير الاسلام وابادة المسلمين في العصر الحديث، دارالمنار السعودية- الاولى 1412هـ/1991م.
- المصري، شفيق (الدكتور)، النظام العالمي الجديد.
- ماسنيون، خطط الكوفة.
- الميلاد، زكي، ملف العولمة.
- محمد الطاهر بن عاشور، الاسلام والامة الوسط، الندوة الاسلامية (6)، (القيروان، 1980).
- منصور، علي ناصف، التاج الجامع للاصول في حديث الرسول، ط2، (مصر، بلا)، ج3.
- المصري، رفيق، مصرف التنمية الاسلامي، (بيروت، 1977م).
- محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية- ومعركة المصطلحات بين الغرب والاسلام.
- الكبيسي، صبحي فندي، القروض المالية الاسلامية الدورية واثرها التوزيعي، اطروحة دكتوراة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة 1987م.
- لستر ثرو، الصراع على القمة.
- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام حقاً.

- هارالد كليمنت - جيرالد بوكسبرغر، الكذبات العشر للعولمة.
- هانس بيتر مارتين - هارالد شومان، فخ العولمة.
- هنتنغتون، صدام الحضارات - اعادة صنع النظام العالمي.
- يسين (السيد)، العالمية والعولمة.
- هوفسان، مراد (الدكتور)، سفير المانيا السابق في المغرب، الاسلام كبديل.

الملاحق

وتتمثل بالمخططات المعبرة لدعم ماجاء في كتابنا هذا، من أن العولمة تمثل شراً مستطيراً، أربكت نفسها والعالم بفوضى لا نرى لها من مخرج، ثم جاءت تسريبات (تمثيلية ويكليكس) بكشف المستور بعمل مخابراتي محبوبك جيداً اعتادوا على نشر الغسيل لمن يريدون الأيقاع به، والتحريض عليه.. وكوندليسا رايس/أحد اعمدة اليمين المتطرف-وزيرة الخارجية سابقاً قد أفصحت عن نية تغيير رجال أمريكا في العالم العربي والأسلامي خاصة بعدما أصبحوا عبئاً عليها بفشلهم في كبح جماح المعارضة المتزايدة لشعوبهم ضد أمريكا، بالرغم من الممارسات القسرية والالانسانية التي يمارسها أولئك النفر المنبسطيين (المورثين) جمهوريين وملكيين:

1- رحلة العولمة وصدام الحضارات (الحضارة الغربية)، والنماذج الظالمة للعلاقة بين الحضارات.

2- صدام الحضارات وعلاقات الأستثنائ، وجوهر حوار الحضارات بالشروط.

3- مفهوم النظام العالمي الجديد.

4- التحيز الأصيل والمشتق في مفهوم النظام العالمي الجديد (رؤية العالم).

5- شبكة العلاقات لصناعة التحيز في المفهوم أعلاه.

6- النموذج المقاصدي (حفظ الدين).

7- النموذج المقاصدي (حفظ النفس البشرية الخاصة والجماعية).

8- النموذج المقاصدي (حفظ النسل والعرض والأنساب).

9- النموذج المقاصدي (حفظ العقل).

10- النموذج المقاصدي (حفظ المال).

11- أنماط الحفظ المتكافل، ونموذج المقاصد حول تقويم العولمة.

12- مفهوم الحفظ في الرؤى الغربية في مواجهة مفهوم الحفظ المقاصدي (احفظ الله يحفظك).

13- النظرة الشاملة والانتقالية للحفظ (الحفظ المتوهم).

14- الأسلام والعولمة.

15- عالمية الأسلام.

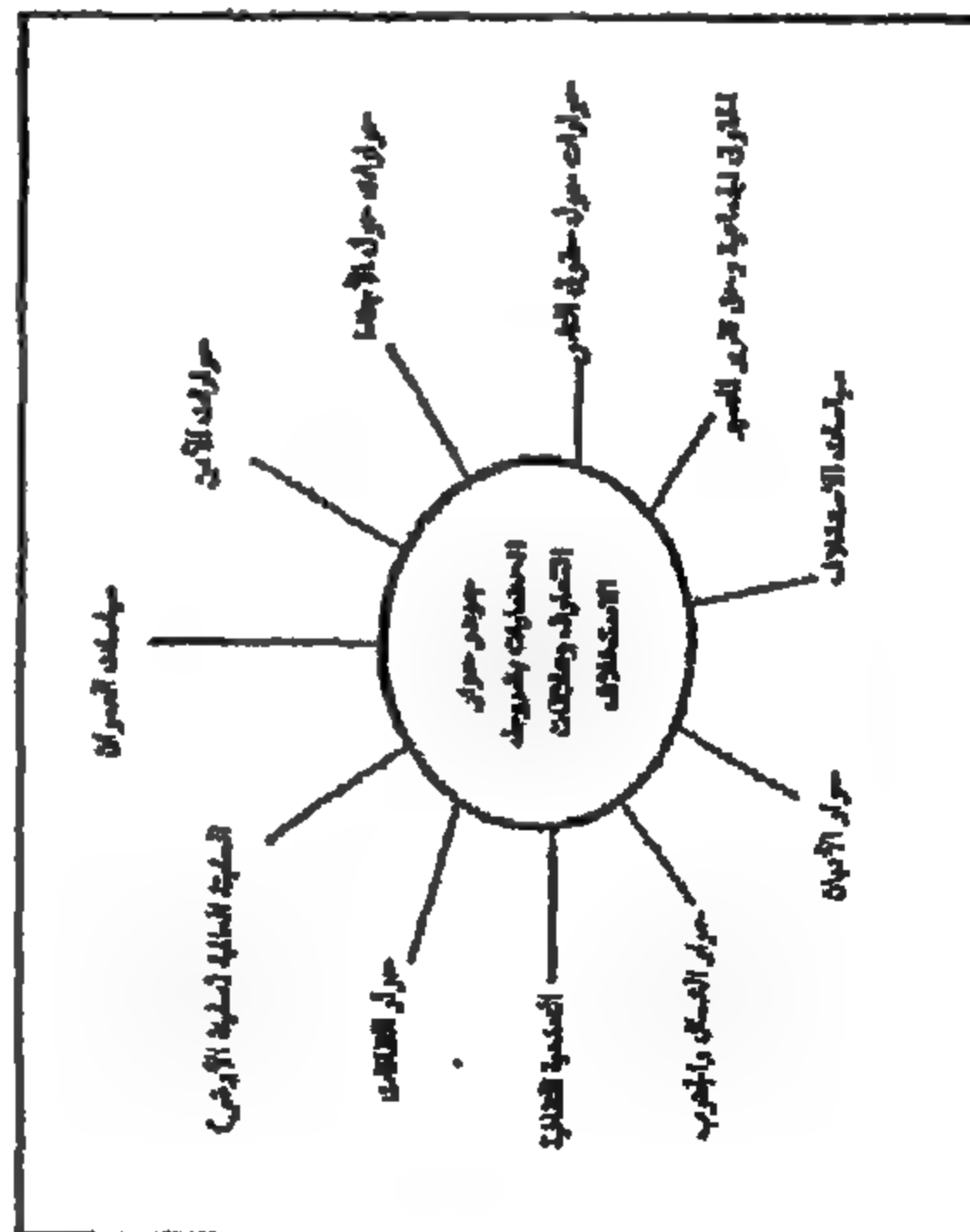
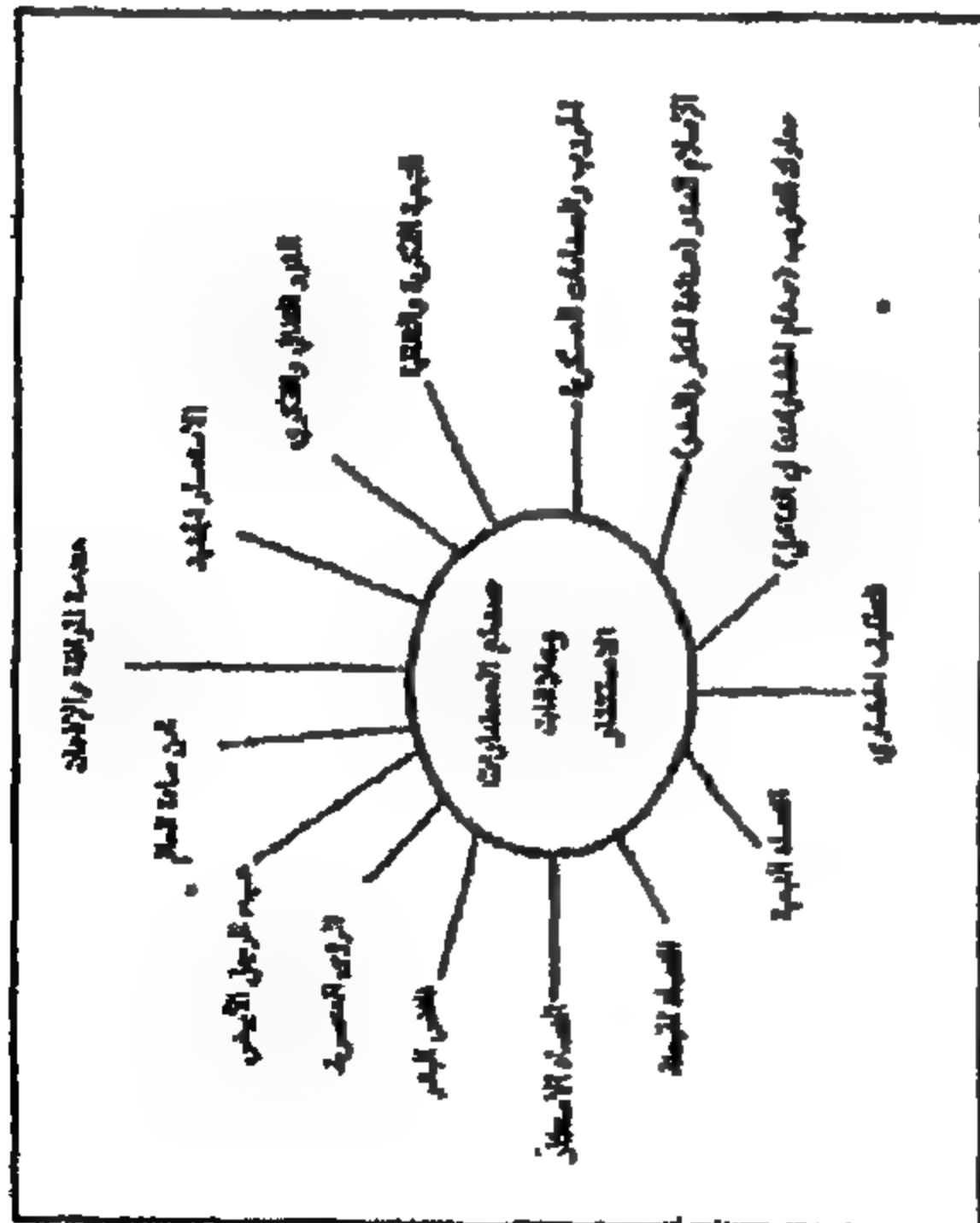
16- عالمية الأنساق القيمية والمعنوية.

17- الرؤية العالمية للأسلام.

18- رؤية عامة للوجود.

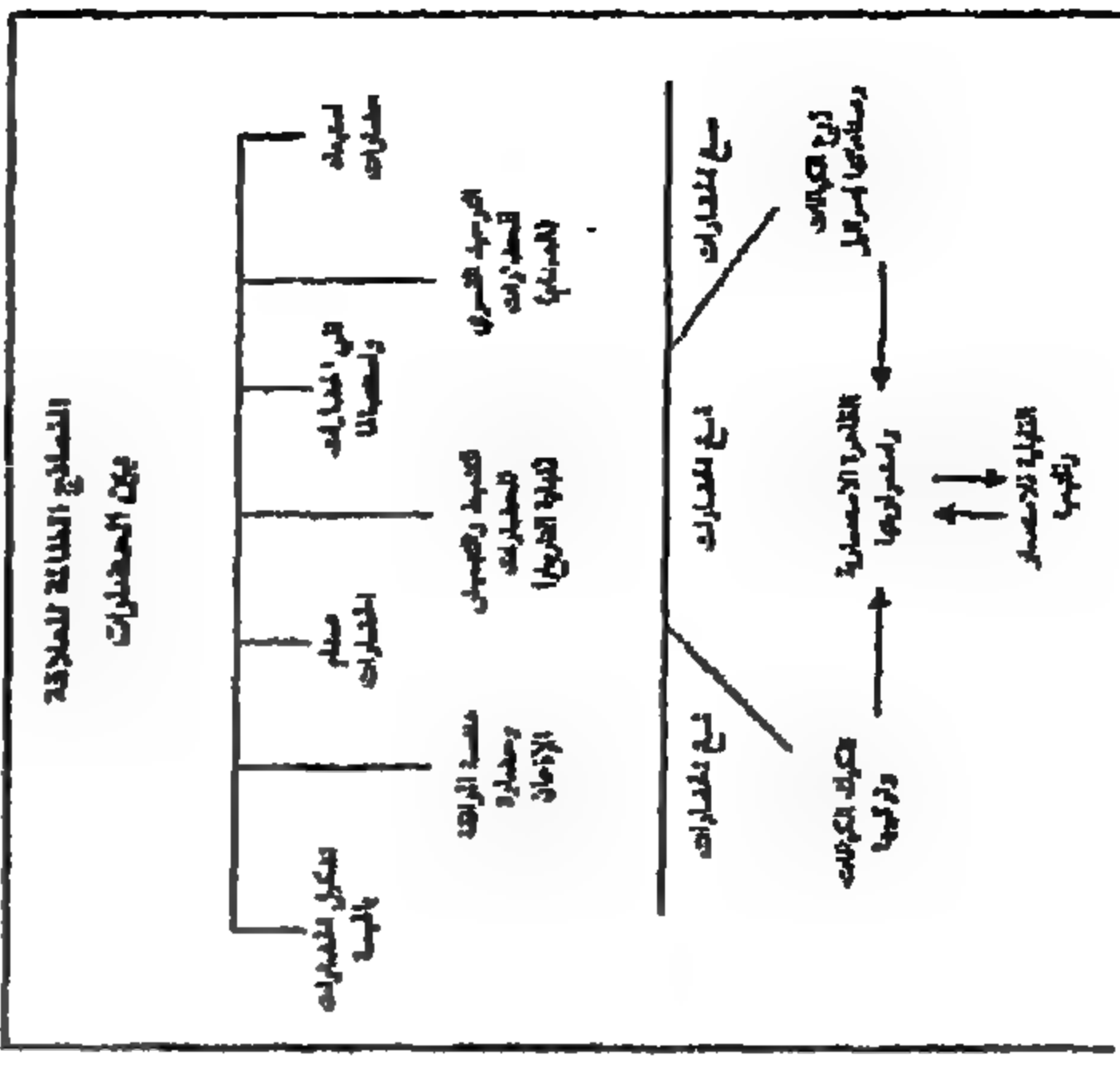
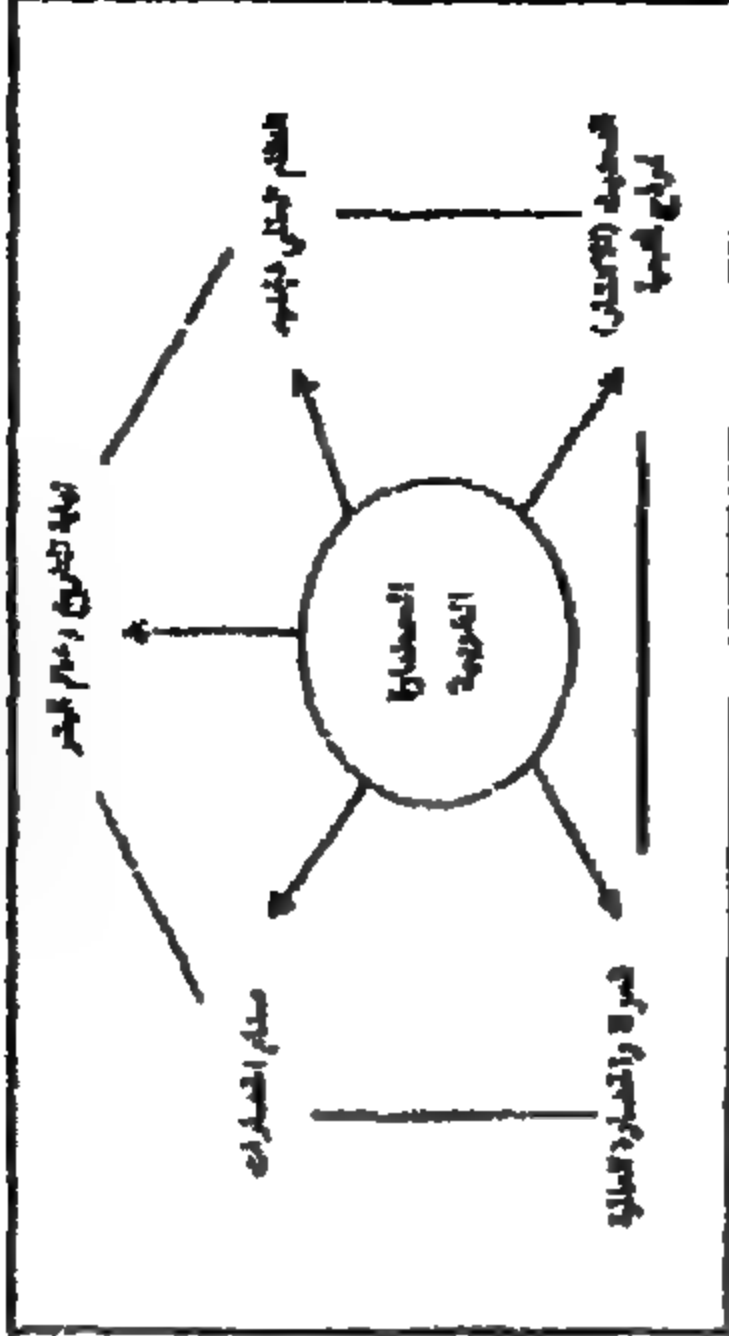
الأنشطة الاقتصادية - ١٠٠ - حالة
الاقتصاد في العراق

(٢)



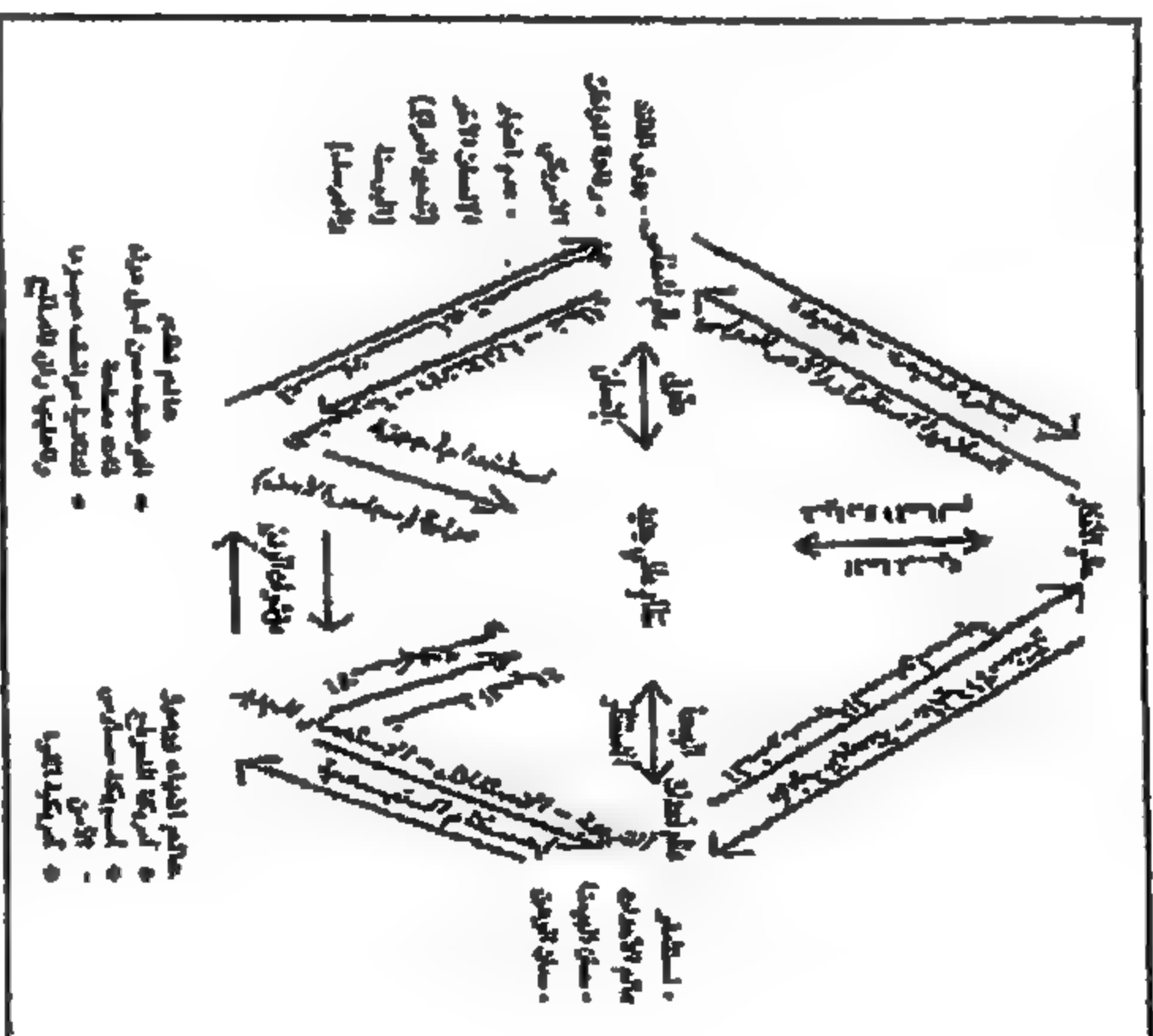
وحدة الموردة
وصدام الحضارات

(١)



(5)

شبكة العلاقات لصناعة التحفيز في مفهوم النظام المحلي الجديد

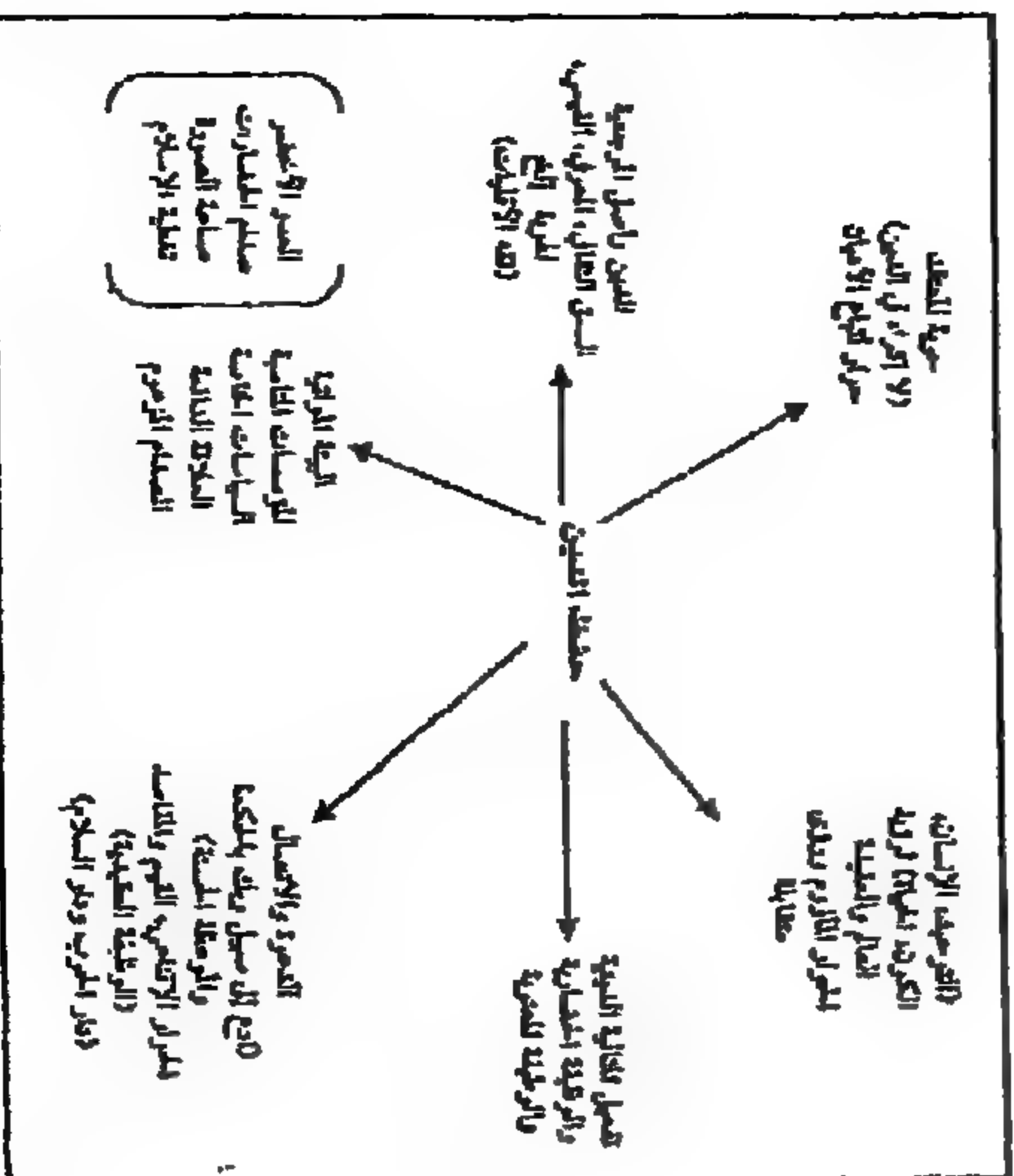


ثم يأتي النموذج الاقتصادي لتقديم رؤية نقدية وبنائية في آن واحد،
تتمثل لها بالاشكال التالية، وهو أمر يستحق دراسة مفصلة ومفصلة⁽¹⁾.

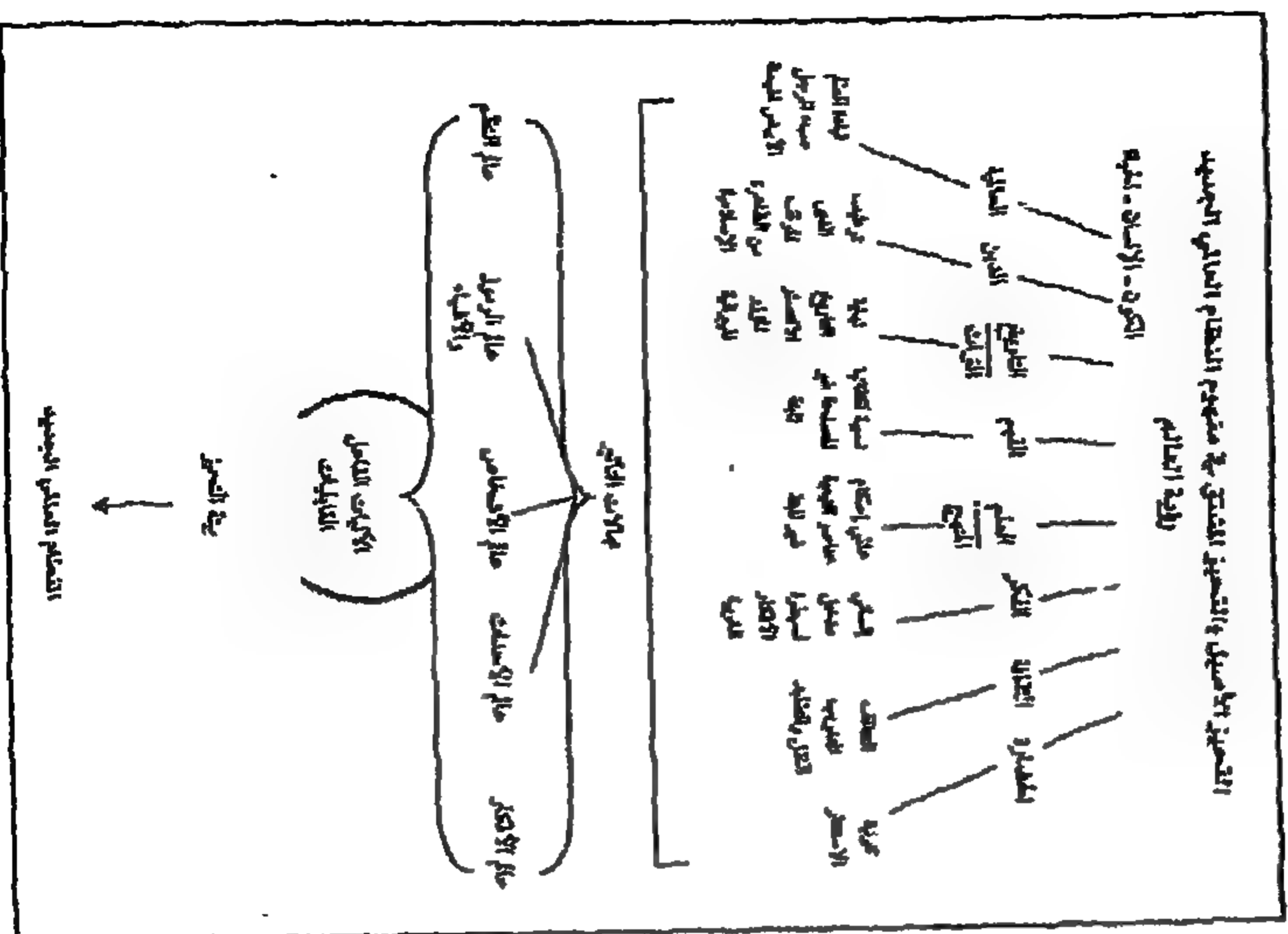
(1) انظر في مقام تفعيل دراسة مدخل المقاصد كنموذج ناقد وبنائي ودراسة الظواهر
السياسية والاجتماعية؛ سيف الدين عبد الفتاح: دراسة الظاهرة السياسية من
منظور إسلامي - النموذج المقاصدي - حالة بحثية، بحث مقدم إلى الندوة
المصرية الفرنسية لدراسة (العلوم السياسية والاجتماعية بالآفاق والتحديات)،
جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات
٢٠٠٠ - ١٩٩٩

(6)

النموذج الاقتصادي



五

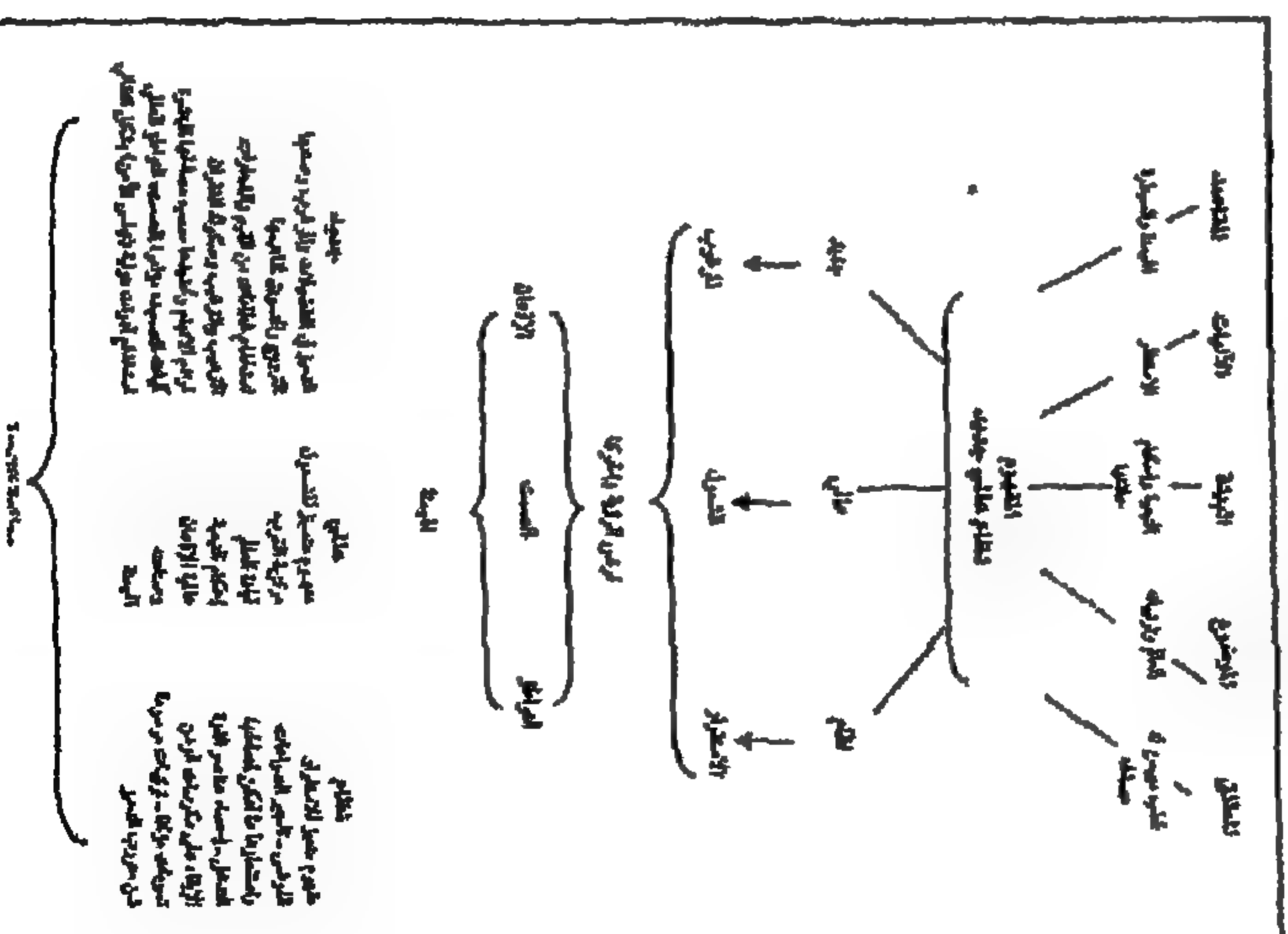


637

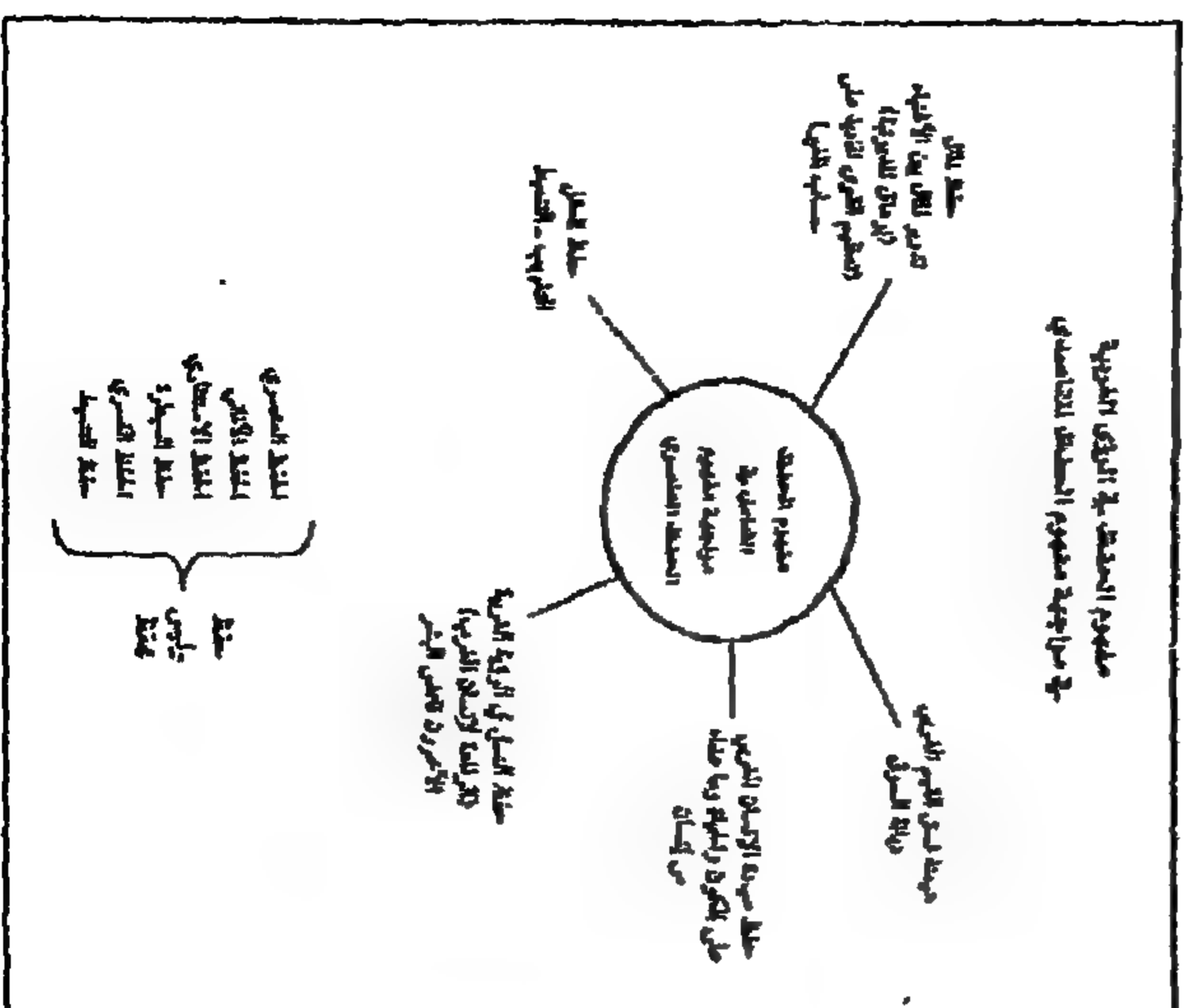
هذه الرؤية يمكن التعامل معها ضمن نظرية الأشكال التالية:

میرزا محمد علی

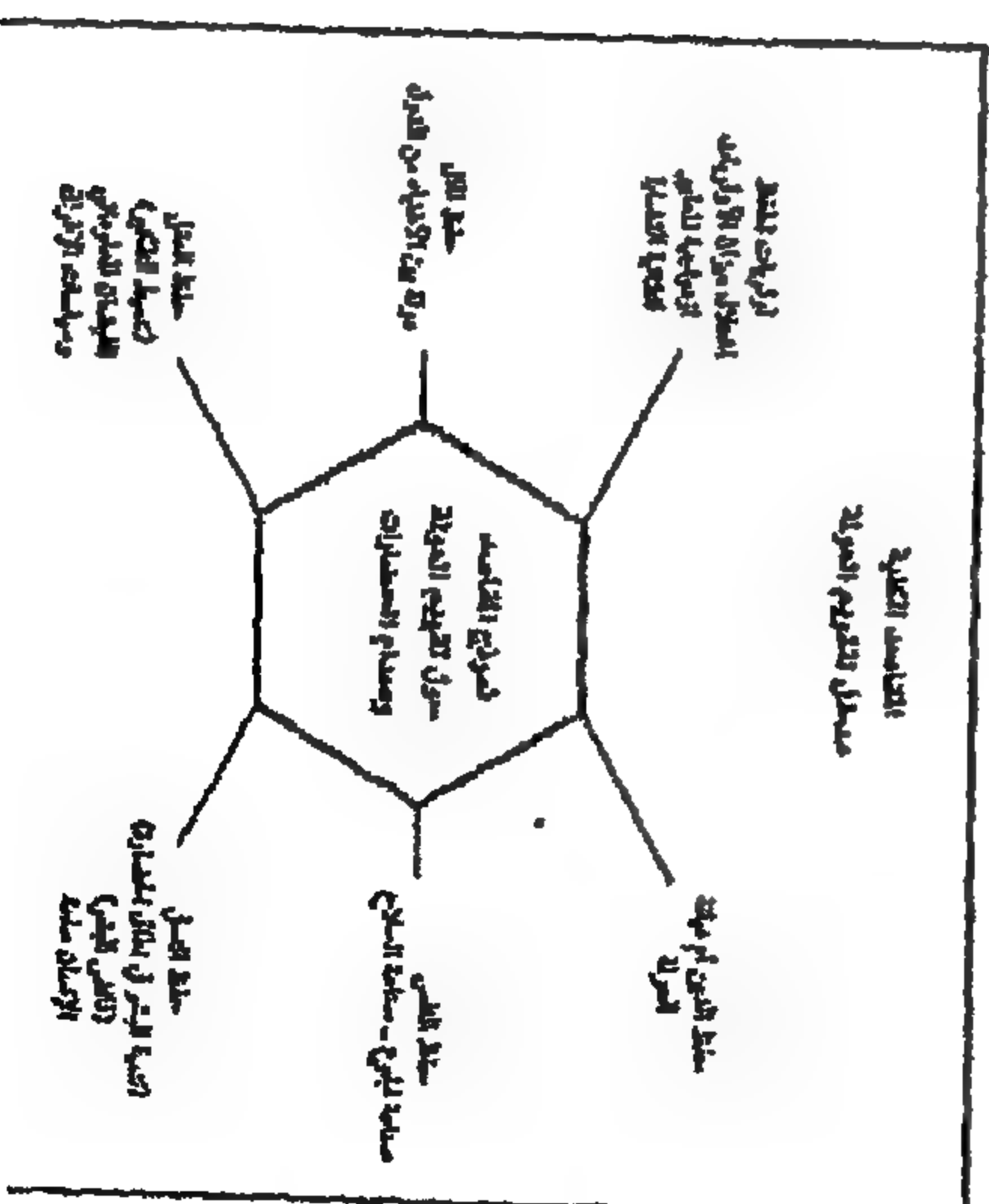
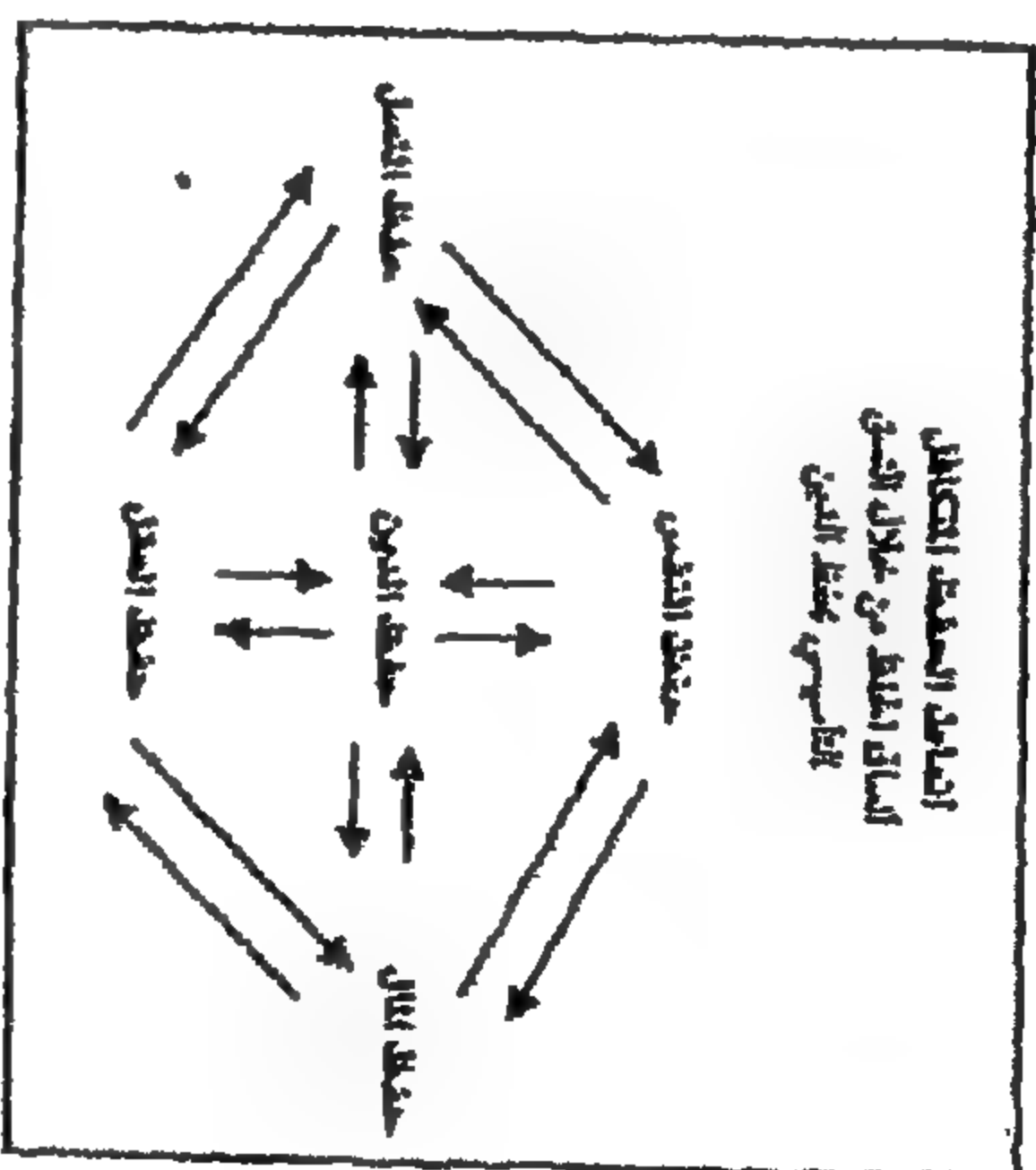
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



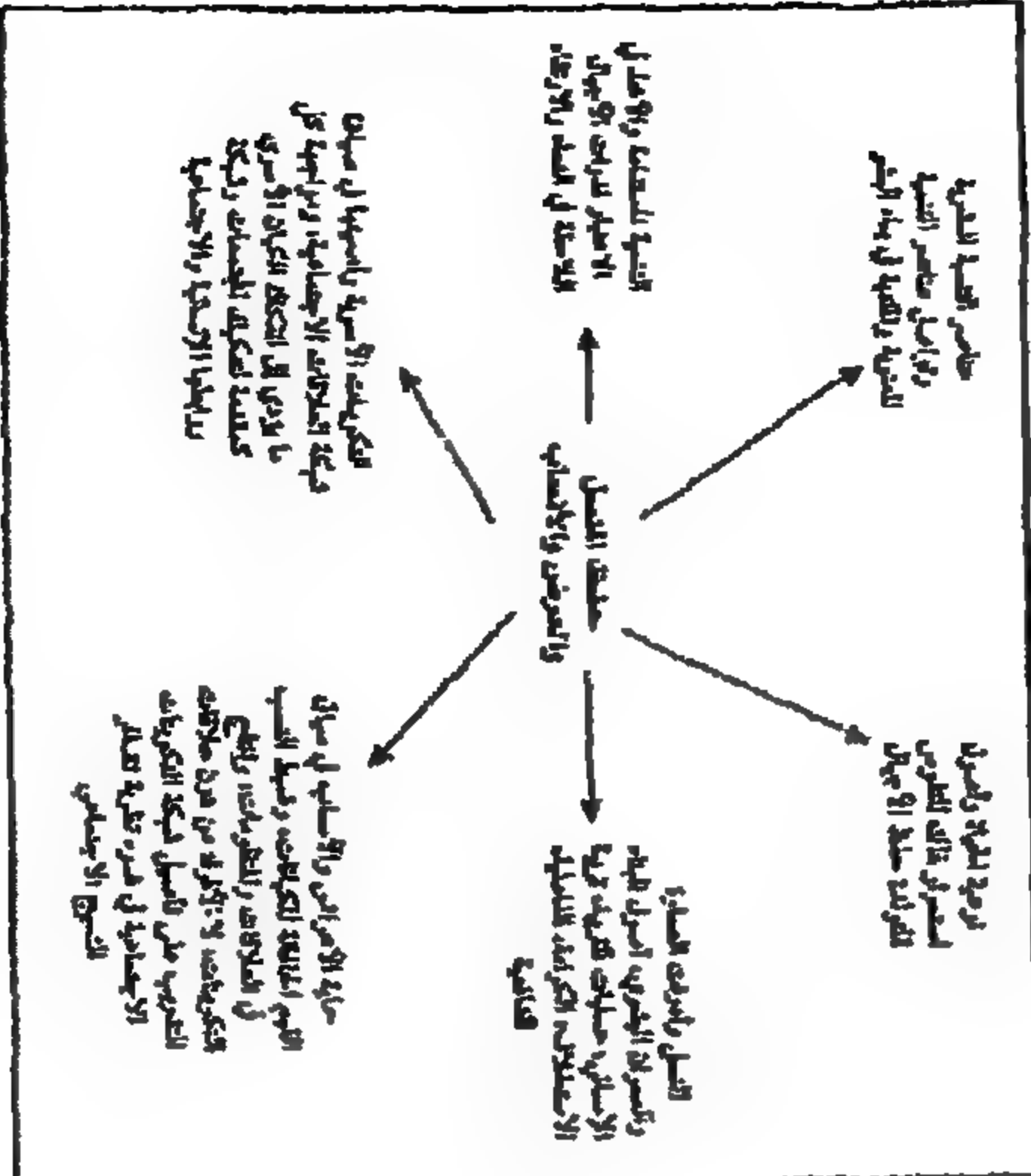
2



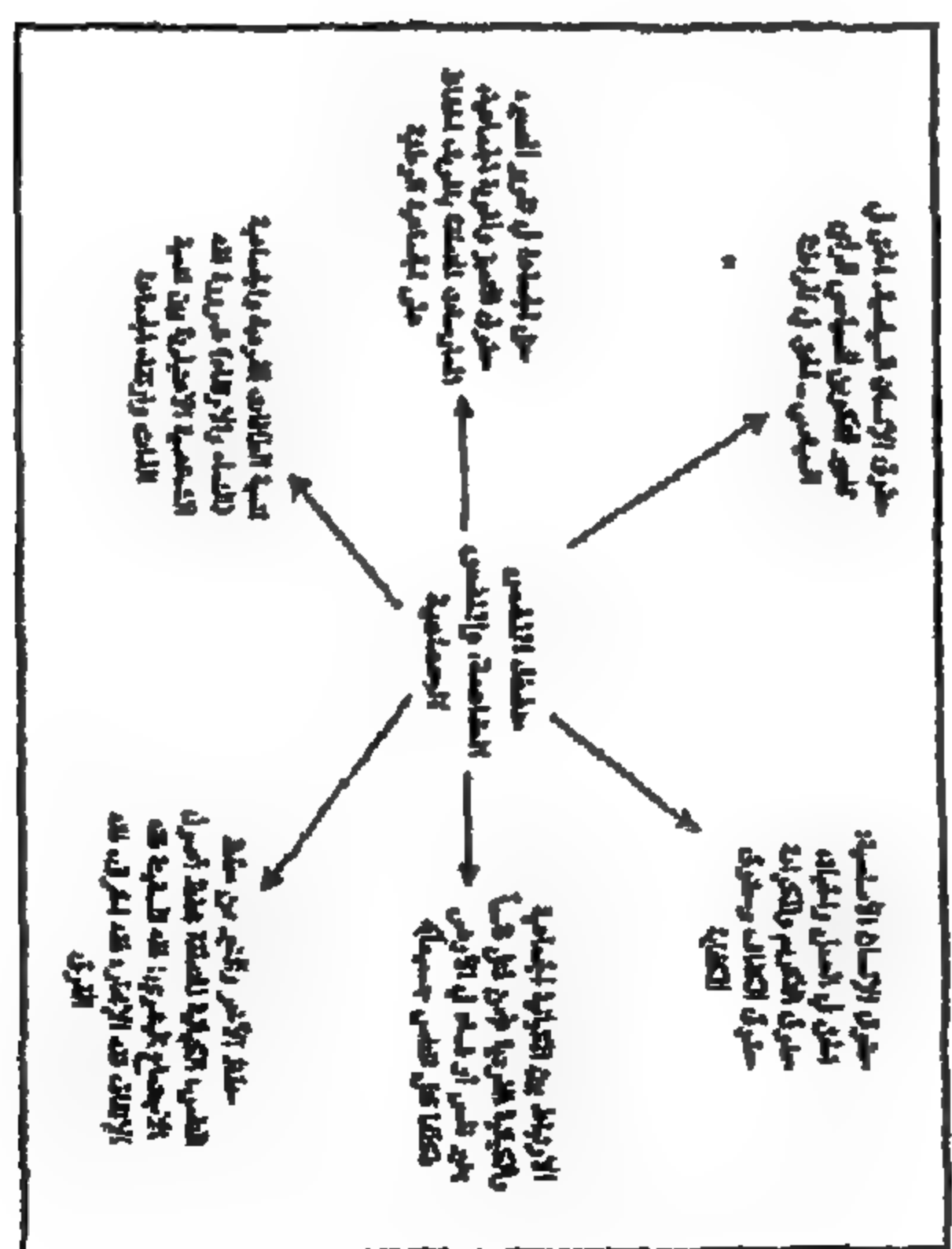
5



(2)



(3)



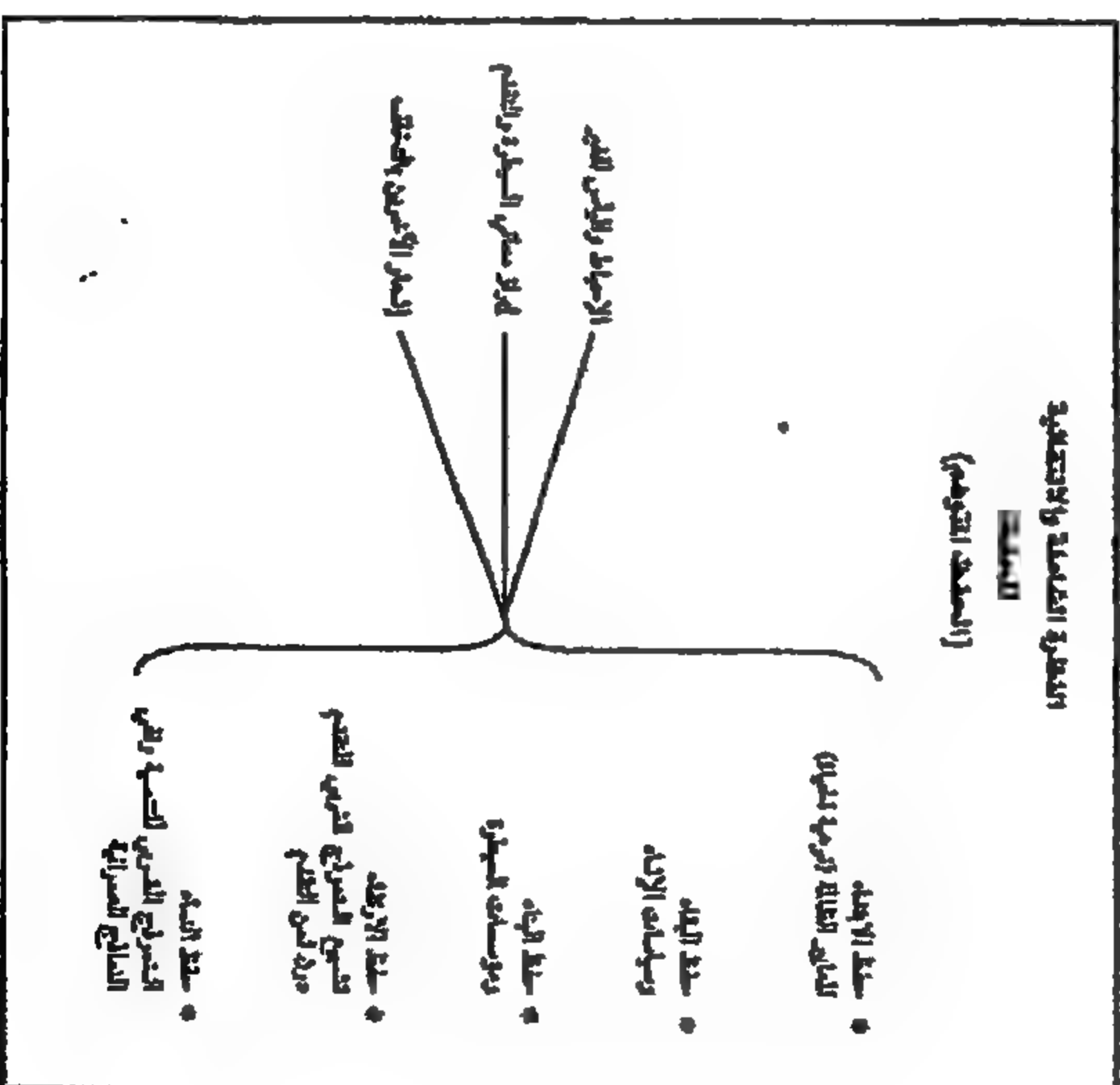
المدخل الاقتصادي - معلومات مبسطة

إن إيرت على حق حينما يؤكد أنه بين ركام المعلومات تنزه المبره
وتبين ركام المبره تنزه المحكمة.

وهنا ما يدلنا إلى محاولة طرح أسئلة تسمى نحن فقه المعلومات
يتكامل مع فقه الكلمات والمفاهيم، ويترجمه حال من الانفج
المعلوماتي، وسجل من المعلومات الذي أحدث بدوره فيضاً معلومات
ويرتبط بذلك قرأتين الافتراض بالمعلومات، وحال الإغراق المعلومات
والإغراق له من الآثار السلبية مثل احتكار المعلومات، الإغراق حالة تنه
الغزوة على الاختيار والترجيح، ونذري بمناصر الملهث والنجري غلغ
المعلومات وحولها. الأمر هنا قد يرتبط بسباق (المعلومات السريعة)
معلومات السراب بقية الذي يحسبه الظلماء ماء، أو ركام (معلومات
الحيثية) التي تشل التفكير وتوطد القدرات فقط صوب التحصيل
ومعلومات التحيز الظاهرة والكامنة، وهو تحيز ناتج من احتياجات ها
الكيانات المعلوماتية. والمجاهات تتمايز وتختلف، والمعلومات التي
ترتبط بها تمايز كذلك وتختلف.

والسؤال المهم في ظل التدفق الذي زاده الإنترنت اندفاعاً هو: ه
المعلومات المتوافرة هي المعلومات الحقيقية؟ وهل المعلومات السمل
هي كل المعلومات الواجب التعرف عليها؟ وهل تنسم المعلومات
بالصدق في طبيعتها وبنيتها ومناصرها والعدل في مقايها وأدائ
وتوظيفها؟ وهل تبدر المعلومات وهي تملن وتطاع وتتش وتصدر الصور
ومناعتها، ليست إلا حاجة لمعلومات أكثر أهمية وترتبط بظواهر أش
وأصق؟ وأكثر أهمية وتأثيراً في حياة البشر ومناشهم؟ هل سيجعل به
الأمر ونحن في زمن الاتصال أن نتعرف على ذواتنا عبر معلومات يثه

(13)



السيرة العلمية والذاتية

- الدكتور جلال جميل سلمان جارا الله الأزهرى/ بغداد- الكرخ
- عراقي الجنسية من مواليد بغداد 1950 عمل في دولة الإمارات. ص.ب 150587- الشارقة. البريد الإلكتروني والهاتف:
07808899439 Mail1950iq@yahoo.com نقل:
- يتكلم اللغات العربية- الانكليزية- والاسبانية.
- يحسن تقنية المعلومات باستخدام الحاسوب والتواصل التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي عبر الشبكة العنكبوتية.
- أنهى البكالوريوس في قسم الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية/ 1975 بدرجة جيد.
- دبلوم عالي لغة اسبانية بعد البكالوريوس من اسبانيا والمكسيك/ معادلة من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية 1980-1983م مع التدريب العملي على المؤتمرات (دراسة مستمرة) بكتاب معهد الخدمة الخارجية/وزارة الخارجية المرقم 110104/4/23/12 في 1983/5/29.
- أنهى دراسة الماجستير والدكتوراة في عمادة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا/بغداد في مجال التاريخ الحديث والاقتصاد، حصل على الامتياز في الرسالة، والأطروحة.
- أنهى دورة معهد الطيران العلمية 1972م، وعمل موظفاً في وزارة النقل والمواصلات 1972-1979م في مديرية الطيران- منشأة المطارات/مطار بغداد الدولي - محاضراً ومسؤولاً عن اعداد الدورات التدريبية للكادر الوظيفي القديم والجديد في مجال الطيران .
- ساهم بجدية في برنامج محو الأمية المكثف في الطيران/مطار بغداد الدولي 1978-1979م.
- عمل في وزارة الخارجية للفترة من 1979-2001/9/19م فترة الأحالة على التقاعد في لجان، وتدريب، وإدارة، وتدرّس داخل العراق وخارجه. وألقيت محاضرات على طلبة الدراسات العليا- العلوم السياسية في الجامعة المكسيكية، وعن القضية الفلسطينية، والعراق.
- دراسة تاريخ أسبانيا والأندلس/جامعة مدريد للمدة 1981-1982م، وأمريكا اللاتينية مع الجار الأمريكي (اليانكي) في الجامعة المكسيكية الأولى u.n.a.m 1982-1983م.

- أكاديمي وكاتب في الصحف والمجلات ولمراكز الدراسات ومؤلف كتب في مجال التاريخ والاقتصاد والتراث العراقي والعربي المجيد.
- عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين - المقر العام/المنصور - 1975م.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب منذ العام 2002م.
- عضو اتحاد المؤرخين العراقيين والأكاديميين منذ 2005
- ساهم في التدريس في جامعات عراقية واماراتية ومعاهد ابن خلدون، وبغداد وبابل/الشارقة، وأشرف على رسائل، وبحوث علمية.
- له بحوث ودراسات تاريخية وتراثية واقتصادية وثقافية تم نشرها في الصحف العراقية (صحيفة بغداد) والاماراتية الخليج، والمجلات الاماراتية تراث أبو ظبي، والعربية، والاقتصادي، والرافد. ولمراكز الدراسات الشرطي من بينها. وأخرى عديدة صالحة للنشر.
- شارك في التعداد العام للسكان في الشارقة عام 2005م ونال على شكر وتقدير السيدة وزيرة الاقتصاد (الاستاذة لبنى القاسمي).
- رئيس التدريب الفني والمتابعة لمسح الصناعة التحويلية-غرفة تجارة وصناعة الشارقة- 2007م وحصل على شكر وتقدير مدير عام الغرفة ومعاونيه.
- عضو مشارك في المؤتمر الاول العلوم عند العلماء العرب والمسلمين أ.ع.م - الشارقة آذار/2008م. عن بحثه المقدم ((الكيميائي- جابر بن حيان الكوفي)) جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في المؤتمر العلمي العالمي تحديات العلم والتعلم في القرن الواحد والعشرين 2009م. عن بحثه ((استخدام تقنية المعلومات لطلبة الجامعات في حدود المقبولية 20%)) جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- عضو مشارك في مؤتمر الطاقة النووية والبديلة(بحث استخدام الطاقة من القمامة والمياه الثقيلة) نيسان 2011م - جامعة الشارقة، أ.ع.م.
- المشاركة في ندوة الفكر الإسلامي واقع وأفاق وتقدمت ببحث أثار العولمة السلبية على الأمة الإسلامية بتاريخ 18 / 12 / 2012.
- ندوة بغداد عاصمة الثقافة أقامها قسم الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة العراقية بتاريخ 6 / 3 / 2013 م ببحثه الموسوم (بغداد في الفترة العثمانية).

- المشاركة في المؤتمر العلمي الثاني جامعة سامراء 29 - 30 / 4 / 2013 ببحثه الموسوم نظام الأسرة المسلمة والعولمة.
- ندوة علمية (التاريخ عطاء دائم وإبداع متجدد) الجامعة العراقية بتاريخ 2013/ 4/15.
- تأثير التقنيات الحديثة في السلوك الأخلاقي / الجامعة العراقية 2013 / 3/ 6.
- المشاركة في المؤتمر التربوي الثاني الموسوم (التعليم الجامعي وسبل الارتقاء به) الجامعة العراقية 3 - 4 / 4 / 2013
- من مؤلفاته: العولمة والمنهج الاقتصادي الاسلامي. أثر مقاومة القبائل والعشائر في الخليج العربي. اهمية المصارف الاسلامية ودورها في الانعاش الاقتصادي، واقع التعاملات المالية والمصرفية في الدولة العربية الاسلامية مع الاقتصاديات الأخرى. الجودة في التعاملات الاقتصادية المالية والمصرفية الإسلامية. واقع سعر صرف النقود في الدولة العربية الإسلامية (الأطروحة). وأثر السياسة السلمية للعرب في نشر الدعوة الإسلامية (الرسالة)، توسع الدولة العثمانية وانهيارها، أوضاع الوطن العربي قبل وبعد الحرب الكونية الأولى 1914-1918م، سياسة الاحتواء المزدوج وحروب الاستنزاف العربي - الأجنبي.
- حصل على القدم الوظيفي الممتاز في كافة الدورات والدراسات الأكاديمية في داخل وخارج العراق، وتشكرات عديدة عن الأداء والعمل الوظيفي والحرص خارج أوقات الدوام الرسمي، وفي اللجان (أربعة من وزارة الخارجية، وشكر من وزيرة الاقتصاد الإماراتية عن المشاركة في التعداد العام للسكان 2005م، وعن القيام بالمشاركة الفعلية بالمشح الصناعي للصناعة التحويلية، اعداد أستمارة الأستبيان، وتدريب المشرفين والعدادين/غرفة تجارة وصناعة الشارقة 2009م والتأليف، وأهداء البحوث الصادرة في المجالات (5) من قبل الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب/الأمانة العامة بكتابه المرقم 82 والمؤرخ في 2008/4/15م.
- شكر وتقدير عن المشاركة الفعلية في نشاطات الجامعة العراقية، وجامعة بغداد/كلية الآداب-قسم التاريخ 2013، ورئاسة جامعة سامراء 2013
- متقاعد من الوظيفة المدنية قبل بلوغ السن القانوني في وزارة الخارجية، وله خدمة وظيفية حكومية حسنة تبلغ 36 عاماً وتسعة أشهر مثبتة في الأضبارة الوظيفية.
- أعيد الى الخدمة الجامعية استناداً الى قرار مجلس الوزراء 441 لسنة 2008م كونه أحد الكفاءات العلمية العائدة الى الوطن للمدة 2004-2011م من دولة الإمارات العربية المتحدة.
- متزوج وله أبناء جامعيين.



العولمة

والمنهج الاقتصادي الاسلامي

Bibliotheca Alexandrina



1213711



9 789957 327903



دار الحائمه للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 5235594-009626

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net